العمل
AL AMAL

السنة التاسعة والثلاثون - العدد ٤٦٠
سبتمبر ٢٠٠١ - الثمن جنيه



- الانتهاء من قبول طلبات تشغيل الشباب والبدء فى فرز الطلبات
- ١٣ ألف وظيفة فى العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف

الدولار .. والإغراق والسلع مجهولة المصدر فى مواجهة حاسمة مع الصناعة المصرية

على هامش الاحتفال بعيد الفلاح

- قراءة فى ملف الريف واستراتيچية تحديثه وتنميته
- قرية منتجة بلا بطالة ولا فقر .. نموذج جديد للقرية المصرية

هل اتضحت أبعاد المؤامرة على فلسطين ؟!



العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٢٦٤٦٦
فاكس : ٣٩١٩٩٢١- ٣٩٢٦٤٦٦

تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١.

فى هذا العـــــدد :



• فى سياق المهام الجسام ، التى يوليها الرئيس محمد حسنى مبارك ، اهتماماته اليومية ، على كل الأصعدة الدولية ، والعربية ، والأفريقية . فإن شباب مصر ، يحتلون انشغاله"الأبوى" بهم كل الوقت. . ففى اجتماعاته المتواصلة مع اللجنة العليا لتشغيل الشباب ، أصدر سيادته توجيهاته الحاسمة ، بسرعة الانتهاء من تشغيل الشباب المصرى ، وهى توجيهات ، المقصود بها ، توفير فرص عمل حقيقية للشباب ، وامتصاص البطالة من خلال برامج ومشروعات عمل ، تخدم فى نفس الوقت مسيرة التنمية الاقتصادية التى تشهدها مصر حاليا.. هذا ، وقد صرح الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية ، أنه قد تم إعداد مشروع طموح لتشغيل الشباب بمختلف قرى ومحافظات مصر اقرأ التفاصيل داخل العدد

(ص ١٤)



• فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ ، كان قد مضى على قيام ثورة يوليو المجيدة ٤٦ يوما ، حين صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول ، القاضى بتحديد الملكية الزراعية ، وتوزيع الفائض من الحد الأقصى للملكية على الفلاحين المصريين ، ومن ثم . . تحول آلاف الفلاحين المعدمين إلى ملاك . وهكذا أصبح التاسع من سبتمبر فى كل عام .. عيدا للفلاحين

نحن إذن على أبواب العيد. وواجبنا أن نتعمق المعنى الجوهرى ، لهذا القانون ، الذى أخذ بيد الفلاح المصرى قبل ٤٩ عاما- هى عمر الثورة - من حضيض العيش فى قاع الشعور المزمن بالمهانة ، إلى قمة استرداده لكرامته الوطنية ، ووضعه الإنسانى فى المجتمع .. فماذا عن خواطر "مجلة العمل" فى هذا العيد .. عيد الفلاحين؟

(ص ١٥ - ص٢٥)



• لم يعد السوق المصرى ، يتحمل المزيد من الضغوط ، فى ظل هذا الكساد والركود اللذين يعانى منهما هذه الأيام ، فكلاهما - الكساد والركود - ينعكسان مباشرة بآثارهما السلبية على المستثمر المصرى وخاصة فى مجال الصناعة .. ومجلة"العمل" تبادر، فتقوم بجولة ميدانية فى الأسواق المصرية ، لكى تضع يدها على مكمن الخطر الذى يواجه"المنتج المصرى" من البضائع وهو بدوره يواجه ، فى عقر داره، حربا ضروسا من المنتج الأجنبى ، القادم من الصين ، واليابان، وكوريا ، وإيطاليا ، وتركيا ، وروسيا ، ومن بلاد أخرى!.

إن المنافسة عاتية، وفوق قدرة المنتج المصرى ! . فهل يظل الموقف هكذا ، دون نظر فى حماية الحصاد الوطنى لصناعتنا ، ومايترتب على ذلك من الكساد والركود؟!.. وماهى الحلول ، التى تعيد للصناعة الوطنية فرصتها من الرواج؟.

(ص ٣٢ - ص٣٨)

عـزيزى القـــارىء :

كنت فى زيارة سريعة لقريتى بمحافظة الدقهلية أؤدى واجب عزاء ، وكالعادة توقعت أن أستمع إلى شكوى العديد من الخريجين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وعالية ويبحثون عن عمل ، ويطلبون منى مساعدتهم فى الحصول على أى عمل ، خاصة وأن النشرة القومية التى تصدر شهريا بالتعاون بين وزارة القوى العاملة ومجلة العمل ، وأتشرف برئاسة تحريرها ، تقدم آلاف الفرص شهريا ، وكان ردى دائما هو أن هذه النشرة تعلن عن كافة فرص العمل المتاحة على مستوى الجمهورية ، وأن من يسعى للحصول على عمل فعليه متابعتها .

فى هذه المرة جرى حديث عابر عن الوظائف المعلن عنها مؤخرا والتى قامت الحكومة مشكورة بتلقى طلبات جميع الخريجين من دفعات ١٩٨٤ متوسط و١٩٨٥ عال وحتى الدفعة الأخيرة ، وهى أعداد تفوق بكثير الوظائف المتاحة سواء فى الحكومة أو من خلال البرامج الأربعة الأخرى ، والتى سبق الإعلان عنها ، والتساؤل الوحيد الذى طرحه البعض هو هل ستتحقق الشفافية بالفعل فى اختيار المتقدمين ووفق أسس سليمة وموضوعية .. أم أن هناك من سيحاول التلاعب والإساءة لهذه الشفافية بصورة أو بأخرى مما قد يحدث أثرا سلبيا لا نتمناه !!

لكن مالفت نظرى أنه رغم ما هم فيه من معاناة ، وتطلعهم للحصول على عمل شريف بأى صورة من الصور ، فإن شاغلهم الأكبر هو ما يجرى للشعب الفلسطينى هذه الأيام ، وأنهم رغم ما يقدمونه فى صمت من مساعدات متواضعة للشعب الفلسطينى ، فإنهم يرون أن هذه المساعدات والمعونات هى أضعف الإيمان ، وأنه لابد من وقفة جادة بجانب الأشقاء الفلسطينيين ، حتى لا يكونوا وحدهم فى المواجهة مع عدو شرس مجرم قاتل وغادر ويريد أن يدمر مقدساتنا ويدوسها بأقدامه ، وقال أحدهم إن ماحدث من احتلال اليهود لبيت الشرق وقرية أبو ديس والقرى الفلسطينية المجاورة ، هو نوع من من جس النبض للفلسطينيين والعرب عامة ، كمدخل للطعنة الكبرى المنتظرة ، وهى رفع العلم الإسرائيلى فوق الحرم القدسى الشريف تمهيدا لهدمه وإقامة المعبد اليهودى الثالث المزعوم ، وهنا مكمن الخطر ، وأضاف هل نسينا الحريق المتعمد للمسجد الأقصى منذ ما يقرب من عشرين عاما وأنه لولا عناية الله لأصبح المسجد الشريف رمادا ؟؟

وامتد الحديث لمواقف الدول العربية والجامعة العربية ، متسائلين أين عمرو موسى الذى كان صوته عاليا مدويا فى الحق وهو وزير للخارجية .. وحاولت أن أوضح لهم أن أمين عام الجامعة العربية لا يعبر عن نفسه أو عن بلده مهما كانت شخصيته وإنما يعبر عن إرادة ومواقف اثنين وعشرين دولة عربية تتعدد رؤيتها وتختلف مواقفها وفى النهاية يصاب العمل العربى المشترك بالشلل ، حتى لو جعلوا على رأس الجامعة رجلاً مثل عمر ابن الخطاب رحمة الله عليه .. باختصار أقول لكم إن الموقف العربى .. بلا موقف ، والله وحده أعلم بما يخبئه الغيب لنا من أحداث !! وإلى اللقاء

س . ط

كلمة التحرير



بقلم | السيد الطاهرى

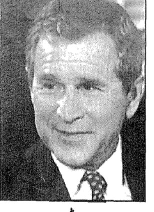
هل اتضحت أبعاد المؤامرة على فلسطين ؟

السؤال الذى يطرحه رجل الشارع فى جميع أنحاء الوطن العربى . . إلى متى يستمر هذا التخاذل و الهوان العربي، وإسرائيل تواصل بكل وقاحة وإصرار ذبح الفلسطينيين يوميا ، واغتيال القيادات الفلسطينية على مرأى ومسمع من العالم أجمع غير عابئة بإدانة وتنديد الرأى العام العربى أو العالمى ، معتمدة فى سياساتها الإجرامية على الدعم العلنى اللامحدود لمجرمى أمريكا ، هذا الدعم الذى لايقف عند حد تزويدها بأحدث ما أنتجته الترسانات الأمريكية من أسلحة الدمار ، وإنما يمتد إلى تعويض العجز المالى المتصاعد فى الميزانية الإسرائيلية من أموال دافعى الضرائب الأمريكيين . ووصل الفجر والعهر الأمريكى مداه هذه الأيام على لسان زعيم الاجرام العالمى بوش وبطانته حيث لم يعد يخفى تحيزه السافر لإسرائيل ، وكأنهم يعيدون مسلسل إبادة الهنود الحمر الذين كانوا هم السكان الأصليون لأمريكا ، وتمت إبادتهم على أيدى مجرمى أوربا الذين هاجروا إلى القارة الأمريكية ، وهكذا فإن التاريخ يعيد نفسه ، لكن هذه المرة على الأرض العربية وفى منطقة لها قداستها وقدسيتها لدى المسلمين والمسيحيين فى العالم أجمع وهى فلسطين والقدس الشريف والذى قال الله عنها جل وعلا أنه بارك ماحول المسجد الأقصى الذى هو أولى القبلتين للمسلمين وثالث الحرمين ومسرى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

لقد مضى على هذه الإبادة الوحشية مايقرب من عام منذ قيام الانتفاضة فى أواخر سبتمبر الماضى ، وفى البداية كان هناك تحرك عربى وأوروبى وأمريكى (شكلا) وعالمى يدين المذابح والمجازر التى ترتكبها الحكومات الإسرائيلية منذ انتفاضة الأقصي، والتى تصاعدت بتسلم شارون زمام السلطة فى إسرائيل، فتصاعدت حدة المذابح وحرب إبادة الشعب الفلسطينى ، وأصبح من المألوف أن تشاهد يوميا عددا من نعوش الشهداء الذين سقطوا على أيدى البرابرة الإسرائيليين بسلاح أمريكى ، واغتيال القيادات الفلسطينية وآخرهم أبو على مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ،وتشاهد تدمير المبانى وتجريف الأراضى ، والمهانة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى يوميا على أيدى قوات الاحتلال الإسرائيلى ، والشيء الغريب أن أجهزة التلفزة تنقل يوميا مايجرى على أرض فلسطين ، وإن تفاوت حجم ماتبثه هذه الأجهزة حسب سياسة كل دولة ، حتى داخل الدول العربية نفسها ، فمنها من يكتفى بعرض لقطات سريعة حتى لا يثير غضب الشعب ، ومنها مايفرد معظم نشراته لمتابعة هذه الأحداث الدموية . . والتى فى النهاية تظهر إصرار الشعب الفلسطينى العظيم على مواصلة الكفاح حتى يتحقق له النصر ، لكنها فى الوقت نفسه تعرى كثيرا من المواقف العربية والأجنبية خاصة تلك التى كانت تتظاهر بصداقتها للعرب وتأييدها للقضية الفلسطينية ، واستفادت الكثير من هذا الموقف التمثيلى بتصاعد التبادل التجارى بينها وبين الدول العربية ، وبالطبع لصالح تلك الدول الأجنبية .

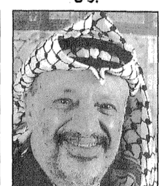
والسؤال الآخر الذى يطرح نفسه .. هل انعكس العجز العربى على الدول الكبرى أيضا ، بدليل أن آخر اجتماع لقمة الدول الصناعية الثمانى . . وهى الدول الثمانية الكبار كانت قد

اتخذت قرارا فى قمتها الأخيرة بإيطاليا -كنوع من انقاذ الشعب الفلسطينى من بربرية شارون- هذا القرار يقضى بارسال مراقبين دوليين إلى فلسطين كحل هزيل لوقف سفك دماء الأبرياء فى فلسطين ، إلا أن أمريكا اشترطت موافقة إسرائيل ، وبالطبع تعلم أمريكا مقدما أن إسرائيل لن توافق على ذلك ، حتى تنفذ مخططها فى القضاء على مقاومة الشعب الفلسطينى ، وتنفيذ مخططها الاستعمارى كاملا. . وبعدها لامانع لديها من حضور مراقبين ، حيث يكون تواجدهم غير ذى فائدة. . وعقب انفضاض الاجتماع سافر الرئيس مبارك إلى روما والتقى برئيس وزراء إيطاليا باعتبار إيطاليا هى الرئيس الحالى لمجموعة الثمانية ، وطلب منه العمل على التنفيذ الفورى لقرار القمة بخصوص ايفاد المراقبين ، ثم سافر بعد ذلك مباشرة الرئيس عرفات لحث رئيس الوزراء الإيطالى لتنفيذ قرار المجموعة دون انتظار موافقة إسرائيل ، لكن مرّمايقرب من شهرين حتى الآن ، ولم يحدث شيء على الاطلاق والغريب أن أيا من الدل السبع الصناعية الكبرى لم تثأر لكرامتها وتصر على تنفيذ القرار ، على أساس أن أمريكا وحدها هى التى أصرت على إضافة الفقرة الخاصة بموافقة إسرائيل . والناس تسأل .. ومن حقها أن تسأل أين شيراك زعيم فرنسا والذى يدعى صداقته للعرب وتستفيد فرنسا من وراء هذه الصداقة الكثير ؟؟ أين بوتين زعيم روسيا ، خاصة وهو يحاول حاليا استعادة الوضع الذى كان لروسيا(الاتحاد السوفيتى سابقا) فى المنطقة العربية ، وأين انجلترا صاحبة مصيبة زرع إسرائيل فى قلب الأمة العربية ، وهى مسئولة قانونيا وأدبيا عن جريمتها فى إقامة إسرائيل على الأرض الفلسطينية ، وأين إيطاليا الصديقة ؟ وأين اليابان؟ وأين كندا؟ بل وأين ألمانيا التى تحظى بنصيب وافر من الصادرات للبلاد العربية وبجانب أن كل هذه الدول تحصل على النصيب الأكبرمن البترول العربى .. **بمعنى أخر أن الدول الصناعية الثمانى لها مصالحها الضخمة والعديدة فى المنطقة العربية ، ولو كانت تشعر بأن هذه المصالح مهددة بشكل أو بآخرلتغيرت مواقفها السلبية على الأقل من هذا الصمت الرهيب الذى يصل إلى حد التآمر على فلسطين والبلاد العربية ، إلى عمل إيجابى ، يضع حدا لمهزلة التآمر الأريكى الإسرائيلى** . . لكن إذا كُنا نعيب على الأجانب ، فماذا نقول عن الأقارب أصحاب القضية ، الذين يملأون أجهزة إعلامهم شعارات تضامن مع شعب فلسطين ، فقد تحول معظمهم إلى حالة من البلادة واللامبالاة ، وكأن مايحدث فى الأرض الفلسطينية المقدسة لايعنيهم من قريب أو بعيد ، وكفاهم تقديم بعض المعونات أو المشاركة فى تقديم الدعم المادى الهزيل عن طريق الجامعة العربية . . وكفى .. وأقول لهؤلاء الحكام أنتم واهمون ، فإسرائيل لن تترك دولة عربية حتى جزر القمر ، دون أن تصل إليها بشكل أو بآخر ، لأن إسرائيل كما أكدت الأحداث التى تجرى حاليا على أرض فلسطين هى ذراع الاستعمار الأمريكى فى هذه المنطقة .. وأن شارون هو الوجه الخفى لبوش ، وأن الطائرات إف١٥ وإف١٦ وطائرات الأباتشى والدبابات الأمريكية والصواريخ الأمريكية ، هى التى تقتل أبناء فلسطين وهى التى تدمر المبانى فى فلسطين ، وهى نفسها التى تمارس نفس الفعل الإجرامى المنكر فى العراق .



بوش

شارون



عرفات

أبوعلى

فعدو العرب الحقيقى هو أمريكا ، ولو قطعنا ذراع هذا العدو ليس بالوسائل العسكرية ، وإنما بالمقاطعة ، وملعون الدعم الذى تقدمه أمريكا لبعض الدول العربية لتشترى صمتها ، لكن هناك من الدول من يرفض الصمت . . ولست مع السيد وزير خارجية قطر والذى رأس الدورة الطارئة لمجلس وزراء الخارجية العرب والتى عقدت منذ أيام ، عندما رد على سؤال لأحد الصحفيين عن لماذا لايستخدم العرب سلاح البترول ، كان الرد أقبح من الذنب، فقال السيد الوزير ، نحن لم نفكر فى ذلك لأننا لو قطعنا البترول نكون الخاسرين ، لكن استمرار الضخ يحقق عائدات

" البقية ص ٢٥ "

مباحثات هامة بين وزيرى القوى العاملة المصرى والصينى حول مستقبل العمالة فى البلدين

كتبت - هويدا غنيم :

فى اللقاء الهام ، الذى تم بين السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة وبين السيد تشانغ شوى تشونغ وزير العمل والضمان الاجتماعى بجمهورية الصين الشعبية ، فى أواخر يوليو الماضى .. أشاد وزير العمل الصينى بالعلاقات الخاصة بين البلدين ..متمنيا أن تقوى هذه العلاقات ، بتبادل الزيارات المستمرة فى المستقبل جاء ذلك ، ضمن توجيه الشكر للوزير المصرى ، على دعوته ، واستضافته للوفد الصينى .

و فى هذا اللقاء جرت مباحثات هامة حول عدد من الموضوعات الخاصة بمستقبل العمالة فى البلدين ، وذلك بهدف تعزيز وتنظيم التعاون بين جمهورية مصر العربية، وجمهورية الصين الشعبية فى إطار بروتوكول التعاون الفنى الموقع بينهما ، وذلك فى مجالات القوى العاملة المختلفة ، لتحقيق التنسيق المشترك بين البلدين .

وقد أكد الجانبان على أهمية تفعيل البروتوكول الموقع ، وتبادل الخبرات فى مجال تطوير مكاتب الاستخدام، ومكاتب علاقات العمل.

هذا ، وقد طرحت-أثناء المباحثات- عدة أسئلة حول استعراض أوجه التفاوض المشترك لتنمية الموارد البشرية .. وبحث القضايا العمالية .

●● عن مكاتب التمثيل العمالى فى الخارج .. تحدث السيد محمد الفاتح رئيس الإدارة المركزية للاستخدام بوزارة القوى العاملة والهجرة . . قال :

فى الحقيقة إن رعاية العمال فى الخارج ، تحتاج إلى حديث طويل فلدينا مكاتب تمثيل العمال بكافة الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية ، بجانب مكتب باليونان خاص بعمال الصيد والبحر،وهناك مكتبنا فى جنيف ، لتيسير حركة الوصل بين مصر ومنظمة العمل الدولية .

وهنا طرح الجانب الصينى تساؤلا : هل مسئولية هذه المكاتب فى الدول المستقبلة للعمالة ، هى تنشيط فرص العمل للدول التى تعمل بها هذه المكاتب؟

أجاب محمد الفاتح قائلا:

هذه المكاتب تدرس سوق العمل الخارجى عن طريق خطط العمل للدول المستقبلة للعمالة ، وأهم ماتقوم به هذه المكاتب هو تنشيط فرص العمل ، وحماية العمال ، وفض المنازعات بين العمال وأصحاب العمل فى هذه الدول .

●● وسأل السيد أحمد العماوى عن تحديات النظام الصينى؟

فأجاب وزير العمل الصينى قائلا: إن الصين تدخل الآن عصر العولمة الاقتصادية ، وسوف نكون أعضاء فى منظمة التجارة العالمية، ونتمنى أن يكون بيننا وبين مصر تعاون مشترك لمواجهة التحديات الجديدة.

وأشار الوزير الصينى إلى أن الصين تعمل منذ ٥٠ عاما على إيجاد سوق عمل على المستوى الاقتصادى ، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد،ومن خلال

مهلة أخيرة تنتهى فى نهاية العام للمتخلفين عن إبداء الرغبة فى حساب الإجـ

كتب -عبده مصطفى:

أصدرت الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية قرارا وزاريا يتم بمقتضاه السماح للمؤمن عليهم الذين لم يبدوا رغباتهم فى حساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر أو عدم حسابها وفقا لنص المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم٢٤ لسنة١٩٨٨ بإبداء رغباتهم فى حساب هذه المدد ضمن مدد الاشتراك فى التأمين وفقا لأحكام هذا القرار **فى موعد ينتهى فى ٢٠٠١/١٢/٣١ ، وبما لايجاوز اليوم السابق لتحقق واقعة الاستحقاق لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .**

ووفقا لهذا القرار سيؤدى المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة دفعة واحدة فى موعد غايته الشهر التالى للشهر الذى أبديت فيه الرغبة فإذا انتهى الموعد دون السداد يتبع فى شأن تحصيل المبالغ المستحقة نظام التقسيط وفقا لأحكام القرار الوزارى رقم٢٤ لسنة١٩٨٨ .

ويعتبر أداء المؤمن عليهم المذكورين للمبالغ المستحقة عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر قبل تاريخ صدور هذا القرار سواء كان الأداء دفعة واحدة أو بالتقسيط رغبة ضمنية فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك فى التأمينات .

ووفقا لأحكام القرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ فإنه يجب على المؤمن عليه إبداء رغبته فى حساب أو عدم حساب مدة الإجازة الخاصة بدون أجر ضمن مدة الاشتراك فى التأمين وذلك قبل قيامه بالإجازة وعلى النموذج المعد لهذا الغرض، فإذا قام بالإجازة ولم يبد هذه الرغبة اعتبر ذلك قرينه على عدم رغبته فى حساب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه فى التأمينات ولايجوز له بعد ذلك إبداء الرغبة .

ولهذا صدر القرار رقم٦ لسنة٢٠٠١ بتجديد المهلة حتى ٢٠٠١/١٢/٣١ نظرا لأن هناك حالات كثيرة من مؤمن عليهم لم يتم بشأنها إبداء الرغبة فى حساب الإجازات ضمن مدة الاشتراك فى التأمين قبل قيام المؤمن عليه بالإجازة ويطلبون الآن السماح لهم



العلاقات الاقتصادية المنفتحة للصين تم إنشاء سوق عمل منفتح لرعاية العمال ، كذلك تم إنشاء نظام اجتماعي يتم بموجبه الحصول على تأمينات اجتماعية ، وإتاحة فرص عمل للأفراد .

واستطرد وزير العمل الصيني: إن النظام الصيني يعمل حاليا على توفير الرعاية للعمال، وتأمين النظام الاجتماعي على أساس ثلاثة تحديات هى :-

-توفير فرص العمل

-توفير نظام تأمينات اجتماعية

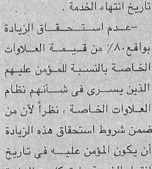
-رعاية حقوق العمال العاملين بالفعل

●●وعن نسبة البطالة فى الصين قال وزير العمل الصيني: نسبة البطالة الإجمالية ٢٪ . و عدد العاملين بالحكومة الصينية يصل إلى ٨ ملايين عامل ، وتحاول الحكومة جاهدة لتقليلهم إلى ٤ ملايين فقط.. وذلك لأن الصين ليست بها مستوى التعليم المتوسط، والطلبة فى الجامعات يبحثون عن وظائف أثناء الدراسة ، وتصل نسبة القوة النسائية العاملة بالصين إلى ٣٨٪

١٣ ألف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٣ ألف فرصة عمل جديدة ..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل -٤٢ ش الجمهورية بالقاهرة - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوي العاملة والهجرة بمدينة نصر .

...ـازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك فى التأمينات



بحساب هذه المدد ضمن مدد الاشتراك فى التأمين ، **ومراعاة لظروف هذه الفئة وحفاظا على حقوقهم التأمينية صدر القرار المذكور.**

ويترتب على عدم حساب أى من تلك المدد الآتي:

-عدم استحقاق الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير المحدد بواقع ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش حيث إن من شروط الاستحقاق أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى الأجر المتغير من١/٤/١٩٨٤ ومستمرا فى الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

-عدم استحقاق الزيادة بواقع٨٠٪ من قيمة العلاوات الخاصة بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يسرى فى شأنهم نظام العلاوات الخاصة ، نظراً لأن من ضمن شروط استحقاق هذه الزيادة أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة مشتركا عن العلاوة المذكورة .

ويلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات عن مدد الإجازات الخاصة بدون أجر لغير العمل وذلك إذا رغب فى حسابها ضمن مدة اشتراكه فى التأمين .



د . أمينة الجندى

الانتهاء من قبول طلبات تشغيل الشباب والب

كتب -عبد الوهاب محجوب:

انتهت مراكز تلقى طلبات تشغيل الشباب من أعمالها بنهاية شهر أغسطس -أى أمس-وتبدأ عمليات فرز الطلبات اعتبارا من أول سبتمبر الحالى وتعلن النتائج أول أكتوبر القادم .

وقد ناقشت اللجنة الوزارية للتشغيل فى اجتماعاتها المتواصلة برئاسة الدكتور عاطف عبيد مؤشرات تسجيل طلبات التشغيل ، وقد أوضحت التقارير الأولية بأنها ايجابية وأن الاقبال متزايد على فرص التشغيل فى برامج التدريب والإقراض والوظائف غير الحكومية

وأوضحت تلك التقارير تزايد أعداد راغبى العمل بعد قبول جميع طلباتهم دون التقيد بتاريخ التخرج والسماح للعمالة الموسمية بالتقدم لشغل الوظائف الجديدة .

كما أعطت التيسيرات الجديدة الحق لحاملى المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة الذين مازالوا فى فترة التجنيد التقدم للوظائف بشرط توضيح موقفهم فى استمارة التجنيد وسوف تكون المفاضلة بين الخريجين حسب المؤهل الأعلى ومجموع الدرجات ثم الأقدم تخرجا فالأكبر سنا .

وبنهاية شهر أغسطس ٢٠٠١ تم إغلاق جميع منافذ قبول الطلبات ويبدأ اعتبارا من اليوم الأول من سبتمبر ٢٠٠١ الفرز وتستغرق عملية الفرز شهرا .

كما يبدأ من أول أكتوبر تردد طالب الوظيفة على المنفذ الذى تلقى منه الطلب ليطلع على نتيجة الترشيح والتى سيتم الإعلان فى كل منفذ من منافذ تلقى طلبات كل محافظة وعلى كل خريج أن يحرص على تتبع ترشيحه حتى لايسقط حقه فى الوظيفة بمرور ستين يوما على إعلان الترشيحات للوظائف .

أما إذا لم يوفق الخريج فى

ندوة إعلامية لمكافحة المخدرات ومنع انتشار الجريمة

كتب-أمل البرنس:

فى إطار الحملة القومية لحماية النشء من أخطار المخدرات تقرر عقد ندوة إعلامية موسعة بالتعاون بين المجلس ووزارة الإعلام ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع انتشار الجريمة

تهدف الندوة إلى وضع رؤية علمية وإعلامية واضحة يشارك فيها كافة القيادات الإعلامية لتدعيم ثقافة رفض المخدرات لدى الجمهور من خلال نشر الوعى بأخطارها .

وصرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة بأن الإعلام محور هام ومؤثر ولذلك وضعه المجلس على رأس خطته لخفض الطلب على المخدرات بسبب قدرته على تطوير وتشكيل سلوكيات المجتمع من خلال النشء وذويهم والتعامل مع المشكلة بأسلوب علمى يتوافق مع تعدد الأسباب والدوافع المؤدية إلى التعاطى.

ورشة عمل حول اتفاقيتين للسـ

كتبت-سهير العريان :

نظمت وزارة القوى العاملة والهجرة فى الشهر الماضى بالتعاون مع مكتب العمل الدولى بالقاهرة ورشة عمل ثلاثية حول الاتفاقية رقم١٧٠ لسنة ١٩٩٠ الخاصة بالسلامة فى استعمال المواد الكيميائية فى العمل ، والاتفاقية رقم١٧٤ لسنة ٩٣ الخاصة بمنع الحوادث الصناعية الكبرى .

افتتح السيد الوزير أحمد العماوى أعمال الورشة بحضور كل من: د.مصطفى والى ممثلا عن اتحاد الصناعات المصرية ، د.محمد أبو النصر وكيل أول وزارة الصحة والسكان وأ. عبد المنعم العزالى عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ود.إبراهيم عوض مدير مكتب العمل الدولى بالقاهرة و السيدة ميشيل تامياس خبيرة السلامة والصحة المهنية بمكتب العمل الدولى بالقاهرة .

وقد ألقى سيادته كلمة ..جاء فيها:

●●فى البداية لابد من التأكيد على حقيقة ملحة لاجدال عليها ولاتشكيك فيها وهى أن تهيئة ظروف عمل آمنة من أية مخاطر أو حوادث مفاجئة للمحافظة على صحة وسلامة العاملين داخل المنشآت والبيئة الخارجية هى هدف كل دولة تسعى إلى تحقيق التنمية لشعب مصر والتى تأتى فى المرتبة الأولى من أهداف الدولة

ثم تحدث سيادته عن مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى مصر فى ضوء مايمر به العالم حاليا من تغيرات حيث لاتستطيع مصر أن تعيش فى عزلة عن العالم ، كما تحدث عن الإنجازات التى تحققت فى كل المجالات ، وأوضح سيادته أن التقدم الحضارى فى العالم صاحبه ازدياد كبير فى الحوادث وأخطار الحريق .

وأن مجال السلامة والصحة المهنية(الأمن الصناعي) يعتبر من أهم المجالات الحيوية بالنسبة للمنشآت الصناعية . حيث يكتسب أهميته من أهدافه الوقائية فى المحافظة على عناصر الإنتاج الرئيسية وهو العامل ومواد ووسائل الإنتاج . ويركز الأمن الصناعى اهتمامه على حماية العمل من مخاطر الحوادث الصناعية الكبرى ، كما يركز اهتمامه أيضا على استعمال المواد الكيماوية الخطرة إذا كانت تشكل تهديدا لأمان العامل وصحته.

واختتم الوزير كلمته قائلا: إن وزارة القوى العاملة والهجرة تعطى أولوية لمعالجة كافة قضايا السلامة والصحة المهنية على المستوى المحلى والدولى حيث تقوم الوزارة بالمشاركة فى مراجعة الاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية ومتابعة تطبيق الاتفاقيات التى صدقت عليها مصر فى هذا المجال وكذلك الالتزام بالمعايير والمستويات الآمنة للمواد الخطرة والضارة بالصحة والتى يسمح بتواجدها فى بيئة العمل وهذا هو الهدف المنشود للوزارة حيث إن الوقاية تغنى عن العلاج.

●●فى اليوم الأول للندوة تحدث

ـــد، فى فرز الطلبات

إيجاد تخصصه فى وظائف الجهاز الإدارى وفى حالة عدم رغبته فى الاشتراك فى البرنامج الثانى للتوظيف فى المعلومات وتنمية القرية ، سيبقى له ثلاثة خيارات أخرى ، إما الحصول على قرض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو قرض للاشتراك فى المشروعات الصغيرة التابعة لوزارة التنمية المحلية او البرنامج الخاص بالتدريب لإعادة التأهيل والتشغيل وفيها يحصل الخريج على مكافأة شهرية قدرها ١٥٠جنيها(مائة وخمسون جنيها) للمؤهل العالى ومائة جنيه للمؤهل المتوسط والأعلى من المتوسط وبعد التدريب الذى يستمر من ٣شهور وحتى سنة وبعدها يتم توجيهه لإحدى وظائف التى تعلن عنها وزارة القوى العاملة فى النشرة القومية للتوظيف والتى توفرها أو إلى أحد المشروعات الصغيرة .

ـلامة والصحة المهنية

أحمد خلف الله وكيل أول الوزارة ، د عبدالتواب شاهين مدير مركز الأمن الصناعى ، عزة عقيل رئيس الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة ، ميشيل تامياس خبيرة السلامة والصحة المهنية بمكتب العمل الدولى ، وتناول المحاضرون أحكام الاتفاقيتين ومدى توافقهما مع أحكام التشريع المصرى الذى يعدأكثر تغطية وحماية عنها .

كما تم استعراض دور الوزارة فى مجال السلامة والصحة المهنية والسياسة التى تنتهجها من أجل صحة وسلامة العامل المصرى مع الإشارة إلى أنه قد تم تعديل القرار الوزارى رقم٥٥ لسنة ٨٢ بشأن الاشتراطات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وذلك بالقرار رقم٥٦ لسنة ٢٠٠١ وهو حاليا فى طريقه للنشر بالصحيفة الرسمية .

كذلك أوضح المسئولون بالوزارة أن هناك مجلس أعلى للسلامة والصحة المهنية برئاسة السيد وزير القوى العاملة والهجرة يضم وكلاء الوزارات المختصة (كالصناعة – البترول– التعليم–المركز القومي للأمن الصناعي) ممثلين عن أصحاب العمل والعمال ، ومهمته الرئيسية وضع ومراقبة اشتراطات السلامة والصحة المهنية فى كافة المنشآت على مستوى الجمهورية .

هذا فضلا عن المادة ١٢٥ من القانون ١٣٧ لسنة ٨١ والمطبق حاليا وتنص على إعداد جهاز متخصص يقوم بالتفتيش على المنشآت للتأكد من التزامها وله صفة الضبطية القضائية فى مراقبة تنفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية .

وتنص المادة ١٢٨ من ذات القانون على أن يشكل بكل منشأة وفروعها لجنة للسلامة والصحة المهنية تكون مهمتها بحث ظروف العمل وأسباب الحوادث والإصابات والأمراض المهنية ووضع الضوابط والشروط الكفيلة بمنعها على أن تلتزم المنشأة بتنفيذ قرارات هذه اللجنة . . ويصدر بتشكيل هذه اللجان بقرار من وزير القوى العاملة .

• فى مؤتمر المرأة وسوق العمل
عمل المرأة يتركز على النشاط الزراعى والخدمى . . ونسبة تشغيلها فى الحكومة ٣٣ ٪

خلال "مؤتمر المرأة وسوق العمل" برعاية السيدة سوزان مبارك أكدت الأرقام التى حملتها أوراق المؤتمر تدنى نسبة عمل المرأة المصرية فى سوق العمل ، وجاء فى الورقة التى قدمتها الدكتورة يمنى الحماقى أستاذ الاقتصاد بتجارة عين شمس وعضو مجلس الشورى وسيدة أعمال فى نفس الوقت أنه طبقا لأحدث الاحصائيات الرسمية فإن مساهمة المرأة فى مجموعة قوة العمل بين سن ١٥ إلى ٦٤ عاما وصلت إلى ٢١٪ ممايشير إلى انخفاض المعروض للعمل من الإناث بالنسبة لإجمالى قوة العمل.

وأشارت الدكتورة يمنى الحماقى عضو مجلس الشورى إلى أنه يمكن اعتبار مشاركة المرأة حسب نوع القطاع من أهم المعالم التى تحدد أبعاد وضعها فى سوق العمل الرسمية والحكومة ، بشكل عام ، حيث تصل مشاركتها فى الحكومة إلى ٣٣٪ ، بينما لايتجاوز ١٧٪ فى القطاع الخاص ، ويأتى قطاع الأعمال العام فى المرتبة الأخيرة حيث لاتزيد نسبة تشغيل المرأة فيه عن ١٢٪ .. ومن هنا فإن الحكومة تمثل أكبر جهة توظيف نسائية ، وحذرت الدكتورة يمنى الحماقى من معاناة المرأة العاملة المصرية من فقد وظائفها نتيجة سياسة الخصخصة فى شركات قطاع الأعمال العام ، بالإضافة إلى انخفاض فرص التوظيف المعروضة فى القطاع الخاص بالنسبة للمرأة العاملة .

أحمد عبد الله رئيسا لنقابة البريد


أحمد عبد الله

تم اختيار النقابى أحمد عبد الله رئيسا للنقابة العامة للبريد بعد اعتذار النقابى حمدى ياسين رئيس النقابة السابق عن رئاسة النقابة مع استمراره ممثلا للنقابة فى الاتحاد العام للعمال.. النقابى أحمد عبد الله كان يشغل منصب النائب الأول لرئيس النقابة العامة.

١٠٪ بدل لعمال السكك الحديدية


فاروق نصار

وافق الدكتور إبراهيم الدميرى وزير النقل على مطلب النقابة العامة للسكك الحديدية بمنح جميع العاملين ١٠٪ من المرتب كبدل طبيعة عمل اعتبارا من أول شهر يوليو ٢٠٠١.. صرح بذلك النقابى فاروق نصار رئيس النقابة العامة لعمال السكك الحديدية .

توجيهات حاسمة للرئيس مبارك من أجل ..

تشغيل الشباب وامتصاص البطالة

كتب -عبد الوهاب محجوب :

فى اجتماعاته المتواصلة للجنة العليا لتشغيل الشباب أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك توجيهات حاسمة بسرعة الانتهاء من إجراءات تشغيل شباب مصر .. وصرح الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية أن الرئيس مبارك يضع شباب مصر فى قائمة أولوياته وأعطى توجيهاته للحكومة بتوفير فرص عمل حقيقية للشباب وامتصاص البطالة من خلال برامج ومشروعات عمل تخدم مسيرة التنمية الاقتصادية التى تشهدها مصر حاليا .

وأضاف الدكتور أبو عامر أنه سوف يتم خلال الشهور القليلة القادمة تشغيل ١٧٠ ألف من الخريجين بالجهاز الإدارى للدولة موزعين بعدالة وشفافية على مستوى محافظات الجمهورية لسد الاحتياجات الفعلية لمختلف القطاعات الإدارية بالدولة

وأكد الدكتور محمد زكى أبو عامر أن الدولة جادة فى البحث عن فرص عمل حقيقية للشباب حيث تم إعداد برامج عمل لامتصاص البطالة داخل الدولة ، وأشار إلى أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق العدالة فى التعيينات بالحكومة والجهاز الإدارى للدولة وإصدار قرار بوقف التعيينات غير الجديدة وإنه إذا صدر قرار بصرف النظر عن تعيين المتقدم لشغل الوظيفة فلا يجوز إعادته للعمل إلا إذا عاد فى ظرف ٦٠ يوما فقط من تاريخ صدور القرار وكذلك الذى إنتهت خدمته لأى سبب من الأسباب لا يعود للعمل بالحكومة إلا إذا عاد فى ظرف ٦٠ يوما من تاريخ إنهاء الخدمة وذلك لتوفير فرص عمل للشباب ولعدم حجز الوظائف لسنوات طويلة كما كان يحدث من قبل .

إلغاء القيود الإدارية

وقال الدكتور أبو عامر أنه سيبدأ العمل بنظام الخدمة الصوتية للموظفين على مستوى الجمهورية اعتبارا من الأسبوع القادم لخدمة المواطنين وتحديد المستندات والرسوم المطلوبة ووقت إنهاء الخدمة التى يطلبها المواطن فى أى قطاع من قطاعات الدولة المتعاملة مع المواطنين وتحمل هذه الخدمة رقم (١٣١)

وأشار إلى أنه تم جمع كافة المعلومات والمستندات من خلال فريق عمل للتعرف على المشاكل الحقيقة التى تواجه المواطنين فى مختلف محافظات وأحياء الجمهورية مؤكدا أنه تم إصدار قرارات من رئيس الوزراء بناء على هذه المعلومات بإلغاء القيود والعراقيل البيروقراطية التى تواجه المواطنين وتخفيض المستندات المطلوبة إلى أقصى حد وتحديد الرسوم المقررة وتم عمل ميثاق شرف بين الإدارة والمواطنين وإزاحة التعتيم القائم بها والاكتفاء باقرار المواطن .

البطالة مشكلة عالمية

وأكد وزير التنمية الإدارية أن البطالة مشكلة موجودة فى معظم دول العالم وليست فى مصر فقط ولا يجب التهويل منها فهى لا تزيد عن مليون عاطل فى مصر وفقا للحسابات والأرقام المحددة بواقعية مشيرا إلى أن الحكومة لن تنسحب من التعيينات وتعمل على استيعاب أكبر قدر من الخريجين وأنه يوجد بمصر حاليا حوالى خمسة ملايين و٧٠٠ ألف موظف بالإضافة إلى مليون عامل بقطاع الأعمال العام وأن هؤلاء جميعا يتقاضون رواتبهم من الدولة التى تمثل ٤٠٪ من موازنة الدولة .

أكشاك لإنهاء الإجراءات الإدارية

وذكر الدكتور أبو عامر أنه تم إعداد مشروع طموح لتشغيل الشباب بمختلف قرى ومحافظات مصر عن طريق إنشاء أكشاك يعمل بها أربعة شباب من الخريجين مزودة بجهاز كمبيوتر وطابعة وتكييف بهدف العمل على إنهاء الإجراءات الإدارية للمواطنين بمواقع الخدمات المختلفة نظير رسوم رمزية محددة للتيسير على المواطنين فى قضاء متطلباتهم الإدارية مشيرا إلى أن المصانع الحربية تقوم حاليا بإنشاء هذه الأكشاك المتطورة وسيتم تعميم هذا المشروع الذى سيوفر فرص عمل للشباب .

الشفافية فى التعيينات

وأكد أن الدولة ملتزمة بالشفافية فيما يتعلق بالتعيين فى الوظائف المعلن عنها بالصحف وأن القطاع الخاص يحدد احتياجاته من خلال متطلباته من خلال سوق المهارات وليس الشهادات مشيرا إلى أن الدولة قامت قبل تعيين أوائل الخريجين بتدريبهم ٩٦ ساعة على الحاسبات ومبادئ اللغة لإكسابهم مهارات فوق تفوقهم كما تم إتخاذ قرارات بتغيير ديباجة التعيينات لتكون واضحة ومحددة وتمنع حصول غير المستحقين على وظائف المستحقين للوظيفة .

زيادة العلاوة الاجتماعية ١٩٠ ٪ فى عهد مبارك

واختتم الدكتور أبو عامر تصريحاته بأنه فى عهد الرئيس مبارك زادت العلاوة الاجتماعية منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن ١٩٠٪ وارتفع دخل الموظف ١٣٪ سنويا وتم لأول مرة تطبيق نظام الحوافز للموظفين وكذلك برامج التدريب الإجبارى وإنشاء مراكز المعلومات المتطورة .

على هامش الاحتفال بعيد الفلاح

٩ سبتمبر ١٩٥٢ رد الاعتبار للفلاح المصرى

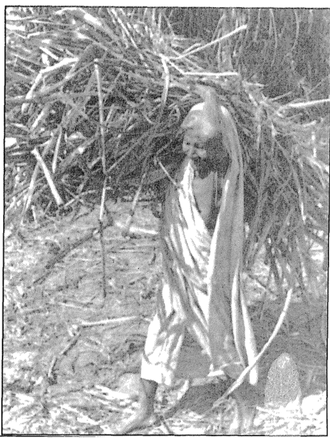
١,٣ مليار نسمة حجم قوة العمل الزراعية فى العالم.. نصفهم أجراء!!

■ عزت سامى

يأتي"عيد الفلاح" الذى تحتفل به مصر فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر كل عام، تذكارا ليوم أن أصدرت ثورة يوليو١٩٥٢ قانون الإصلاح الزراعى الأول" بتحديد الملكية الزراعية" قبل أن يمضى على قيام الثورة أسابيع ، وتوزيع مازاد على الحد الأقصى للملكية على الفلاحين المصريين .ومن ثم تحول آلاف الفلاحين المعدمين إلى ملاك .

بصرف النظر عما آل إليه الحال الآن بالنسبة لموقف الملكية الزراعية ، فإن المعنى الجوهرى لعيد الفلاح لايجب أن يغيب عن الأذهان، بل يجب أن يتعمق مفهومه الوطنى بالنسبة لليوم التاسع من شهر سبتمبر بالذات . . وهو أن الذى قررته وفعلته ثورة يوليو فى ذلك اليوم عام١٩٥٢ يعد "ردا عمليا" على ماحدث فى مثل ذلك اليوم بالذات عام ١٨٨١ حين قام الزعيم المصرى -الفلاح - أحمد عرابى بالمظاهرة العسكرية الشهيرة إلى ميدان عابدين بالقاهرة ، ليحمل "المطالب الوطنية" إلى الخديوى وهى المطالب التى رفضها الخديوى بغطرسة وقحة ، وكان مما قاله لعرابي:"لقد ورثت هذه البلاد عن أبائى وأجدادى ، وما أنتم إلا عبيد احساننا".. ولكن عرابى - بكبرياء الوطنية المصرية - رد عليه قائلا: "إننا لسنا تراثا ولا عقارا نورث . . ووالله الذى لا إله إلا هو إننا لن نستعبد بعد اليوم".. بقية القصة معروفة . . فقد خضعت مصر للإحتلال الأجنبى وسلطة الإقطاع المتحالف معه . . وأصبح المصريون غرباء فى بلادهم يوصفون- تحقيرا لهم وإذلالا - بإنهم"فلاحون" إلى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ،واتخذت خطوتها فى ٩سبتمبر من العام ذاته بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضى للإصلاح الزراعى على الفلاحين المعدمين ، وتحويلهم إلى ملاك . . وكان ذلك يتجاوز بكثير مجرد قانون يصدر وأرض توزع ، ليمثل استردادا للكرامة الوطنية وردا عمليا على ماشهده ميدان عابدين عام ١٨٨١ ، وماتفوه به الخديوى وتحقيقا لما أعلنه عرابى من أن المصرى لن يستعبد بل هو "المالك" لأرضه وصاحب السيادة عليها !.





التقارير الدولية عن أحوال عمال الزراعة في العالم تكشف:

• أجورهم تضعهم تحت المستوى الأدنى للكفاف !
• البطالة الجزئية والموسمية وظروف العمل القلقة تطحنهم !

لئن كان الفلاح المصرى قد ذاق -على مدى عهود طويلة وحقب- مرارة الفقر والإذلال والتهميش الاجتماعى ، وهوان تدنى أحواله المعيشية ، فإن **"الفلاح الأجير"** العامل الزراعي- هو الأكثر معاناة من هذه الظروف . . وهي ظاهرة لاتنطبق على الفلاح العامل الزراعى فى مصر وحدها ، بل فى العالم أجمع ، حيث تأتى المجتمعات الزراعية عموما فى مراتب ومستويات أدنى بكثير من المجتمعات الصناعية من مختلف الوجوه .

اهتمام دولى

لقد شغل هذا الوضع اهتمام الهيئات المعنية فى العالم ، وعلى الأخص منظمة العمل الدولية ، فأصدرت العديد من الاتفاقيات والتوصيات الدولية التى تكفل المستويات الأساسية العمل والأجور للعمال الزراعيين ، وتنظم العلاقات فى المجتمعات الريفية ، وتحدد الحدود الدنيا لمختلف أشكال الرعاية والحماية التى يتعين توفيرها للعمالة الزراعية .

١,٣ مليار نسمة

وقد أوضح تقرير لمنظمة العمل الدولية أن هناك مايقرب من١,٣ مليار عامل نشيطين فى الإنتاج الزراعى فى أنحاء العالم . . ونصف هؤلاء يعملون لقاء أجر . . وأن ملايين عديدة من هؤلاء الأجراء يحصلون على أجور تضعهم فى أدنى سلم الفقر الريفى وربما تحت المستوى الأدنى للكفاف . . على الرغم من ارتفاع وتزايد التجارة الزراعية وإنتاجية العمل فى أنحاء العالم.

وتسيطر آسيا على التوزيع الإقليمى للسكان النشيطين اقتصاديا فى الزراعة . . حيث تشكل نسبتهم ٧٨٪ تقريبا من إجمالى العالم . . وتليها أفريقيا ١٤,٣٪ وأمريكا اللاتينية ٣,٨٦٪ ثم بقية العالم ٣,٧٪.

وتضم الصين والهند . . وحدهما مايزيد على ٦٠٪ من قوة العمل الزراعية فى العالم ، كما تضم نيجيريا أكبر قوة عمل زراعية فى أفريقيا -تعادل ١٧,٥٪ من إجمالى القارة و٢,٥٪ من اجمالى العالم.

وتزداد مشاركة النساء فى العمل الزراعى بدرجة كبيرة ، حيث أصبحن يشكلن نسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ من إجمالى العمالة الزراعية بأجر .. كما تنتشر عمالة الأطفال فى بعض الدول النامية بما يزيد على ٣٠٪ من قوة العمل الزراعى .

نمو هنا .. وانخفاض هناك

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن المتوقع نمو قوة العمل فى الزراعة خلال العقد الحالى - حتى عام ٢٠١٠- فإن ثلاثة أقاليم فقط فى العالم هى :افريقيا جنوب الصحراء-وجنوب آسيا والشرق الأوسط- شمال أفريقيا . يتوقع أن تشهد زيادات فى قوة العمل الزراعية بحلول عام ٢٠١٠ . . وذلك بنسب ٤٧٪-٣٣٪-١٤٪ على الترتيب .

كما يتوقع أن تشهد دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول الاتحاد السوفيتى السابق على وجه الخصوص انخفاضا فى العمالة الزراعية بأجر ، مع انخفاض نسبة قوة العمل الزراعية من حوالى ١٨٪ من السكان النشيطين فى عام١٩٩٠ إلى مايقارب ٩٪ فقط بحلول عام ٢٠١٠ .

كذلك يتوقع تقلص قوة العمل الزراعية فى أوروبا الغربية إلى أقل من٣٪ فقط من إجمالى قوة العمل بحلول٢٠١٠ . . وفى أمريكا الشمالية إلى مايربو على ١٪ فقط.

أوضاع الأجور

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أنه بينما اتسعت التجارة الدولية فى السلع الزراعية بنسبة٣٪ سنويا خلال العقد الأخير ، فإن العمال الزراعيين بأجر شاركوا بصورة غير متساوية فى هذا النمو .

ويبين مسح أجرى على ٤٥ دولة من مختلف مناطق العالم أن الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين قد تدهورت خلال العقد الأخير فى ١٨ دولة من هذه الدول مع عدم وجود تغيير حقيقى فى الأجور فى ٨ دول أخرى .. أما الزيادات الحقيقية فى الأجور فقد تبين أنها حدثت بنسبة ٣٠٪ فى ٦دول فقط . . مقابل انخفاض بنسبة ٣٠٪ -أو أكثر- فى ١٣ دولة !

أجر الكفاف

ويوضح التقرير أن العمال الزراعيين ينفقون مايزيد على ٧٠٪ من دخلهم على الغذاء ، وأن"أجر الكفاف" الذى تم تحديده بأنه أجر ساعة يكفى لشراء كيلو جرام واحد من الحبوب الأقل سعرا ، لم يكن متوافرا فى ٤٠ دولة من الدول الـ ٤٥ التى تم إجراء المسح فيها .

إن ذلك يعنى أن وقت العمل المطلوب للحصول على كيلو جرام من الحبوب، يبلغ أقل من ٥دقائق فى السويد . . مقابل مايزيد على ٦ساعات فى جمهورية أفريقيا الوسطى . . مثلا

الفقر . . الفقر

ومن بين ١٢دولة -اظهر **نصفها** معدلا للفقر يزيد على ٤٩٪، مما يوحى إلى أنه فى المتوسط، فإن واحدا من بين كل اثنين من العمال بأجر فى الزراعة يعيشن فى فقر !.

وإلى جانب تلقيهم أجورا منخفضة ، فإن عمال الزراعة يعانون فى الغالب من " **البطالة**

الجزئية" حيث يعملون ١٧٥ يوما فقط فى المتوسط-سنويا- ويبقون بلا عمل تقريبا ثلث السنة . . فى حين تميل ساعات العمل إلى الطول حيث غالبا ماتزيد على ٤٥ ساعة أسبوعيا.

قلق دائم . . وخطر

وبالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر ، فإن حياة العمل للعمال الزراعيين تتسم بأشكال عارضة من العمل ، وظروف عمل قلقة وغير مستقرة ، مع حماية اجتماعية متدنية ، أو منعدمة . . كما يشكل التعرض للمبيدات الحشرية والكيماويات الزراعية خطرا مهنيا كبيرا .

ويشكل التسمم بالمبيدات الحشرية خطرا منتشرا يسبب فى بعض الدول أكثر من١٤٪ من جميع الإصابات المهنية فى القطاع الزراعى و١٠٪ من جميع الإصابات المميتة . وفى العديد من الدول يبلغ معدل الحوادث المميتة فى الزراعة ضعف متوسط هذه الحوادث فى جميع الصناعات الأخرى حتى أن **"المجلس القومى للسلامة"** فى الولايات المتحدة أدرج"الزراعة" بين ثلاثة من أكثر المهن خطورة فى الدولة . . وتقدر **"وكالة حماية البيئة الأمريكية"** عدد حوادث التسمم الحاد بالمبيدات الحشرية بين العمال الزراعيين بأنه يتراوح بين ٢٠ألف و٣٠ألف حادث سنويا .

ظروف عمل صعبة

ويبرز تقرير منظمة العمل الدولية ظروف العمل الصعبة لعمال الزراعة . . وأوضحها عملية نقل العمال من وإلى الحقول ، وهى مشكلة حادة بالنظر إلى الطبيعة النازحة والموسمية للكثير من الأعمال الزراعية .. ففى الكثير من الدول يتم نقل العمال عبر مسافات طويلة من أماكن إقامتهم إلى أماكن العمل فى ظروف غير إنسانية حيث يتكدس أعداد كبيرة من العمال فى حافلات وعربات مكشوفة لم تكن أبدا مخصصة لاستخدام البشر المسافرين .

الصورة العامة

وبإيجاز . . فإن الدراسات والتقارير الدولية تشير إلى أن عمال الزراعة يشكلون قطاعا كبيرا من العمال ، وأن قوة العمل الزراعية بدأت تتقلص وتتناقص فى بعض الدول ، بينما يتباطأ معدل النمو فى العديد من الدول الأخرى . . وأن عدد العمال الزراعيين بأجر يتزايد . . كما تتزايد مشاركة النساء العاملات بأجر فى الزراعة .. وذلك فى جميع مناطق العالم.

إعادة الهيكلة الاقتصادية

وتسجل الدراسات والتقارير أن إعادة الهيكلة الاقتصادية السريعة هى السمة الحالية فى كثير من دول العالم .. وهى تتسم بتدخل مباشر أقل من الدولة فى الاقتصاد ، وبمزيد من أشكال الإنتاج القائمة على السوق ، وبمزيد من الاستثمارات الخاصة التى تشمل الاستثمار الأجنبى فى الزراعة . . ولاشك أن مثل هذه التطورات تنطوى على مزايا بالنسبة لعمال الزراعة . . كما تنطوى أيضا على أعباء عليهم.

وتحرير التجارة

كذلك فإن تحرير التجارة الزراعية يمكن أن تكون له آثارا ايجابية وآثارا سلبية على الإنتاج الزراعى وعلى ظروف عمل وحياة عمال الزراعة ، ومن ثم فإنه يتعين إجراء الأبحاث فى نطاق وطبيعة تلك الآثار . . وفى بعض الدول قد تستلزم بعض الإصلاحات مرونة أكبر فى العمالة -مثل أشكال العمل الأقل حماية- وفى هذه الحالة يتعين اتخاذ إجراءات تعويضية ملائمة ، تشمل فرصا للتدريب والتدريب التحويلى.

البطالة الموسمية والجزئية

ونظرا لوجود بطالة موسمية .. وبطالة جزئية عالية بين عمال الزراعة الاجراء ، فى بعض الدول ، فإنه يتعين مواجهة هذا الوضع بإعداد وتنفيذ برامج لتطوير البنية الأساسية الإنتاجية التى تشجع الاستثمار ، ويجب ضمان التنفيذ العملى لتلك البرامج لتحقيق الآثار المستهدفة من العمالة ، بالإضافة إلى تطبيق المعايير الأساسية للعمل ، وقد يساعد التدريب الذى يستهدف ايجاد فرص عمل بديلة فى معالجة هذه المشكلة.

قــــراءة فى ملف الريف واستراتيجية تحديثه وتنميته

■ **أمل البرنس**

ارتبطت مصر وحضارتها بالزراعة التى ظلت منذ أقدم العصور مصدراً لرخائها وتقدمها ، كما تعتبر الزراعة بالنسبة لمصر أهم منابع الحياة واستقرارها ، وعلى الرغم مما شهده العالم من تقدم فى الصناعة فإن الزراعة تزداد أهميتها باعتبارها المصدر الأساسى للغذاء فى عالم يتضاعف عدد سكانه فى مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما ، وتزداد أهمية الزراعة فى مصر بسبب عوامل إنسانية واجتماعية وحضارية ، فهى مهنة يرتبط بها ما يقرب من ثلثى السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا ، ومن هنا فإن التنمية الزراعية فى بلادنا أصبحت تمثل واجبا أساسيا ، وأصبح النهوض بالإنتاج الزراعى ونموه بمعدلات مرتفعة أمرا بالغ الأهمية لما يترتب عليه من تاثير مباشر وغير مباشر فى تقدم الدولة بما توفره الزراعة من حاجات ومتطلبات أساسية للتقدم ورفع مستوى المعيشة ، بل وبما تحققه من عوامل الاستقرار الاجتماعى والسياسى للمجتمع .

وفى مناسبة الاحتفال بعيد الفلاح فى التاسع من هذا الشهر نقف كعادتنا فى كل عام لنفتح ملف الريف المصرى ونقرأ فيه صفحات من الجهود الدائبة والمتواصلة ونتعرف على المشروعات الجديدة والعديدة التى تمت لتنمية وإصلاح وتحديث الريف بهدف زيادة إنتاجيته وسد الفجوة بينه وبين المدينة ، ومناقشة مشاكل المرأة الريفية التى تعوقها عن التقدم ، وبقدر ما يتسع لنا المجال سنستعرض معا أوجه النهوض بالإنتاج الزراعى وأهداف التنمية الزراعية ، وحالة الإنتاج الزراعى فى مصر حاليا من أجل تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى من متطلبات الأمن الغذائى وبعث الروح الإنتاجية فى القرية المصرية وتنمية المرأة الريفية لتضطلع بدورها الهام فى تحقيق البعث الجديد الذى نرجوه للقرية المصرية لتعود كسابق عهدها منتجة لامستهلكة فقط ، بل توفر حاجتها من الإنتاج الغذائى وتفيض بما يتبقى منه لتغمر به أسواق المدينة وتسد احتياجاتها منه ، ولا تكون عالة عليها ، إنها آمال جياشة فى صدورنا نتطلع إلى تحقيقها فى أسرع وقت لتنمية الريف وتقدمه وازدهاره .

فى البداية يؤكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أن استراتيجية تحديث الزراعة المصرية تستهدف زيادة الصادرات الزراعية بمعدل ١٤,٩٪ سنويا فى المتوسط خاصة من السلع الزراعية ذات السمعة العالية والاهتمام بالصادرات الزراعية التقليدية من خلال زيادة صادرات الخضر الطازجة والمجمدة بمعدل ١٦,٨ ٪ والفاكهة ٢٠,٥٪ سنويا والبطاطس ١٣,٦٪ والنباتات الطبية والعطرية ١٤,٤ ٪ وتوفير الحجم المناسب لصادرات القطن الخام بما يضمن استمرار تواجد القطن المصرى واستعادة أسواقه العالمية التقليدية ، وقال إن التعاون مع التكتلات الاقتصادية وآخرها اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية سوف يكون له نتائج إيجابية على مستوى الصادرات الزراعية من خلال ما تضمنه الملف الزراعى فى الإتفاقية ومن الإجراءات التى اتخذها قطاع الزراعة للنهوض بالصادرات قال لنا مدير مركز البحوث الزراعية : إنه سيتم توسيع قاعدة الاعتماد على النشاط الخاص وبما يتفق مع مبدأ التخصص والميزة النسبية والاستمرار فى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة وتخصيص مناطق زراعية كاملة للزراعة العضوية مثل جنوب الوادى وإعداد التقارير السلعية للمحاصيل التصديرية الرئيسية فى مصر ، وإجراء التنبؤ بإنتاج المحاصيل التصديرية الرئيسية لتقدير الإنتاج مبكرا ، وإجراء عقود تصديرية آجلة وإنشاء بورصة للخضر والفاكهة بتسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر والارتفاع بمستوى المنتج وعدالة الأسعار وضبط نفقات التسويق وتنفيذ مشروع لاستخدام ونقل التكنولوجيا لتطوير معاملات ما بعد الحصاد فى الخضر والفاكهة لزيادة التصدير والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى أتاحتها منظمة التجارة العالمية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية .

وماذا عن جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى ؟؟

ويجيب سيادته قائلا : بلغت جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى حوالى ٦٧,٨٩ مليون طن موزعة بين مكونات الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى ، حيث بلغت كمية الحبوب حوالى ١٩,٣١ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ٢٨,٥ ٪ من جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى ، وبلغت كمية المحاصيل النشوية حوالى ٢,٣٢ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ٣,٤ ٪ من جملة الإنتاج الغذائى المحلى ، كما بلغت كمية المحاصيل السكرية والسكريات حوالى ١٨,١٥ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ٢٦,٧ ٪ من جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى وبلغت نسبة المحاصيل الزيتية حوالى ١,٠١ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ١,٥ ٪ أما كمية الخضر فبلغت حوالى ١٢,٠٥ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ٧,٧٪ من جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى فى حين بلغت كمية الفاكهة حوالى ٨,٨١ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ١٣٪ وبلغت كمية اللحوم والدواجن حوالى ١,١٩ مليون طن بنسبة تقدر بحوالى ١,٨ ٪ من جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى ، وبلغت كمية الألبان حوالى ٣,٤٩ مليون طن والبيض حوالى ١٩٣ ألف طن والأسماك ٥٤٦ ألف طن بنسبة تقدر بحوالى ٨٪ من جملة الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى وبعد حساب الفاقد ونسبة الاستهلاك للحيوان فإن الغذاء الصناعى للإنسان من الإنتاج الغذائى المحلى تبلغ جملة حوالى ٣٦,٠٨ مليون طن موزعة بين مكونات الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى .

وفى مواجهة العجز الملموس فى الإنتاج الزراعى فى بعض مكونات الإنتاج الغذائى المحلى وما يجب أن تحققه التنمية الزراعية لسد الفجوة الغذائية وتحقيق التنمية اللازمة لنمو وازدهار الريف المصرى قال لنا عضو بالمجلس القومى للإنتاج:

إن الزراعة تمثل أهم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث مازال يقع على كاهل القطاع الزراعى – وما يدره من فائض دخله – واجب مهم فى تمويل غيره من قطاعات الإنتاج والخدمات ، ويجدر الإشارة إلى ضرورة وحتمية زيادة الإنتاج الزراعى ، ذلك أن مصر تزرع أرضها وهى تواجه ضغطا سكانيا شديدا يعانى منه



أهلها حيث يعيش الكثير منهم فى نطاق ظروف معيشية صعبة بسبب ضآلة الموارد الزراعية لسد حاجة ملايين البشر فى الحاضر والمستقبل ، ذلك أن عدد سكان مصر تزايد بمعدلات مرتفعة ومستمرة بما يفوق كثيرا ، ما هو موجود فى دول كثيرة حباها الله من الموارد الأرضية والرأسمالية الشيء الوفير ، ومن هنا أصبحت زيادة الإنتاج الزراعى تمثل تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا .

ويضيف سيادته حقيقة هامة وهى أن التنمية الزراعية قد حققت نتائج جيدة خلال السنوات الأخيرة ولكن مازال أمامها شوط كبير عليها أن تبلغه وأمامها أهداف عظيمة عليها أن تحققها.

وماذا عن هذه الأهداف؟

منها تحقيق معدل نمو للناتج القومى الزراعى فى حدود ٤٪ سنويا عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على صيانة هذه الموارد والحفاظ عليها وتنميتها والاقتراب من الاكتفاء الذاتى فى كافة المحاصيل وتحسين الجودة ، وتوفير السلع الغذائية كماً وكيفاً للسكان كافة الذين يتزايد عددهم وتتزايد معدلات استهلاكهم منها ، وتوفير أكبر قدر من السلع التى تلزم الصناعة ودفع عجلة التنمية الصناعية كركن هام من أركان التنمية الشاملة للبلاد ، إلى جانب توفير حجم مناسب ومتزايد من السلع التصديرية والعمل فى نفس الوقت على خفض وارداتنا من هذه السلع ، وتوفير فرص واسعة ومتزايدة للعمل الزراعى ، وأخيرا من المفروض أن تتحقق عن طريق التنمية الزراعية وخلالها أهداف اجتماعية تحفظ للمجتمع توازنه وأمنه واستقراره .

مناقشات وآراء

وبعد أن استعرضنا جانبا من استراتيجية تحديث الزراعة وما تحقق من زيادة فى الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء نستكمل مناقشاتنا والاستماع إلى مختلف الآراء لتحقيق التنمية الريفية ، ولأن أى تنمية للريف تبدأ بتنمية المرأة الريفية وحل مشاكلها لذلك نناقش أولا مشاكل المرأة الريفية التى تعوقها عن التقدم.

حيث تقول الدكتورة عزة كريم بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : إن من أهم المشاكل التى تعوق تقدم المرأة الريفية هى الأمية والجهل حيث توجد أعلى نسبة أمية متركزة فى الريف ، وهذه الأمية يتبعها عدم الوعى وعدم المعرفة أو القدرة على ممارسة أى نشاطات فيها نوع من التقدم ، بعد ذلك تجد العادات والتقاليد التى تحصر المرأة الريفية داخل المنزل أو فى الغيط فقط وهذا يمنعها من ممارسة حقها فى الاعتماد على النفس ، وكلما دخلنا أعماق الصعيد نجد المرأة أقل قدرة على إثبات دورها مع أنها تقوم بالعديد من الأدوار من أم وزوجة وعمل فى الزراعة ثم هناك عدم الاهتمام الكافى من الدولة بالمجتمعات الريفية حيث لا تجد المرأة الريفية الأنشطة التى يمكن ممارستها ، ومع ذلك لوحظ فى السنوات الأخيرة تطور بعض الشيء فى حياة المرأة الريفية بسبب سفر الأزواج للخارج مما أعطاها الفرصة لتخرج إلى المجتمع وتعتمد على نفسها إلى جانب تعليم الفتيات الصغيرات ودخول التليفزيون فى كثير من القرى ووجود الجمعيات الأهلية مما أدى إلى بعض التغيير وليس التغيير الشامل للمرأة ، كما أن دخول الكهرباء للريف أدى إلى تحقيق نقلة حضارية ، كما أدى اختلاط المرأة الريفية بالمرأة فى المدينة إلى زيادة وعيها ، كما بدأت الدولة تهتم برصف الطرق وإنشاء المشاريع فى كل القرى مما ساعد على تنمية المرأة ، ويمكن أن نقول مطمئنين بأن الريف أصبح يقف على عتبة التنمية الحقيقية مع بداية تنمية المرأة الريفية .

كلمة أخيرة

وبعد.. فلا شك أن تنمية الريف هى المقدمة الأساسية لتنمية المجتمع المصرى بكل قطاعاته ، إذ **لا توجد صناعة متقدمة دون زراعة متقدمة تمد الأولى بالمواد الخام وتمد المشتغلين فيها بالغذاء والكساء ، وما ينطبق على الصناعة ينطبق أيضا على كل القطاعات الإنتاجية الأخرى . وقبل هذا وذاك فلا توجد تنمية سواء فى الريف أو الحضر دون الاهتمام بالبشر على اختلاف انتماءاتهم وفى هذا الصدد عقد المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية اجتماعا برئاسة الدكتور عاطف صدقى المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة حيث ناقش المجلس تقريرا حول التنمية الاجتماعية فى الريف وقد أوضح سيادته أن من أهم ما يتطلبه تطوير وتنمية الريف ضرورة الاتجاه إلى**

- **وضع خطة إنمائية متكاملة تستهدف تنمية المجتمع الريفى وتكفل تطوير القرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا على أن تصاغ هذه الخطة بشكل واقعى وفى حدود ما هو متاح وميسر من الموارد والإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية ومتسقة مع الخطة العامة لتنمية المجتمع .**
- **تمكين المجتمع الريفى من الاندماج فى حياة المجتمع القومى الكبير ، لتوفير كل مقومات انفتاح القرية على المدينة من ناحية والعالم الخارجى من ناحية أخرى ، ويتحقق ذلك من خلال توفير وسائل الاتصال الجمعى فى القرية ، سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية .**
- **تزويد القرية بكل مقومات البنية الأساسية مثل الصرف**

د . عزة كريم :

● الأمية ..أهم المشاكل التى تعوق تقدم المرأة الريفية
● تعليم الفتيات ودخول التليفزيون أدى إلى بعض التغيير فى الريف

الصحى والمياه النقية والكهرباء ، وتمهيد ورصف الطرق التى تربطها بغيرها من القرى والمدن حتى تتمكن القرية من الانفتاح على المحيط الخارجى ، وتوفير سبل المواصلات المنتظمة ، وكافة المؤسسات الخدمية من مدارس ومستشفيات ومراكز لرعاية الشباب ونقط للشرطة ووحدات للضمان الاجتماعى والشئون الاجتماعية والخدمات البيطرية والزراعية .

● تدريب القادة المحليين من القرويين وغيرهم فى المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية ، لأن نجاح التنمية الريفية يعتمد على خلق واكتشاف الكوادر الطبيعية فى الريف ، لأنهم بمثابة قنوات الاتصال بين المسئولين وأهالى القرية

● ضرورة العمل على استيعاب القرويين للمستحدثات التكنولوجية فى مختلف مناحى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال إثراء فكر القرويين وتزويدهم بالمعارف والمعلومات التى تمكنهم من استيعاب الحديث من التكنولوجيا والتعامل معها .

وأخيرا ضرورة المحافظة على البيئة الريفية ومواجهة تلوثها ، لأن البيئة تحدد المستويات الصحية للمجتمع وأنماط المرض السائدة فيه ، كما أن الاهتمام بالمحافظة على البيئة يعد مكونا أساسيا من مكونات التنمية البشرية .

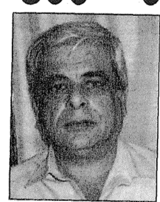
ونكتفى بهذا القدر من أسس تنمية الريف وبعث الروح فى القرية المصرية لتعود إلى سابق عهدها قرية مزدهرة منتجة تفيض بخيرها وبفائض إنتاجها على المدينة ، قرية منتجة لا مستهلكة ولامستوردة ولا تمد يدها للمدينة لتأخذ منها قوتها ، والأمل كبير فى أن يتحقق ذلك قريبا وتتحقق التنمية الشاملة للريف التى هى المقدمة الأساسية لتنمية المجتمع المصرى ككل .

القرية الممتازة
القرية النموذجية
القرية التكنولوجية

تطوير طموح لمشروع "شروق"

منذ زمن بعيد .. والقرية المصرية لا تتوقف عن أحلام اليقظة .. بالتنمية ، والارتقاء ، ربما تعود الأحلام إلى ما قبل الثورة . إذا كانت القرية ، فى جهادها اليومى وهى تعمل فى حقول الملاك الكبار - تعانى وضعها غير الإنسانى ، من فئات المجتمع ، فلما قامت الثورة قبل نصف قرن ، أنهضت القرية من كبوتها ، رفعت من قامتها وانتشلت أبناءها من قاع المجتمع إلى سطح الحياة الإنسانية ، المحسوبة بمقاييس العدل الاجتماعى ، وهكذا بدأت القرية مشوار التنمية دون اعتبارات التفرقة بين حاجة القرية إلى التغيير وحاجة المدينة إلى نفس الهدف .. ومازالت القرية محط اهتمام الدولة ، بالدراسات والأبحاث ، والتصورات المستقبلية ، لما ينبغى أن تكون عليه القرية المصرية فى سباقها مع التنمية ومع التطور .. وبخاصة فى عصر التكنولوجيا .

ومع اقتراب عيد الفلاح .. تقترب بمصابيح هذا التحقيق الصحفى ، من المشروعات الجديدة ، التى تدخرها الدولة للقرية المصرية .. تحقيقا لأحلامها فى التنمية والتطور ، وهى أحلام من أجل قرية معاصرة ، بكل وسائل العلم ، والتقنية والتطور .


د. إبراهيم محرم


م. أحمد فؤاد

■ **انتصار سليمان**

بداية يشرح أ.د إبراهيم محرم أستاذ التنمية الريفية بجامعة عين شمس ورئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، مفهوم التنمية الريفية بأنها عملية تغيير ارتقائى مخطط للنهوض الشامل بالقرية من مختلف نواحى الحياة ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، وبيئيا ، وذلك بمشاركة أبناء المجتمع نفسه ، وبمساعدة الحكومة .

ومنذ أن بدأ البرنامج القومى للتنمية الريفية المعروف باسم " **شروق** " فى أكتوبر ١٩٩٤ لكى يعمم تنفيذه فى جميع القرى المصرية حتى عام ٢٠١٧ ، ومشوار تنمية القرية المصرية فى سباق لكى تتحقق للقرية أفضل مستوى من الخدمات ، فتعددت أنشطة البرنامج واتسعت رقعتها ، حتى بلغت استثماراتها فى نهاية يونيو ٢٠٠٠ نحو ١.٣ مليار جنيه ، كان ثلثها من إسهامات شعبية تطوعية

وقد قدم المشروع نحو ٤٨ ألف نشاط ، وعملية تنموية غطت أغلب النواحى الأساسية بالقرى .

ثم ظهر - مع تطبيق المشروع - بعض الثغرات التى تحتاج إلى التوقف عندها ، ومواجهتها ، كى يحقق البرنامج أهدافه .

ومن هنا كان لابد من دراسة الموقف وعمل دراسات تقويمية للبرنامج عام ٢٠٠٠ وقد رفعت هذه الدراسات إلى **السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ،** حيث أصدر سيادته القرار بعدها فى أغسطس ٢٠٠٠ بتكملة مسيرة التنمية ، بما يعرف بمشروع " **القرية المختارة** " والذى يعد تطويرا لأساليب وآليات العمل فى برنامج " **شروق** " .

ويشير أ.د إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية أنه قد تم تحديد مدى زمنى يمتد

إلى خمس سنوات يستهدف أساسا التنمية البشرية ، وتحسين الخدمات المقدمة للقرية ويشارك فى تمويل المشروع جهاز بناء وتنمية القرية والوزارات والجهات المركزية ، والمحافظات ، والجهود الذاتية والتطوعية المحلية .

القرية النموذجية

بينما يوضح لنا المهندس أحمد البرعى وكيل وزارة التنمية المحلية المعايير التى تم على أساسها اختيار القرى فيقول :

قام السادة المحافظون بتحديد القرى المختارة بمحافظاتهم فى أغسطس ٢٠٠٠ ، وقد رأى القائمون على المشروع أنه يجب اختيار قرية واحدة من كل محافظة ولكى تكون النموذج الذى يتم عليه تطبيق المشروع ولكى يعمم بعد ذلك على باقى القرى ، وقد حدد جهاز تنمية القرية تلك المعايير التى يتم على أساسها اختيار القرية وذلك بأن نكون ذات كثافة سكانية عالية ، ويتوافر لدى أهلها الحماس والاستعداد للمشاركة ، وأن تكون متصلة بطريق مرصوف ، وبها بعض الصناعات الحرفية أو البيئية كأساس لتطوير موارد القرية ، إلى جانب نشاطها الزراعى ، مع توافر الخدمات الأساسية بها ، مثل شبكة مياه نقية ، وشبكة كهرباء ، ومركز شباب ، وخدمة تعليم حتى مستوى التعليم الأساسى .

وقد تم اختيار ٢٦ قرية لتنفيذ المشروع بها ، أطلق البعض عليها " **القرى النموذجية** " لتكون نموذجا لباقى القرى .

وقد تم تنفيذ بعض الخطوات العلمية مثل تحديث قاعدة البيانات والمعلومات عن القرية المصرية بجهاز بناء وتنمية القرية ،تنسيق الجهود الحكومية لبلورة دور الوزارات والهيئات ، مع البدء فى إعداد خطة مشروعات القرية حيث تقوم لجان برنامج كل قرية بوضع خطة تفصيلية بالمشروعات والأنشطة التى ستنفذ .

ولم يقف الأمر عند حد " **القرية المختارة** " أو النموذجية فقد ظهرت أيضا لدينا فكرة التكنولوچية لاستكمال مسيرة التنمية والاستفادة من خبرة العلماء والباحثين .

القرية والتكنولوچية

يشرح دكتور مهندس أحمد فؤاد عبد المطلب – استشارى الهندسة الزراعية والمنسق الأقليمى للزراعة الآلية بشرق الدلتا ، فكرة " القرية التكنولوچية " فيقول "

نشطت فى الفترة السابقة الأبحاث والمؤتمرات والتطبيقات التى تشمل إنتاج وتصنيع واستخدام وسائل وأساليب التكنولوچيا فكان التفكير فى مشروع " **القرية التكنولوچية** " لتجميع وتركيز هذه التطبيقات على نظام أوسع فى زمام قرية واحدة تسمى " **القرية التكنولوچية** " حيث يمكن حشد القوى والترابط بين الباحثين وأصحاب هذه الأفكار ، والمرشدين ، والمزارعين ، والشباب الريفى ، والخريجين الجدد والأجهزة التنفيذية بهدف رفع إنتاجية القرية ، وتحسين مستوى معيشتها لكى تعود القرية منتجة من جديد بعد أن أصبحت مستهلكة .

ويهدف المشروع إلى استثمار النتائج الإيجابية والتطبيقات الناجحة للأساليب التكنولوچية الحديثة ، والخبرات السابقة ، فى مجال تطبيقات استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فى القرى .

ومشروعات تدوير مخلفات المحاصيل ، والمخلفات الزراعية بصفة عامة

ويشير د. أحمد فؤاد إلى ضرورة اختيار القرية التى تصلح لأن تكون قرية تكنولوچية كما يجب اختيار المشروعات التى تتناسب مع كل قرية ، وذلك بعد دراسة ظروف كل قرية من النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية ويشمل ذلك .

– التكنولوچيا المطبقة في القرية من قبل

–مقومات الاستمرارية ومدى قابلية التطبيق والانتشار بالقرية ثم الانتقال للقرى المجاورة

– إعداد وحصر وتوقع للمشروعات التى يمكن أن تنتج فى زمام القرية .

ثم يبدأ عمل الإعلام والارشاديين الزراع ، والقادة الريفيين ، وعمل التدريب اللازم على كل المشروعات خلال ندوات ، ودورات تدريبية .

كما يتم التنسيق بين أصحاب المشروعات عن طريق مسئول لترتيب عملية التنفيذ لدى المزارعين ، مع تخصيص ميزانية مستقلة لكل قرية تكنولوچية .

وسوف يكون هذا التجميع والتطبيق للأبحاث والتطبيقات العلمية أثره الكبير ، فى تحول البيت الريفى إلى وحدة منتجة مما يحد من ظاهرة البطالة ومشاكل أخرى اقتصادية



لو كان معنا ، لما قال الشاعر قولته التى صارت مثلا"بأية حال عدت ياعيد" فعيد الفلاح هذا العام له ملامح كلها تجديد ، فقط إذا كنت معنا فى تفهنا الأشراف ستراه، وتعرف أن القرية مازالت مخزن القيمة ، وحل مشاكلنا من بطالة وأزمة وضغط، رهين بتحقيق نماذج مثل تلك القرية المثال ، "تفهنا الأشراف".

■ حسام الدين السيد





قرية مصرية تقع فى أغوار مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية ، يفصل بينها وبين القاهرة مائة كيلو متر ، وهى قرية فقيرة يبلغ عدد سكانها خمسة آلاف نسمة ، وذات زمام زراعى محدود (أقل من خمسمائة فدان) .. حتى عام ١٩٦٦ لم يكن بها شخص واحد فى أى مرحلة تعليمية، وكانت معروفة بتصدير عمال التراحيل للمناطق المحيطة ، ولم تكن تعرف اختراع التليفون، إلا أن القرية ومنذ عام ١٩٨٢ تعيش تجربة غيرت وجهها ومعالمها ، ويكفى القول: إنه خلال هذه السنوات القليلة أصبحت معالم القرية الأمية-سابقا- كالتالي: أربع كليات جامعية أزهرية:للشريعة، والتربية بنين، والتجارة، والدراسات الإنسانية بنات، ومدينة جامعية للطلاب تسعة آلاف طالب ، وأخرى للطالبات تسع ٦٠٠ طالبة ، وخمسة معاهد أزهرية، وحضانة بها ٣٥٠طفلا ، ومستشفى مركزى ، ومحطة للسكة الحديد لم تكن موجودة من قبل ، وسنترال للاتصالات ، ومجمع إسلامى للخدمات.

أقام الأهالى هذه المشروعات بالجهود الذاتية فى إطار سلسلة من المشروعات السنوية التى لم تتوقف بل تتجه للتزايد بعد أن قرروا الدخول فى مشروعين كبيرين كل عام بعد أن كان المعدل مشروعا واحدا سنويا ، واستطاعوا القضاء على الفقر وحولوا الأرامل والمطلقات إلى طاقة منتجة وتم تشغيل العاطلين من الحرفيين وخريجى الجامعات والنتيجة أنهم لايجدون مستحقا لزكاة المال والصدقة فى قريتهم مما دفعهم إلى انفاق أموالهم بالقرى المجاورة .

منهج الإصلاح لم يقتصر فقط على المشروعات الخيرية والتعليمية ، بل تعداه إلى الجانب الأمنى وتسبب وجود لجنة للمصالحات فى عدم وصول أى قضية للشرطة حتى إن أحد مكاتب المحاماة بالقرية تحول إلى مأذون لعدم وجود زبائن.

البداية مزرعة بألفي جنيه

يقول المهندس صلاح عطيه- رئيس مجلس إدارة المركز الإسلامى بتفهنا الأشراف والأب الروحى للتجربة: إن القرية كانت تعانى من مشكلة الفقر المدقع، وكانت مصدرا لعمال التراحيل فى جميع القرى المجاورة ، كما أنه لم يكن هناك معلم من معالم مركز ميت غمر يسمي"تفهنا الأشراف" وكنا عبارة عن قرية صغيرة جدا تتبع قرية مجاورة اسمها المقدام حتى السيارات تقف عند المقدام ولايعرف السائق شيئا اسمه تفهنا الأشراف ، المهم أن قريتنا كان يسكنها أقل من خمسة آلاف نسمة حتى عام ١٩٨٢ عندما اجتمع عدد من أبناء القرية لوضع حد لعلاج مشكلة الفقر قمنا بحصر أصحاب الأملاك من الأغنياء ، وكل من يستطيع أن يؤدى زكاة، وركزنا على أهمية جمع الزكاة كخطوة أولى لمعالجة الفقر ثم قمنا بإنشاء مزرعة وكانت هى بداية قصة هذا التحول باشتراك تسعة من الشباب الذين تعارفوا خلال فترة التجنيد بالجيش ، واتفقوا على إنشاء مزرعة للدواجن بعد انتهاء فترة تجنيدهم تكلفت ألفى جنيه ، ونظرا لتواضع أحوالهم المادية فقد باع بعضهم مصاغ زوجته ، ليستطيع الوفاء بنصيبه فى الشركة ، وخلال كتابة عقد الشركة قرروا تخصيص نسبة١٠٪ من الارباح لانفاقها فى وجوه الخير وسميناه "سهم الشريك الأعظم" وعندما وجدنا حصيلة الربح كبيرة جدا وأكثر مما نتوقع قررنا زيادة نسبة"سهم الشريك الأعظم" إلى ٢٠٪ من الربح فى الدورة التالية شكرا لله على ماتحقق من حصيلة كبيرة ، وكان نتاج الدورة التالية من الإنتاج غير مألوف فقررنا زيادة نسبة"سهم الشريك الأعظم" لوجوه الخير من الربح إلى ٣٠٪ وتكرر النتاج



خالد الجندي

الكبير في الدورة التالية فزدنا النسبة إلى ٤٠٪ وهكذا استمرت الزيادة إلى أن أصبحت ١٠٠٪ في اجمالي عشر مزارع .

وبمرور السنين زاد عدد المزارع وتم إنشاء مصنع للأعلاف وآخر المركزات ومصنع لعلف الماشية مع الاتجار في الحاصلات الزراعية وتصدير الموالح والبطاطس والبصل لعدة بلدان خارج مصر حيث أصبح النشاط التجاري من الأنشطة الرئيسية في مجال عملنا ، كماتمت إقامة مزارع أخرى في التل الكبير حتى أصبح حجم الاستثمارات حاليا ٣٥ مليون جنيه ، وتقوم الشركات الثلاث التي تضم المشروعات بدفع ماعليها من ضرائب لخزينة الدولة بعد خصم نسبة ٧٪ طبقا القانون .

الدراسة بالمجان

ويستكمل المهندس عطية قصة النجاح قائلا:

من حصيلة الأرباح قمنا بإنشاء حضانة كبيرة بها ٣٥٠ طفلا يدرسون بالمجان ، ثم معهد أزهري ابتدائي مكونا من ٥٣ فصلا ثم معهد أزهري إعدادي للبنين وآخر إعدادي للبنات وتلاهما معهد أزهري ثانوي للطلاب وآخر ثانوي للطالبات ، وأنشأنا مجمعا للخدمات بالقرية من أربعة طوابق يضم سنترالا ومشغلا لتعليم الفتيات ومكتبة عامة ومقرا للجنة المصالحات ، كما استطعنا بفضل الله وتوفيقه إقامة محطة للسكك الحديدية تتوقف عندها القطارات المتحركة مابين طنطا والزقازيق، وشراء سيارات خاصة تتبع المركز وتقوم هذه السيارات بجلب طلاب الحضانة من القرى المجاورة مجانا ويتم منح اشتراكات مجانية لطلاب المعاهد الأزهرية بالسكة الحديد بالإضافة إلى توزيع الزي الأزهري مجانا لطلاب وطالبات المعاهد الأزهرية ، وقبل شهر رمضان بيومين تقوم السيارات بتوزيع عبوات الدقيق والسمن على كل بيوت القرية البالغ عددهم حوالي ألف منزل حتى منزل العمدة يأخذ نصيبه حتى لاينظر أحد إلى الأمر على أنه صدقه وكل ذلك بفضل ريع المشاريع الموقوفة له .

ويضيف المهندس صلاح عطية: الأمر لم يقتصر على إقامة المعاهد الأزهرية والخدمات مثل مشروع الصرف الصحي ومشروع التشجير خارج القرية وداخلها وزراعة ألف نخلة بلح زغلول ، بل امتد إلى الجانب الاجتماعي حيث كانت البداية عام ١٩٨٤ باجتماع عام لأهالي القرية برئاسة عمدة القرية الحاج محمد فكرى القرموطي الذي يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٥٨ وحتى الآن- حيث قرروا خلاله إنشاء مركز يتولى تنفيذ مايتم الاتفاق عليه من مشروعات خيرية وذلك من خلال لجان عمل إحداها التعليم والأخرى للزراعة ولجنة للشباب ولجنة للصحة ولجنة للمصالحات ولجنة الزكاة .

موكب رسمي للزفاف

ويقول: إنه من المعتاد لأهل القرية في أول جمعة من رمضان كل عام أن يقيموا افطارا جماعيا يحضره كل أبناء القرية المقيمين وغير المقيمين ، ويجهز كل منزل صينية طعام لايجلس أصحابها عليها ، كما أنه عقب صلاتي عيد الفطر وعيد الأضحى يقيمون احتفالا تتعدد فيه المسابقات الشعبية التي يشارك فيها الكبار مستخدمين حيوانات الحقل بقصد ادخال البهجة على الجميع لكي ينسى الرجل أرملته المتوفاة وينسى الأب ابنه الغائب في العراق أو في الخارج عموما ، إلى غير ذلك من مثيرات الأحزان ، ويقومون بتجهيز الفتيات الفقيرات للزواج من الإبرة البوتوجاز وحتى أدق لوازم البيت وأغلبها مصنوع في تفهنا الأشراف ، وبصفة خاصة في حالات زواج اليتيمات خارج القرية يتحرك أتوبيسان من القرية إلى مكان العرس لينزل العمدة أولا ومن خلفه كبار رجال القرية مرتدين أفخم ماليديهم كي يشعر أهل الزوج أن العروس لها عزوة، والموكب نفسه يتحرك للقرى المجاورة لأداء واجب العزاء مشيرا إلى أن القرية كلها أسرة واحدة في الأفراح والأحزان .

جلسة عائلية

زكاة الأطباء .. متابعة المرضى

وحول استراتيجية القضاء على الفقر يحكي لنا **طارق القرموطي – موجه لغة عربية-** أن لجنة الزكاة بدأت بحصر السكان والفقراء بحيث يتم جمع الزكاة من السكان حسب نشاطهم فالمزارع يعطى من محصوله والتاجر يعطى مما لديه من سلع حتى الأطباء بالقرية اتفقنا مع كل واحد منهم على القيام بمتابعة حالة محددة من مرضى القرية الفقراء كزكاة عن عملهم ، وفي إنفاق الزكاة وجدنا أن إعطاء الفقراء أموالا سائلة يترتب عليها انفاقها في وقت قليل دون القضاء

على الفقر فقمنا بتوزيع ٤٠نعجة(أنثى الأنعام) حاملة على الأرامل، وكان الهدف من كونها حاملا أن تلد بسرعة .

وفى السنة التالية قمنا بتوزيع ٢٠ عجل جاموس للرجال الفقراء ، ومع كل عجل حبل ووتد ونصف اردب ذرة، وكنا قد اشترينا أرضا لبناء المنشآت التعليمية عليها ، وكانت خالية فخصصنا لكل فرد من أصحاب العجول ستة قراريط يزرعها برسيما ثم اتجهنا إلى الشباب العاطل بتقديم الآلات الخاصة بالحرف سواء للنجارة أو الميكانيكا أو الحدادة ، ومع أصحاب الحالات المرضية قمنا بعمل أكشاك أو تقديم عربات مجهزة ببضاعتها والحصول على شهادة صحية لهم ، وتتم المتابعة عن بعد لهؤلاء بتوصية تجار الجملة بتسهيل امدادهم بالسلع وضمانهم عند التعثر دون أن يشعروا بذلك كى يجيدوا تجاراتهم .

وبالنسبة للفتيات اللاتى لم يكملن تعليمهن قمنا –والكلام للقرموطي– بعقد دورات تدريب لهن على ماكينات الخياطة، وشمل التدريب الخياطة إلى جانب يوم لتعلم إدارة المنزل وإعداد الحلويات ومحو الأمية وبعد الدورة تأخذ الفتاة ماكينة خياطة ومزورة وأربع قطع قماش وأربع بكرات خيط مجانا لتبدأ عملها وشق طريقها مودعة الفقر لتصبح إضافة اقتصادية جديدة فى المجتمع ، وتم تخريج ثلاث دفعات ونظرا لقيامنا بتوزيع زى الحضانة وزى المعاهد الأزهرية، فإننا نقوم بتشغيل هؤلاء فى بيوتهن حيث نقوم سنويا بتوزيع ثلاث آلاف مريلة بداخل القرية وبالقرى المجاورة .

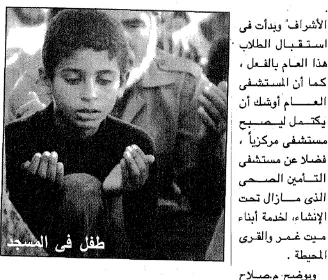
ومع وجود ثلاث كليات جامعية بالقرية فقد قمنا بحصر عدد الطلاب المغتربين المقيمين بالقرية ووجدناهم ٦٣٠ طالبا وطالبة وخصص لكل منهم كارت يحصل به بالمجان من منفذ معروف بكلية الشريعة على حصص شهرية من الزيت والسكر والسمن والخبز ، وفى خطتنا القادمة عمل تدريب على الحرف لخريجى الكليات النظرية من أبناء القرية لخلق فرص عمل لهم ، وإبعادهم عن شبح البطالة ، وقد تم الاتفاق مع مشروع شروق ، وهو مشروع حكومى لتنمية القرية ، على عمل دورات فى السباكة والنجارة للشباب .

ويسرد المهندس صلاح عطية مرة أخرى قصة بدء إدخال أول كلية أزهرية فى "تفهنا الأشراف" قائلا: إنه مع زيادة الأرباح والريع للأوقاف التى خصصناها للأزهر قمنا بالاتصال بالشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الراحل للحصول على موافقته لإنشاء كلية الشريعة تكلفت ٥ ملايين جنيه تقريبا وتم إنجازها فى ١٣شهرا ونصف ، وبدأت الدراسة بها فى شهر صفر من عام ١٤١٣هـ /أغسطس ١٩٩٢م وتخرج فيها حتى اليوم ثلاث دفعات ويبلغ عدد طلابها الحاليين ٢٥٠٠ طالب، وكان من بين عمدائها مفتى الديار المصرية الحالية الدكتور نصرفريد واصل الذى أسند إليه منصب الافتاء وهو عميد لها .

وأضاف: إننا شرعنا فى إنشاء كلية تجارة للبنات قبل الانتهاء من مبنى الشريعة حتى إنه لم يتأخر عنه كثيرا ، وتم إنجازها فى تسعة أشهر ثم كلية للتربية أصبحت تأخذ مجموعا أعلى من تربية الأزهر بالقاهرة خلال إجراءات التنسيق، مع تجهيز الكليات بالأثاث ، حيث لم نحصل من جامعة الأزهر إلا على الموافقات .

وفى الطريق إقامة كلية الدراسات الإنسانية والعربية للبنات تبدأ بها الدراسة العام القادم ، كما تم وقف ايراد مصنع الأعلاف لصالح الأزهر للإنفاق على الكليات .. وتم إنشاء مدينة جامعية للطالبات تسع ٦٠٠ طالبة تمارس نشاطها منذ عام ١٩٩٥ ومدينة جامعية للطلاب تسع ألف طالب، أطلقوا عليها اسم الرئيس مبارك "مدينة مبارك للطلاب بتفهنا الأشراف" وبدأت فى استقبال الطلاب هذا العام بالفعل ، كما أن المستشفى العام أوشك أن يكتمل ليصبح مستشفى مركزياً ، فضلا عن مستشفى التأمين الصحى الذى مازال تحت الإنشاء، لخدمة أبناء ميت غمر والقرى المحيطة .


مستشفى القرية


طفل فى المسجد

ويوضح م.صلاح أنهم يقيمون مشروعاتهم من خلال العمل الجماعى لأصحاب المهن المختلفة بالقرية حيث يحضر كل منهم بأدواته وليس من خلال أسلوب تسليم المفتاح الذى يتولاه المقاولون لتقليل التكلفة، كما أن لديهم ورشة لتصنيع الأثاث التعليمي.

وأوضح أن هذا المشروع من بين مؤسسيه من نشأ فى أسرة فقيرة ، ولم يرتد فى حياته الدراسية ملابس جديدة بالمرة ، وإنما ملابس مستعملة من السوق، وكانوا يعملون بالصيف فى مكافحة دودة القطن، لتدبير مصاريف الدراسة بكلية الزراعة .

وقال صلاح منصور –موظف بالمدينة الجامعية للطالبات– إن أهالى القرية تحمسوا للتبرع للمشروعات بعد أن حسبوا الأمر جيدا فلو أن الأب علم ابنه الجامعى فى محافظة أخرى فكم يتكلف؟ فى حين أنه بمساهمته البسيطة فى بناء كليات داخل القرية فلن يتكلف مصاريف المواصلات والإقامة لابنه ، بالاضافة إلى أن تلك المشروعات توفر فرص عمل لأبناء القرية .

الرواج يمتد للقرى المجاورة

ويشير طارق القرموطى الآثار الاقتصادية الإيجابية لما حدث فى القرية فبالإضافة إلى عدم وجود بطالة فإن الطلاب يعملون فى مزارع الدواجن ومصنع الأعلاف وغيرها فليس لدينا طالب لايعمل بالصيف.

كما قامت كثير من المنازل بإقامة طوابق إضافية لاستيعاب الطلاب المغتربين كمؤجرين لحجرات السكن فى بيوتهم وبمقابل

يتراوح بمعدل ١٠٠ جنيه للحجرة الواحدة فى الشهر كما زاد الرواج لدى المحلات نتيجة حركة سيارات النقل المتعاملة مع المصانع ، وكذلك الوجود الطلابى.

كما تقول د.تفيدة عبد الحميد عميدة كلية التجارة بنات الأزهر، بتفهنا الأشراف أن مستوى الدراسة هنا ممتاز للغاية حيث أن القرية منعزلة عن مواطن اللهو المختلفة ، الأمر الذى يجعل الطلاب يفرون إلى كتبهم ومذاكرتهم أكثر من أى شيء آخر وينعكس ذلك على النتيجة النهائية فى نهاية العام ، كما أن المدينة الجامعية كسكن مجانى للطالبات بجوار الكلية تختار على أساس التقدير ، الأمر الذى جعل المنافسة تشتعل بين الطالبات وبالتالى النتيجة الممتازة التى تفوق نتيجة الكليات الأخرى وتسبب ذلك فى زيادة الاقبال من الطلاب وأولياء الأمور على التقدم بالأوراق لكليات الأزهر بتفهنا إلا أن التنسيق يكون مرتفعا للغاية ، فنجد كلية تربية على سبيل المثال أعلى من تنسيقها من كليات القاهرة الأم بأكثر من ١٠٠ درجة ،وكذلك الشريعة والتجارة بنات .

ويروى الحاج أحمد شاكر مدير المركز الإسلامى أن أهالى قرية الشعراء بمركز دمياط كانوا يرغبون فى إقامة معهد ازهرى بقريتهم ، ولهذا قام بعض رجال القرية بزيارة تفهنا الأشراف ودعوا المهندس صلاح عطية لزيارة القرية حيث تبرع لها بجزء من التكلفة ثم ساهم معهم فى جمع التبرعات للمعهد فى ليلة واحدة من أبناء القرية بأسلوبه المميز ، ولقد علمنا أنه ساهم فى إنشاء حوالى ألف معهد أزهرى فى أنحاء البلاد بتقديم بعض مواد البناء والمقاعد الدراسية وجمع التبرعات لهما بهذا الأسلوب .

حيث وقف فى سرادق حضره بعض المسئولين المحليين مناشدا الحضور التبرع لإقامة المعهد بعد أن بدأ بنفسه ونظرا لخبرته فهو يعرف احتياجات المعهد من مواد البناء حسب عدد الفصول ، حيث بدأ بجمع التبرعات لكميات الأسمنت المطلوبة فى شكل تبرعات نقدية أو تعهدات بالتبرع بكميات معينة يتم تسجيلها على الفور فى قائمة، مهما يكن صغرها حيث تجاوب معه الحضور من الرجال والنساء والشباب بالتبرع ، هذا بعدة أطنان وهذا بطن وهذا بربع طن حتى استوفى المطلوب من الأسمنت وبعده انتقل إلى كميات الطوب المطلوبة ليجمع تعهدات بالتبرع بها جزءا جزءا حتى استوفاها كاملة ثم انتقل إلى كميات الرمل المطلوبة فالزلط والأخشاب والبويات وهكذا ظل يجمع التبرعات لكل متطلبات إقامة المعهد حتى مسامير ومفصلات الأبواب والشبابيك ولم يغادرها إلا وقد تم حشد التبرعات لجميع مستلزمات البناء حتى بوابة المعهد الحديدية وعلم المعهد واللافتة.

"تفهنا الأشراف" ليست المثال الوحيد من نوعه، ففى مصر أيضا تجربة"كفر ميت الحارون" بمركز زفتى -غربية ، والتى يتجمع بها "الكاوتش" المستعمل والمستهلك ليعاد تصنيعه مرة أخرى ويخرج منه ٢٢ منتجا جديدا ، تعمل فيها القرية عن بكرة أبيها ، ونسبة البطالة بها هى "صفر" كامل.

وفى خارج مصر هناك التجربة المثل"بنك جرامين" أو بنك القرية باللغة البنغالية، حيث بدأت فكرته فى قرية صغيرة بدولة بنجلاديش لمجموعة من خمس أفراد تعاونوا على تربية الدجاج ، ومن أرباح الدجاج وبيضه منحوا قرضاً لمجموعة من خمسة آخرين وهكذا ، حتى وصل رأسمال بنك جرامين الآن إلى مايزيد عن ٢ مليار دولار

وأصبح مثالا على محاربة الفقر والبطالة بأيدى أهالى القرية البسطاء وبعقولهم وإدارتهم لنفسهم .

هل اتضحت أبعاد المؤامرة على فلسطين ؟

"بقية"

مالية ، يمكن تحويل جزء منها لصالح الانتفاضة الفلسطينية هذا هو ممثل الاثنين وعشرين دولة عربية أعضاء الجامعة . . وعندما سئل أيضا عن ما إذا كانت الدول العربية ستحضر كلها اجتماع لجنة المقاطعة المقرر عقده بدمشق فى أكتوبر القادم ، أكد بالإيجاب ، لكن فى تصورى -والأيام بيننا - أنه حتى لو حضرت كل الدول العربية لجنة المقاطعة فبمفهوم السيد وزير خارجية قطر رئيس الدورة الطارئة لمجلس الجامعة العربية بأعضائه الأثنين وعشرين ، وبالتالى لن يكون إيجابيا ، مالم تضغط الشعوب العربية على حكوماتها لتتخذ خطوات جادة تعيد بها الكرامة المهدرة للأمة العربية .. ولو أخذنا بمفهوم وزير خارجية قطر ، فلن نستطيع مقاطعة أى شيء ومع ذلك واحتراما لرأى سيادته ورأى السادة زملائه وزراء الخارجية العرب ، فإننى أتساءل ألا يمكن تقليل كمية ضخ البترول ، وإذا لم يكن ممكنا هذا ، فهل يمكن استبدال الدولار باليورو كما فعلت العراق .. وإذا لم يكن ممكنا لا هذا ولاذاك ، فهل يمكن أن يكون الدولار الأمريكى ضمن سلة عملات من العملات ذات المكانة التى لا تقل عن الدولار .. مجرد تساؤل !! ولذلك فإننى أعود وأوكد أن الشعوب العربية مطالبة بالضغط والضغط على هذه الحكومات التى ولاشك تعانى من الضغط الأمريكى عليها ، وليس هذا القول من قبيل المبالغة ،لكن الحقيقة والتى لا تخفيها أمريكا نفسها ، فلقد أعلنت أمريكا منذ أيام أنها أجرت اتصالات واسعة مع كل الدول العربية والإسلامية ، لتحول دون إدراج موضوع الطلب العربى مساواة الصهيونية بالعنصرية ، والتى من المقرر أن يكون موضع مناقشة الآن فى مدينة دربن بجنوب أفريقيا ، حيث بدأ مؤتمر مكافحة العنصرية أعماله أول أمس ويستمر حتى السابع من هذا الشهر . . وهددت أمريكاوكذلك أوروبا وتوعدت من يوافق من الدول على إدراج هذا الموضوع بالويل والثبور وعظائم الأمور ، كما أن مفوضة حقوق الإنسان أعلنت أنها ترفض إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال دربن!! . . وسوف نرى المواقف العربية على حقيقتها فى هذا المؤتمر ، الذى سوف نتابعه بإذن الله ونتناوله فى العدد القادم إن كان فى العمر بقية . .

وبعد .. هل اتضحت لنا أبعاد المؤامرة التى تديرها أمريكا وتطلب منا الصمت . . حتى يتم إبادة الشعب الفلسطينى بنفس طريقة إبادتهم للهنود الحمر . . لكننى أقول : إن هذا لن يحدث أبدا ما دام فى أمتنا عرق ينبض ، فالشعب العربى بأجمعه من المحيط إلى الخليج يرفض هذا العهر الأمريكى الإسرائيلى . . والذى لابد له من نهاية والله معنا .

السيد الطاهرى

تسويات ودية لحل المنازعات وشكاوى العمال الجماعية

من منطلق الحرص على استقرار العلاقة بين طرفي الإنتاج . . قامت وزارة القوى العاملة والهجرة خلال الفترة من ١/١ حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ ببحث عدد (٦٨٥) شكوى جماعية وإزالة أسبابها وتسويتها وديا في إطار من التشاور والتفاوض الهادئ البناء استفاد منها حوالى (٣٠٠٠٠) عامل إلى جانب اتفاقيات العمل الجماعية والشكاوى الفردية ، ونعرض فيما يلى جانبا من هذه الشكاوى والحلول التى تمت بشأن كل منها .

شكوى العاملين بشركة "حديد الدخيلة" وعددهم ٢٥٠٠ عامل والتى يتضررون فيها من انخفاض أجورهم الشهرية وعدم صرف العلاوات والحوافز والأرباح وحصتهم في اتحاد المساهمين ونقلهم من مصنع الدخيلة إلى مجمع الصلب بالسويس ويطالبون بتجديد عقود العمالة المؤقتة وعدم إجبارهم على الاستقالة .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أسفرت جهود الوزارة عن صرف كافة مستحقات العاملين وأمكن التوصل للتسوية الودية . . وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة المشروعات الصناعية والهندسية وعددهم (٤٥٠٤) عاملين والتى يتضررون فيها من انخفاض نسبة الحوافز الربع سنوية واحتساب قيمة العلاوة الاجتماعية عن العام الحالى بواقع٥٪ من الأجر الأساسى بدلا من١٠٪ وعدم صرفها للعاملين المؤقتين .

ببحث الموضوع ومتابعته أمكن تسويته وديا وتم توعية المسئولين بمدى إلزامية الاتفاقية الجماعية بشأن تقرير علاوة خاصة للعاملين . . وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة طابا للإضاءة الحديثة بمدينة السادات وعددهم(٣٦) عاملا والتى يتضررون فيها من وجود بعض العقبات التى تواجه استمرارية الإنتاج بالشركة .

قامت الوزارة بالتحرك على أكثر من محور في محاولة لاستمرارية التشغيل وأسفرت جهود الوزارة بالاشتراك مع الجهات المعنية عن إزالة العقبات التى تحول دون التشغيل والإنتاج . . وأزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة الشرق الأوسط للورق "مصنع الكرتون" بالقليوبية وعددهم(١١٠) عاملين والتى يتضررون فيها من صدور تعليمات المفوض على الشركة بإيقاف الإنتاج بسبب زيادة المخزون الإنتاجى مما أثر سلبا على مستحقاتهم المالية .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة والجهات المعنية أسفرت جهود الوزارة عن صرف كافة مستحقات العاملين بالشركة . . وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة رجب لصيانة السيارات "توكيل فورد" والتى يتضررون فيها من انخفاض قيمة مكافأة خروجهم على المعاش المبكر ويطالبون بزيادتها .

ببحث الموضوع أمكن التوصل للتسوية الودية واستجابت إدارة الشركة لمطالب العاملين . . وأزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة بلاسيكس البلاستيكية "الأصيل" بالعاشر من رمضان والتى يتضررون فيها من عدم صرف أجورهم الشهرية نتيجة لانخفاض معدلات إنتاج الشركة وعدم القدرة على توزيع منتجاتها .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أمكن التوصل لتسوية الموقف وتم صرف كافة مستحقات العاملين . . وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة باور للتكييفات والتى يتضررون فيها من الاستغناء عن عدد (١٠٠) عامل من مصنعهم بمدينة العاشر من رمضان لعدم توافر السيولة المالية لصرف أجورهم .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أمكن التوصل لمعالجة المشكلة ولم يتم الاستغناء عن العمالة والوضع حاليا مستقر.

شكوى العاملين بمشروع الخطارة، والتى يتضررون فيها من تصرفات إدارة المشروع معهم للضغط عليهم لترك العمل وعدم صرف رواتبهم الشهرية .

ببحث الموضوع ومتابعته مع الجهات المعنية وإدارة الشركة تم صرف كافة مستحقات العاملين ولم يتم الاستغناء عن أى عامل وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بالشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج وعددهم (٧٠٠) عامل والتى يتضررون فيها من عدم صرف قيمة صكوك الأسهم وانخفاض قيمة الحوافز وتجمعهم داخل مقر الشركة .

ببحث الموضوع ومتابعته مع المسئولين بالشركة أمكن التوصل للتسوية الودية واستجابت إدارة الشركة لمطالب العاملين وتم توعيتهم باتباع القنوات الشرعية لتحقيق مطالبهم واستقرت الأوضاع بالشركة .

شكوى العاملين بشركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية "الماكو" وعددهم (١٥٠٠) عامل والتى يطالبون فيها بإعداد لائحة للحوافز والمكافآت وكذا مشروع للرعاية الصحية.

ببحث الموضوع ومتابعته مع المسئولين بالشركة أسفرت جهود الوزارة عن تحقيق مطالب العاملين . . وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة المشروعات الهندسية وعددهم(٤٢) عاملا والتى يتضررون فيها من صدور تعليمات بنقلهم من مصنع بهتيم بشبرا الخيمة إلى موقعى الشركة بحلوان ومدينة ١٥ مايو .

بمتابعة الموقف وبحثه مع إدارة الشركة تم التوصل لتسوية الموضوع وديا . . وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة السعد للألنيوم بالقليوبية وعددهم(٧٥٠) عاملا ، والتى يتضررون فيها من عدم صرف العلاوة الدورية .

ببحث الموضوع ومتابعته أمكن التوصل لتسوية الموضوع وتم صرف العلاوة الدورية . . وبذلك قد أزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة تعبئة وتوزيع كوكاكولا مصر وعددهم(٢٠٠) عامل والتى يتضررون فيها من خروجهم للمعاش المبكر دون حصولهم على مستحقاتهم.

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أسفرت جهود الوزارة عن عدم الاستغناء عن أى عامل، كما تم توعية العاملين بأن نظام المعاش المبكر اختيارى .

شكوى العاملين بشركة أسمنت أسيوط ومصنع الورق والتى يطالبون فيها بتطبيق نظام المعاش المبكر عليهم مع منحهم فرصة لإخلاء الوحدات السكنية وتسليمها للشركة .

ببحث الموضوع ومتابعته استجابت إدارة الشركة لمطالب العاملين .. وأزيلت أسباب الشكوى.

شكوى العاملين بشركة مارديتكس للصباغة والتجهيز وعددهم(٢١٥) عاملا والتى يتضررون فيها من قيام إدارة

الشركة بزيادة نسبة خصم التأمينات الاجتماعية من أجورهم .

ببحث الموضوع ومتابعته التزمت إدارة الشركة بالقوانين واللوائح المقررة .. وأزيلت أسباب الشكوي.

شكوى العاملين بالشركة المصرية للمقاولات وعددهم(٩٠٠) عامل والتى يتضررون فيها من عدم صرف أجورهم الشهرية مما أدى لتجمعهم أمام مقر الشركة .

ببحث الموضوع ومتابعته مع المسئولين بإدارة الشركة تم احتواء الموقف وأمكن التوصل للتسوية الودية وتم توعية العاملين باتباع القنوات الشرعية عند المطالبة بحقوقهم واستقرت الأوضاع وانتظم العمل . . وأزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة الغازات الصناعية بمسطرد وعددهم(١٦٥) عاملا والتى يتضررون فيها من عدم صرف مستحقاتهم المالية الشهرية.

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أمكن التوصل لتحقيق مطالب العاملين وصرف كافة مستحقاتهم وبذلك أزيلت أسباب الشكوي.

شكوى العاملات بشركة سمنود للوبريات وعددهم(٤٠٠) عاملة والتى يتضررون فيها من قيام إدارة الشركة بربط الحافز بالإجازات المرضية مما أدى إلى امتناعهم عن العمل.

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أمكن التوصل لتسوية المشكلة وتم توعية العاملات باتباع القنوات الشرعية للمطالبة بحقوقهن واستقرت الأوضاع حاليا بالشركة .

شكوي العاملين بشركة منتراك للمعدات الثقيلة وعددهم(٧٥٠) عاملا والتى يتضررون فيها من إنهاء تعاقد ١٠٢ عاملا منهم بدعوى مواجهة الركود التجارى .

ببحث الموضوع ومتابعته أسفرت جهود الوزارة عن عدم الاستغناء عن أي عامل وصرف كافة مستحقاتهم المالية واستقرت الأوضاع بالشركة

● عشرة آلاف شكوي فردية تم حل ٨٠ ٪ منها خلال ستة أشهر

● سبعة ملايين عامل بالقطاع الخاص استفادوا من تطبيق اتفاقية العلاوة الخاصة

● توعية المسئولين بإلزامية الاتفاقية الجماعية بشأن تقرير العلاوة الخاصة للعاملين

● توعية العاملين بأن نظام المعاش المبكر اختياري . . وتوعيتهم باتباع القنوات الشرعية عند المطالبة بحقوقهم

شكوي العاملين بشركة الإسكندرية للحديد والصلب وعددهم ٣١٠٠ عامل من عدم صرف الحوافز والأرباح والعلاوة السنوية وعدم تثبيت العمالة المؤقتة بالشركة ويطالبون بشراء حصتهم من رأس المال أو طرحها للبيع بالبورصة.

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أسفرت جهود الوزارة عن حل المشكلة وصرف كافة مستحقات العاملين.

شكوى العاملين بالشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ بالإسكندرية وعددهم(٦٥٠) عاملا والتى يطالبون فيها بتطبيق نظام المعاش المبكر عليهم فى ضوء انخفاض أعمال الشركة ولجوئها للشركة القابضة للنقل البحرى لتدبير الأجور الشهرية .

ببحث الموضوع ومتابعته مع المسئولين بالشركة وكافة الجهات المعنية تم تسوية الموقف وتوعية العاملين بأن نظام المعاش المبكر اختيارى للطرفين . . وأزيلت أسباب الشكوي.

شكوى العاملين المؤقتين بشركة الإسماعيلية للطوب الطفلى وعددهم(٣٥) عاملا والتى يتضررون فيها من قيام إدارة الشركة بالاستغناء عنهم فى إطار خفض التكاليف لمواجهة تعثرها المالى .

ببحث الموضوع مع إدارة الشركة ومتابعته قامت الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق العاملين .

شكوى العاملين السابق إنتهاء خدمتهم بالشركة الأفريقية للكاوتشوك والتى يتضررون فيها من عدم التزام مالك الشركة بصرف مكافأة نهاية الخدمة والبالغ قيمتها ٣٥٠ ألف جنيه.

ببحث الموضوع ومتابعته مع المالك أسفرت جهود الوزارة عن تعويض كل عامل ترك الخدمة التعويض المناسب مع صرف كافة مستحقات العاملين المالية واستقرت الأوضاع بالشركة .

شكوى العاملين بشركة أكابى للأدوية بمدينة بدر وعددهم (٥٠٠) عامل والتى يتضررون فيها من قيام إدارة الشركة بإنهاء عقود عملهم .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة استجابت الشركة لجهود الوزارة ولم يتم الاستغناء عنهم والأوضاع الآن مستقرة بالشركة.

شكوى العاملين بشركة بيرللى للإطارات وعددهم(٦٥٧) عاملا والتى يطالبون فيها بزيادة أجورهم وحوافزهم الشهرية وإجراء حركة ترقيات .

بمناقشة الموضوع مع إدارة الشركة أمكن التوصل لتسوية كافة مستحقات العاملين . . وأزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة أسمنت بورتلاند طرة وعددهم(٣٧٠٠) عامل والتى يتضررون فيها من اتجاه المسئولين بالشركة لإيقاف العمل بمحاجر طره الأمر الذى انعكس سلبا على انتظام العمل بالشركة ، كما يطالبون باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل اتحاد العاملين المساهمين بالشركة فى ضوء ارتكاب مجلس إدارته عدة مخالفات.

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة وكافة الجهات المعنية أسفرت جهود الوزارة عن استمرار العمل بمحاجر طرة وعدم المساس بحقوق العاملين والعمل منتظم الآن بالشركة . . وأزيلت أسباب الشكوي.

شكوى العاملين بشركة غبور مصر لصناعة السيارات وعددهم(١٤٠١) عاملا والتى يتضررون فيها من عدم توريد حصتهم فى النقابة العامة للصناعات الهندسية وعدم صرف مستحقات العاملين من صندوق الزمالة وعدم صرف منحة الزواج وخفض نسبة الحافز الشهري.

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة تم تسويته وديا واستجابت الشركة لمطالب العاملين وتم صرف كافة مستحقاتهم المالية وتم توعية العاملين بأن الحافز مرتبط بنسبة الإنتاج . . وأزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية بوادى حوف وعددهم(٥٠) عاملا والتى يتضررون فيها من خفض الحافز الشهرى .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة أمكن تسويته وديا وتم صرف مستحقات العاملين .. وأزيلت أسباب الشكوى .

شكوى العاملين بشركة الكراكات المصرية وعددهم (١٠٠٠) عامل والتى يطالبون فيها بانعقاد

دفتر أحوال الشركات



إعداد : حسام الدين السيد

• العراق ينفذ اتفاقه التجارى مع مصر
• تحسن الجنيه وشركة جديدة للمحمول

أعلن وزير التجارة العراقى محمد مهدى صالح أن اتفاقية السوق الحرة التى وقعت بين العراق ومصر فى يناير ٢٠٠١، دخلت حيز التنفيذ منتصف شهر أغسطس ٢٠٠١، ونقلت مصادر اقتصادية عن صالح قوله أن "اتفاقية السوق الحرة بين العراق ومصر التى تم التوقيع عليها فى الثامن عشر من يناير الماضى قد أصبحت نافذة اعتبارا من منتصف الشهر الماضى".

وأوضح أن "جميع السلع المصدرة من مصر إلى العراق والسلع العراقية المصدرة إلى مصر قد أصبحت معفاة من إجازة الاستيراد ومن الرسوم الجمركية".

من جهة أخرى أوضحت مصادر فى وزارة التجارة العراقية أن الوزارة تعتزم تنظيم سوق لعرض المنتجات المحلية العراقية فى القاهرة فى الفترة من١٥ إلى ٢٥ من سبتمبر٢٠٠١".

وأضافت المصادر أن "السوق ستعرض مختلف البضائع التى تنتجها المصانع العراقية فى القطاع الخاص والمختلط والاشتراكى والتى لاقت رواجا منقطع النظير فى العام الماضى".

وتطمح القاهرة وبغداد إلى رفع قيمة التبادل التجارى بينهما من مليارى دولار إلى أكثر من ٢,٥ مليار دولار قبل نهاية العام الجارى، فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء الذى أقرته الأمم المتحدة لتخفيف الحظر المفروض على العراق.

يذكر أن العراق ومصر وسوريا وليبيا وقعت فى السابع من يونيو الماضى ببغداد فى ختام اجتماع الدورة الـ٧٣ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اتفاقا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين هذه البلدان.

وقد وقع العراق على الصعيد الثنائى اتفاقات للتبادل التجارى الحر مع كل من سوريا ومصر وتونس.

تحسن الجنيه

شهدت الأسواق المصرية زيادة فى المعروض من العملة الأمريكية (الدولار) بعد يومين من خفض الحكومة قيمة الجنيه الذى واصل الارتفاع والانخفاض أمام الدولار وإن ظل هذا التذبذب فى نطاق الهامش المسموح له بالتحرك داخله والمحدد بنسبة٣٪.

وقال متعاملون أن سيولة الدولار تتحسن مع اقبال مزيد من الناس على بيع الدولارات بسعر الصرف الجديد، إلا أن البنوك واصلت تقييد مبيعات الدولار للأفراد.

وقد خفضت الحكومة قيمة الجنيه مقابل الدولار إلى سعر مركزى يبلغ٤,١٥ جنيه بدلا من ٣,٩٠ جنيه، وسمحت للتجار بالتحرك فى حدود ٣٪ صعودا أو هبوطا عن السعر المركزى، وقال محللون أن قرار الخفض استهدف القضاء على السوق السوداء والحد من النقص الكبير فى سيولة العملات الأجنبية.

وذكرت مصادر بالسوق أن أسعار السوق السوداء اختفت تماما مع حصول العملاء الآن على احتياجاتهم من العملات الأجنبية عن طريق القنوات الرسمية، وفى الأسبوع الماضى راوحت أسعار السوق السوداء بين ٤,٢٠ جنيها و٤,٢٥جنيها.

وقال مسئول بالبنك المركزى أن البنك باع كمية محدودة من الدولارات لتغطية النقص المتزايد لدى البنوك منذ اسبوعين، لكنه لم يكشف عن حجم الدولارات التى باعها.

وقالت معظم مكاتب الصرافة التى طلب منها بيع ٥٠٠٠ دولار أن بإمكانها توفير المبلغ على الفور وفى حدود السعر الرسمى، وقبل تخفيض قيمة الجنيه كان يندر أن يتمكن مكتب صرافة من توفير مثل هذا المبلغ.

وقد لقيت الخطوة الجديدة ترحيب المؤسسات المالية العالمية خاصة صندوق النقد الدولى الذى قال إن هذه الخطوة يمكن أن تساعد على تحسين القدرة التنافسية للصادرات وزيادة النمو الاقتصادى فى مصر.

شركة جديدة للمحمول

أعلن جهاز تنظيم مرفق الاتصالات أن الشركة المصرية للاتصالات المملوكة للدولة ستدفع نحو مليارى جنيه(٤٦٦مليون دولار) للحصول على ترخيص إنشاء وتشغيل ثالث شبكة للهاتف المحمول فى مصر.

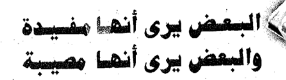
وقال وزير الاتصالات والمعلومات أحمد نظيف للصحفيين بعد أن ترأس اجتماع مجلس إدارة الجهاز أن الشركة سيتعين عليها أيضا دفع رسوم التراخيص السنوية للترددات ولقنوات الإرسال والاستقبال.

وقال مسئولون حكوميون فى وقت سابق هذا العام أن الشركة المصرية للاتصالات لن يتعين عليها دفع رسوم للحصول على ترخيص جديد، لأنها احتفظت بترخيص تشغيل عندما باعت عملياتها للهاتف المحمول إلى الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول (موبينيل)عام١٩٩٧.

غير أن موبينيل وفودافون مصر(كليك) اللتين دفعتا رسوما مقابل الحصول على الترخيصين السابقين قالتا أن الشركة المصرية للاتصالات يجب أن تدفع رسوما للحصول على ترخيص جديدة مثلها فى ذلك مثل غيرها.

وقالت المصرية للاتصالات أنها ستطرح مايصل إلى ٣٤٪ من أسهمها فى اكتتاب عام بعد أن تجد مستثمرا استراتيجيا، وفى الأسبوع الماضى قال رئيس الشركة عقيل بشير إنها ستختار شركة أجنبية فى أكتوبر المقبل.

ويمكن للشركة البدء فى خدمات الهاتف المحمول من ديسمبر٢٠٠٢ فور انتهاء فترة انفراد الشركتين الأخريين بخدمات الهاتف المحمول.



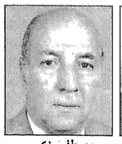
نار الدولار هل تلهب الأسعار؟!

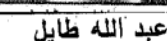
لا أحد يعرف إلى ما سينتهى إليه هذا الصراع الذى وصل إليه الحال بين ارتفاع أسعار الدولار من ناحية والحالة الاقتصادية فى مصر من ناحية أخرى ... وعندما سألنا عن أسباب ونتائج هذا الصراع .. رأى البعض أنه قد يكون فى ذلك فائدة .. بينما رأى البعض الآخر أنها " نكبة " وحلت علينا .. وأيا كان الأمر .. فقد لمست بنفسى سوء هذه الحالة عندما حاولت شراء بعض الدولارات قبل شهر من اليوم للسفر فى إجازة قصيرة قضيتها فى تركيا .. وعندما وصلت الأراضى التركية وجدت أن الحالة الاقتصادية هناك ليست بأحسن حال منا .. فالدولار الواحد يشترى مليون و٣٠٠ ألف ليرة تركى ، وهو رقم يبدو كبيرا ، فى حين أنه لا يشترى سوى سندويتش واحد فقط وربما معه كوب عصير .. وعودة أخرى إلى مصر فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو هل تصمد أسعار الدولار عند هذا الحد الذى وصلت إليه أم أنها ستقفز كما عودنا الدولار دائما فى كل مرة تعلن السلطات النقدية عن تخفيض لقيمة الجنيه ؟؟

وهل سيزداد الركود الحالى بعد ارتفاع أسعار السلع المستوردة كنتيجة لارتفاع أسعار الدولار ؟ الإجابة على لسان المسئولين والمهتمين بهذا الموضوع من خلال هذا التحقيق .

تحقيق : **مجيب رشدى**


على نجم


مصطفى زكى



عبد الله طايل

فى بداية يقـول على نجم – محافظ البنك المركزى الأسبق :

هذه الإجراءات الجديدة فى رأيى أنها تحل مشكلة أساسية تواجهها البنوك المصرية منذ فترة وهى نقص العملة الأجنبية لتلبية طلبات العملاء للاستيراد وتغطية العديد من الالتزامات بالدولار مثل تحويل أرباح وأموال المتعاملين فى البورصة للخارج .. ولكل شيء ثمن والثمن هنا أننا رفعنا سعر صرف الدولار حتى نستطيع جذب العملات الأجنبية للتعامل مع السوق وحتى تجد البنوك ما توفره للعملاء .. فهذه الهزة القوية لسعر الصرف هى الحل الوحيد لإعادة النقد الأجنبى للبنوك ، وهذه الخطوة ربما تكون قد تأخرت بعض الشيء فقد كان من الأفضل اتخاذها عندما كان سعر الدولار ٣٤٠ قرشا أو ٣٦٠ قرشا .

ويضيف نجم : ولكى تكون هذه القرارات فعالة لابد أن يصحبها رفع لسعر الفائدة على الجنيه أو قبول السحب من الاحتياطى لدى البنك المركزى فهناك ثلاثة متغيرات فى السياسة النقدية لا يمكن تثبيتها ولابد من تحريك اثنين منهم على الأقل وهم سعر الصرف وسعر الفائدة والاحتياطى لدى البنك المركزى ونحن الآن حركنا سعر الصرف وبالتالى إما أن نرفع سعر الفائدة على الجنيه حتى تغرى الأفراد على زيادة ودائعهم بالجنيه .. أو نقبله بالسحب من الاحتياطى إذا لزم الأمر حتى لا يرتفع سعر الدولار مرة أخري

وعن تأثير هذه القرارات على السوق السوداء للدولار يقول على نجم : سعر الصرف الجديد وما صاحبه من مرونة فى نسبة الهامش كفيل بجذب الدولارات للبنوك بدلا من شركات الصرافة كذلك فإن السعر الجديد سيزيد من قيمة الجمارك على الواردات وبالتالى سيرشدها .. ويرى نجم أن القرارات الجديدة رغم مالها من أثر على خفض قيمة الجنيه إلا أنها ستساعد على انضباط السوق وقد يساعد ذلك على التخفيض من حدة الركود .. ويقول " نجم " : لعل أكثر الرابحين من هذه القرارات هم المصدرون منهم بذلك سيحصلون على سعر جيد يمكنهم من المنافسة وقد يسمح بدخول سلع جديدة للتصدير .

واتفاقا مع هذا الرأى .. يضيف السيد هشام رامز مدير البنك المصرى الخليجى ونائب رئيس جمعية المتعاملين فى الأسواق المالية .

النظام الجديد واقعى جداً ، وهى أول مرة نطبق فيها نظاما واقعيا لأنه لو قارناه بما تم من إجراءات فى يناير الماضى سنجد أن تحديد السعر فى ذلك الوقت كان أقل كثيرا من الأسعار التى كانت سائدة فى السوق .

وبالرغم من المرونة الكبيرة للحركة فى النظام الجديد إلا أننا كمجموعة بنوك اتفقنا على أن نبدأ التعامل بسعر ٤٢٠ قرشا و٤٢٢ قرشا للدولار وكنا نتوقع جذب العميل العادى والسائح وكان رد فعل السوق كما توقعنا سواء من الأفراد أو الشركات الصغيرة فمنذ اليوم الأول حققنا ٤٥٠ ألف دولار وتم استخدامهم ويرجع الفضل فى ذلك لما أسفر عنه الاجتماع مع البنك المركزى حيث تقرر تلبية جميع الاحتياجات المتوقفة من العملة الأجنبية .

ويذكر رامز أن من ردود الفعل الغريبة عند التنفيذ أن بعض العملاء رفض الشراء بالسعر الجديد لأنه تعود دائما على أن سعر البنوك لابد أن يكون أقل من السوق ولذلك فضل أن يسحب من وديعته الدولارية بدلا من الشراء .

ويضيف رامز : هناك بعض السلبيات التى صاحبت بدء التنفيذ والتى من شأنها أن تحد من الآثار الإيجابية منها تصرفات أحد البنوك المشتركة والذى يعمد دائما إلى رفع الأسعار والخروج عن المألوف فهذا البنك من أول يوم يتعامل بسعر ٤٢٤ أو ٤٢٦ قرشا للدولار ، ولا شك أن هذا التصرف يمكن أن يفسد السوق .. ومن السلبيات كذلك تمسك بعض البنوك خاصة الحكومية بألف دولار نقدا كحد أقصى يمكن أعطاؤه للعميل المسافر للخارج ومنحه باقى المبلغ شيكات سياحية .. والشعب المصرى يميل للاطمئنان بوجود الأموال نقداً ولو حسبنا طلبات النقد للسفر تقريبا سنجدها ١٠٠ مليون دولار خلال ٤ أشهر وهى نسبة قليلة وتلبيتها لن تؤثر على السوق ، ولكنها ستشيع الطمأنينة لدى العميل ... أما الاعتقاد بأن النظام الجديد سيرفع الأسعار ففى رأيى أنه اعتقاد غير علمى فالدولار كان سعره مرتفعا فعلا حتى قبل القرارات الجديدة.

كسر الصنم ..والربط بسلة عملات

خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال لهم رأى آخر يرون فيه أنه قد آن الأوان للقضاء على " صنم " الدولار وكسر أنفه . وأول المؤيدين لهذا الرأى .. **مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين** الذى يرى أن فك ارتباط الجنيه بالدولار هو إجراء لازم للقضاء نهائيا على الأزمة لكنه يتحفظ على التوقيت مشيرا إلى أن تأجيل هذا القرار أفضل نظراً لارتفاع قيمة الدولار أمام اليورو العملة الرئيسية للاتحاد الأوروبى ، وهو الشريك التجارى الأكبر لمصر حيث تبلغ التجارة مع أوروبا ٣٩ ٪ من إجمالى حجم التجارة الخارجية المصرية .

ويقول : إن الحل يكمن فى ربط الجنيه بسلة عملات تتناسب مع تنوع التجارة العالمية بحيث تتكون من اليورو والدولار والين والجنيه الاسترلينى حسب نسب هيكل تجارة مصر الخارجية على أن تتم هذه الخطوة بعد توازن سعر الدولار أمام اليورو .

ويضيف زكى أن الإجراء المكمل لهذه الخطوة هو رفع سعر الفائدة على الجنيه للقضاء على ظاهرة الدولرة على أن يستمر هذا الإجراء لفترة محدودة لا تزيد عن سنة للحد من تأثيراته السلبية على الاستثمار.

ومع نفس الاتجاه يتفق عبد الله طايل .. رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة أحد البنوك ، والذى يرى إرجاء قرار ربط الجنيه بسلة عملات بدلا من ربطه بالدولار فقط وينبه إلى أن إحدى عشرة عملة أوروبية ستختفى من الوجود بعد خمسة أشهر فقط ويحل اليورو بدلا منها معتبرا أنه لابد من الانتظار إلى حين استقرار العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " .

ويشير طايل إلى أن اليورو فقد ٣٠٪ من قيمته منذ ظهوره وكان من الممكن أن يفقدها أيضا الجنيه لو استجابت السلطات النقدية للاقتراح الذى قدمه البعض وقتها بربط الجنيه باليورو وحده بدلا من الدولار مؤكدا أن تنويع العملات المؤثرة على الجنيه يؤدى إلى تقليل المخاطر .

وتؤيد د. هالة السعيد أستاذة الاقتصاد بجامعة القاهرة اقتراح التحول إلى سلة عملات تضم الدولار واليورو حسب الأوزان النسبية لهذه العملات فى هيكل التجارة الخارجية ، مؤكدة أن هذا النظام سيقلل من المشاكل التى يسببها الربط بالدولار وحده ..

وتقول : إن حقيقة أن الجزء الأكبر من تجارة مصر يتم مع الاتحاد الأوروبى تستلزم اتخاذ خطوات جادة لإدخال اليورو ضمن العملات المؤثرة على الجنيه .

أما عبد الفتاح الجبالى مستشار وزير المالية فينتقد ارتباط الجنيه بالدولار مشيرا إلى أن النظام النقدى العالمى كان يعتمد على الدولار ، ولكن نتيجة لكثير من التغيرات الاقتصادية تراجع الاعتماد عليه خاصة فى الدول الصناعية الكبرى أما الدول النامية فما زال أغلبها ومن بينها مصر يعتمد على الدولار بصورة أساسية وهذا يساهم فى حدوث أزمات من وقت لآخر .

ويضيف الجبالى : من المعروف أن الدول عندما تتبع نظام الربط بعملة أجنبية معينة فهى تختار



العملة التى تسيطر على التعاملات التجارية وتحرك الأموال من وإلى الدولة ، وبالنسبة لنا فى مصر فإن أوروبا هى الشريك الأول فى هذه التعاملات ، أما الولايات المتحدة فتأتى فى المرتبة الثانية ، ولذلك فمن المنطقى الربط بسلة من العملات الثلاث الدولار والين واليورو وفقا للأوزان النسبية لأهميتها للاقتصاد المصرى .

وهذا النظام يتميز بإعطاء قدر عال من الثبات فى التعاملات التجارية ويسهل رسم خطط الدولة للتعاملات الخارجية بشكل مستقر وغير عشوائى فلا تصبح مهددة بزيادة مفاجئة فى وارداتها كما حدث مع دول جنوب شرق آسيا ، **ولا شك أن تطبيق نظام سلة العملات سيأخذ وقتا طويلا لتنفيذه لأنه بحاجة لكثير من الدراسة .**

إجازة اختيارية

وعلى جانب آخر .. فالمستوردون فى إجازة اختيارية .. هذا هو ما اتفقوا عليه خلال الفترة الماضية بعد أن دعت شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية أعضاءها عبر موقع الشعبة على الإنترنت أن يتوقفوا عن الاستيراد انتظارا لخفض أسعار الدولار وحتى يساهموا فى إنجاح النظام الجديد لسعر الصرف .. هذا ما يؤكده مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين مشيرا إلى أن كل مستورد بدأ الآن فى إعادة النظر فى خططه الاستيرادية وإرجاء بعض هذه الخطط لحين دراسة السوق وإمكانات المستهلكين وذلك للتيقن من أن هذه السلع التى سيقوم باستيرادها يمكن أن يتم تصريفها وحتى لا تصبح إضافة جديدة لحجم المخزون السلعى فى الأسواق .. وقال : إننى أتوقع أن تشهد الفترة القادمة انخفاضا فى أسعار الدولار بعد أن تنتهى مرحلة اهتزاز أسعاره بين الحد الأدنى والأقصى المسموح به ، وذلك لأن معظم الذين اكتنزوا الدولار خلال الفترة الماضية بغرض المضاربة على أسعاره والاستفادة من فروق الأسعار سوف يعيدون التفكير بعد أن وجدوا أسعارا مغرية للغاية فى السوق حاليا .. وأشار إلى أن الإجراءات الجديدة لسعر الصرف تأتى أهميتها من عدم ترك لاعب واحد فى السوق كما كان الوضع قبل التنظيم الجديد ، حيث كانت شركات الصرافة تنفرد بالمعروض من النقد الأجنبى وحدها .. وقال : إننى أتوقع أن يقبل معظم المصدرين وأصحاب شركات السياحة والعاملون فى الخارج على تحويل ما لديهم من نقد أجنبى للبنوك وليس لشركات الصرافة لأن التحويل من خلال الشركات يتطلب أن يحمل كل منهم حقيبة ملابس مليئة بالجنيه المصرى إلى البنوك ليضعها فى حساباته وهذا بالطبع له مخاطر أمنية وأشار إلى أن ظاهرة إيجابية تحدث الآن فى أسواق العملة بالموسكى والأزهر وهو عودة الرواج إلى هذه الأسواق بعد فترة ركود طويلة وأضاف بأن هذا ربما يرجع إلى أن بعض حائزى الدولار قد قاموا بتحويله إلى جنيهات وبالتالى أصبح لديهم وفرة مالية تسمح بالشراء .

السيد أبو القمصان .. وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس قطاع التجارة الخارجية ، يتوقع أن يكون لرفع أسعار الدولار تأثير محدود على أسعار السلع المستوردة قائلا : إنه فى حقيقة الأمر كان يتم استيراد هذه السلع بنفس الأسعار المعلنة الآن ولكن عن طريق قنوات غير مشروعة ولذلك فالأسعار الجديدة ستدفع بعض المستوردين إلى الإحجام عن استيراد السلع غير الضرورية ، وبالتالى سيدفع المستهلك إلى اللجوء للسلع المحلية المثيلة ، أما السلع الأخرى الضرورية فهى غير مرنة مثل الأدوية والمواد الغذائية وقطع الغيار والخامات ومستلزمات الإنتاج وهذه لا يمكن التقليل من الواردات منها وتلك هى السلع التى ستزيد أسعارها نتيجة لارتفاع سعر الدولار .

ويضيف أبو القمصان :الآلات والمعدات تأتى فى المرتبة الأولى من الواردات السلعية بنسبة تزيد عن ٢٥٪ من إجمالى الواردات ثم تأتى الأدوية والمنتجات الكيماوية فى المرتبة الثانية فى قائمة الواردات السلعية بنسبة ١٥٪ ثم واردات الصناعات الغذائية والزراعية بنسبة ٢٠٪ .. وأكد على أن ارتفاع سعر الدولار خلال الفترات الماضية أثر بدوره على تخفيض قيمة الواردات من الخارج حيث انخفضت الواردات السلعية خلال الربع الأول من العام الحالى إلى ٣١٣٦ مليون دولار وذلك بانخفاض قدره ٣٥٢ مليون دولار أى بنسبة ١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضى .. بينما لم يؤثر انخفاض سعر الجنيه سوى تأثير ضعيف على زيادة الصادرات المصرية وحيث وصلت قيمة الصادرات خلال الـ ٣ أشهر الأولى من العام الحالى إلى ١١٣٧ مليون دولار بزيادة قدرها ٧ ملايين دولار فقط أى بنسبة زيادة أقل من ١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .

وبعد ...

فبالرغم من أنه لم يمر سوى أسابيع قليلة على تطبيق النظام الجديد لسعر صرف الدولار ، إلا أنه يبدو أن البنوك أوشكت على أن تكسب الجولة الجديدة فى سباق جولات وصولات الدولار المتلاحقة وأن تزيح شركات الصرافة من على عرش الدولار بعد أن ظلت هذه الشركات تلعب وحدها فى الملعب ..

أما رجال البنوك فاستخدموا المرونة المتاحة لديهم الآن وأعلنوا عن أسعار للدولار لم تشهدها شاشة بنك منهم على مدار تاريخه وبدأت على الفور ملايين الدولارات تخرج من تحت البلاطة ومن فوقها إلى خزائن البنوك .. والسؤال الآن .. كيف سينتهى الأمر ؟! والإجابة .. الله أعلم !!



الصناعة المصرية تقف .. على استحياء أمام التنين الأحمر

في ظل حالة الكساد والركود التي يعاني منها السوق المصري حاليا ، لم يعد هذا السوق يتحمل المزيد من الضغوط، وكل هذا الضيق قد انعكس مباشرة على المستثمر المصري وخاصة في مجال الصناعة . . وبجولة سريعة في الأسواق المصرية نتأكد مباشرة أن هناك ناقوس خطر يدق أجراسه . . فالبضائع على كل شكل ولون من جميع أنحاء العالم ، من الصين واليابان وكوريا وإيطاليا وتركيا وروسيا . . إلخ ويقف المنتج المصري أمام هذه المنافسة يناضل بشجاعة لكي يثبت نفسه ، ولكن تبقى المنافسة أقوى من قدرته، فهل يستطيع المنتج المصري أن يستمر في حلبة المصارعة؟!! أم أنه سوف ينسحب تاركا الساحة للآخرين؟؟ .

■ تحقيق: **مروى بدر الدين**

القضية معقدة جدا فالسوق المصري حالته سيئة والاقبال على المنتج المصري يتراجع .. علاوة على تيار المنتجات التي تفاجئنا بها دول آسيا كل يوم لتبهرنا"بجمالها وجودتها وسعرها المتاح للجميع ، وكل هذا له تأثير مباشر على أصحاب المصانع المصرية وخاصة صغار المستثمرين .

وعلى سبيل المثال في خلال جولة سريعة على محلات الرويعي وخاصة محلات الأدوات الصحية والمعادن لاحظنا أن المنتج المصري يظهر على استحياء أمام هذه المنتجات العالمية من آسيا وأوروبا وأمريكا .

وقد سألنا الحاج سمير فوزي صاحب محل معادن بالرويعي ومصنع للكوالين بمنشية ناصر الذي أكد أن المنتجات المستوردة تنافس المصرية بشكل كبير ، ولكن ليست كل المنتجات المستوردة أفضل من المصرية في الجودة ، فهناك منتجات مصرية أفضل بكثير ولكن المشكلة تكمن في السعر ، فلايزال المستهلك يهتم بالسعر الأقل ، وأنا شخصيا في مصنعي أحاول أن أرضي جميع الأذواق وأهتم بالجودة لمنافسة المنتجات المستوردة بيد أن المنتج المستورد له قدرة أكبر على التجديد في أذواقه.

نفس المشكلة تعرض لها حسن فرج صاحب مصنع سبائك معدنية ، وكان ينتج"توكة" الحزام بجودة أعلى بكثير من المستوردة ولكنه يقول: لقد تسبب المنتج الصيني في غلق مصنعي فالمنتج الصيني أرخص بحوالي٣٠٪ من ثمن تكلفة المنتج المصري ، ولذلك لم استطع تسويق منتجاتي ، واضطرت إلى بيع المصنع والمعدات .

أما علي العمري فكان يريد القيام بمشروع صناعة وتسويق المعادن-مثل خلاطات الحمام والفواطات والترابيس-تابع للصندوق الاجتماعي للتنمية ، وقد طلب منه الصندوق أن يقوم بدراسة جدوى للمشروع ، فنزل بنفسه إلى الأسواق وعرض عليهم أن يقوموا بتسويق منتجاته المصرية ، ولكن أصحاب المحلات الكبيرة رفضت ذلك وقالت أنها لاتتعامل مع المنتج المصري ، وقد تعاملوا معه بصورة غير لائقة.

ويقول علي العمري: أن الهرولة وراء المنتجات المستوردة يعد مشكلة كبيرة ، لأن ذلك بجانب أنه يهدر العملة الصعبة التي تحرص عليها الدولة فإنه لايفتح المجال أمامنا للصناعة والاستثمار، ومن وجهة نظري-المتحدث- أن الصندوق الاجتماعي كان عليه أن يقوم بنفسه بدراسة أوضاع السوق ليعرفنا ماذا ننتج ومايحتاج إليه السوق مثلما تفعل كل الدول المتقدمة كالصين وغيرها ، حيث تدرس أوضاع سوقها وأوضاع أسواق الدول الأخرى بأسلوب منظم وليس بشكل عشوائي فردي مثلما يطلب منا الصندوق الاجتماعي ، فالتنظيم والدراسة المتعمقة أمر مهم جدا حتى لا نفاجأ بأننا نستورد كل شيء ، وحتى لايأتي اليوم الذي نجد فيه أنفسنا غير قادرين على المنافسة .

قرارات

وحول الإجراءات الحكومية لمواجهة هذه المشكلة فقد أصدر الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرارا بفرض رسوم اغراق نهائية نسبتها ١٤.٣٥٪ ضد واردات الصين من الكوالين .ويستمر فرض الرسوم لمدة لاتتجاوز ٥سنوات مالم تقرر السلطات التحقق بمبادرة منها أو بناء على طلب أحد الأطراف المعنية إجراء تحقيق آخر لمراجعة مدى ضرورة استمرار فرض الرسوم ، وكان جهاز الإغراق قد تلقى شكوى من أحد المصانع الوطنية التي تنتج نفس المنتج وتضرر فيها من الواردات الصينية المغرقة من صنف الكوالين حيث يتم بيعه في السوق المحلي بأسعار تقل كثيرا من أسعاره في بلده المنشأ وقد وصل عدد القضايا التي تم فيها فرض رسوم إغراق نهائية ضد

المنتج المحلى يصارع الكساد وعقدة الخواجة !

منتجات صينية بلغت ٧ قضايا .

وكان جهاز الدعم والاغراق قد فرض رسوم إغراق حتى شهر يونيو ٢٠٠١ على منتجات حديد التسليح من اوكرانيا ورومانيا ، وأحواض الاستنلستيل المستوردة من اسبانيا واليونان ، وبالنسبة لألواح الصلب المسحوب على الساخن والبارد المستوردة من أوكرانيا ولمبات الاضاءة العادية التى تضئ بتوهج الشعيرات من الصين ، واطارات سيارات الركوب ونصف النقل المستوردة من كوريا واليابان وفرنسا ، وحديد التسليح من تركيا ، وألواح الصلب المسحوب على الساخن والبارد من روسيا وكازاخستان ، والمحركات الكهربائية من الصين وألواح الصاج من أوكرانيا وأقلام الرصاص من الصين وهناك منتجات أخرى تم فرض الرسوم عليها من دول مختلفة .

لاشك أن المشكلة ليست سهلة ، والتصدى لها يحتاج إلى مجهود مكثف من جهاز مكافحة الدعم والاغراق التابع لوزارة الاقتصاد .

وللوقوف على الخطوات والاجراءات التى يقوم بها الجهاز للتصدى لهذه المشكلة كان لنا لقاء مع السيد عبد الرحمن فوزى وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس جهاز الاغراق ، وقد أكد سيادته: أنه بانضمام مصر لاتفاقية منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ أصبح لمصر حقوق والتزامات تتضمنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وكما أن مصر التزمت بتنفيذ التزاماتها فى هذه الاتفاقيات ومن بينها تخفيض الجمارك وازالة القيود على الواردات المتمثلة فى حصص الاستيراد أو الموافقات المسبقة للاستيراد أو حظر الاستيراد ذاته ، إلا أن هناك حقوقا مقابلة يمكن لمصر استخدامها بهدف حماية المنافسة العادلة لصناعتها الوطنية . .

وحماية الصناعة بالأدوات التقليدية لم يعد الأسلوب الأمثل الذى تستخدمه الدول المتقدمة ، ومن ثم نظمت اتفاقية منظمة التجارة العالمية "الجات" لحماية الصناعة الوطنية فى الدول الأعضاء لمواجهة الممارسات غير العادلة فى التجارة الدولية ، وهذه الممارسات مثل الإغراق الذى تقوم به بعض الشركات للنفاذ إلى أسواق الدول الأخرى بصورة غير عادلة وتبيع سلعها فى أسواق الدول الأخرى أما بأقل من تكلفة إنتاجها أو بسعر بيع يقل عن سعر بيعها فى دولة المنشأ أو التصدير بسعر يقل عن سعر تصديرها لدولة ثالثة ، ويترتب على ذلك استحواذ هذه الشركات على سوق الدولة المستوردة واخراج المنتج الوطنى المنافس بل والمنافسين أيضا من الدول الأخرى .

بمعنى آخر أن الإغراق يسبب ضررا ماديا للصناعة يتمثل فى توقف نشاط المصانع الوطنية نتيجة عدم قدرتها على البيع بأسعارها الطبيعية فى مواجهة منافس يبيع بسعر أقل من القيمة الحقيقية للسلعة وبذلك يبدأ فى فقد مبيعاته فى السوق ، فتنخفض الأرباح وتنقلب إلى خسائر ويزيد المخزون وينخفض الإنتاج ، وكل هذا يترتب عليه الاستغناء عن العمالة ثم التوقف التام فى النهاية لهذا المصنع ، وبالتالى فإن الاغراق يعتبر منافسة غير عادلة ، وقد اعترض المجتمع الدولى عليها .



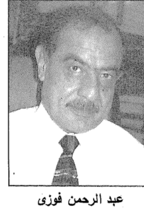
د. يوسف بطرس غالى

ويضيف عبد الرحمن فوزى أن هناك عناصر أخرى قد تكون سببا مباشرا لضرر الصناعة الوطنية غير الاغراق مثل الكفاءة والإنتاجية والقدرة على التسويق والقدرة على المنافسة وطلب المستهلك على هذه السلعة وفى هذه الحالة لاتتوافر الأركان القانونية لتحقيقات الاغراق.

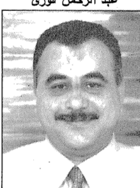
وفى هذا الإطار يطرح البعض عدة تساؤلات بينها هل هذه الاتفاقيات تسمح بقيام دعوى اغراق بمجرد شكوى من أحد المصانع؟ وهل تتخذ السلطات المعنية اجراءات مباشرة لمواجهة هذا الإغراق؟

الاتفاق الدولى نظم آلية قانونية تنظيم حق الدول فى تطبيق قواعد وآليات مكافحة الاغراق التى نص عليها اتفاق مكافحة الاغراق وهى أن تتقدم الصناعة الوطنية بشكوى إلى السلطة المعنية تتضرر فيها من وجود اغراق ، وهذه الشكوى تضمن أن تكون الصناعة المشكو منها هى نفس الصناعة المنتجة وأن يكون الهدف حماية الصناعة الوطنية .

وهناك شرطا آخر وهو أن يكون ١٠٪ من هذا المنتج من إنتاج الدولة ، ويمكن أن يتقدم بالشكوى مصنع أو عدة مصانع يمثل إنتاجهم ٥٠٪ من حجم الصناعة الشاكية ، وعلى الشركة الشاكية أن تقدم بيانات عن الشركات المغرقة وسعر البيع للسلعة فى بلد التصدير وسعر



عبد الرحمن فوزى



محمد الإتربى



على العمرى

بيعها فى مصر لإثبات واقعة الاغراق ، إلى جانب تقديم مايفيد بوقوع الضرر على الصناعة، وهذا يعنى أن يقدم الشاكى أداءه المالى والأرباح وهى بيانات حساسة ولها صفة السرية بالنسبة للمنتجين ، وبدون هذه البيانات لايمكن اثبات الضرر ، **ولذلك نص الاتفاق الدولى والقانون المصرى على الحفاظ على سرية هذه البيانات بمعنى عدم اتاحتها لأى جهة حكومية أو غير حكومية حتى إلى القضاء إلا بموافقة كتابية من مقدمها .**

ويستطرد فوزى قائلا: عندما تتوافر الأدلة الأولية والميدانية على وقوع الإغراق تقوم باتخاذ الإجراءات التالية :

١- الإعلان عن بدء التحقيق فى إغراق السلع موضوع الشكوى بجريدة الوقائع المصرية ، ويذكر فى هذا الإعلان اسم المنتج والصناعة الشاكية ، وفترات ومراحل التحقيق وتوقيتاتها الزمنية

ثم يتم اخطار الدول المعنية والمصدرين الأجانب ومستوردى السلع فى مصر والصناعة الشاكية بالشكوى ومراحل التحقيق ، حتى يتاح لها فرصة الدفاع عن مصالحها وابداء رأيها فى الشكوى ، وترسل اسئلة إلى الشركات الأجنبية والشركات المستوردة للصناعة للاجابة عليها خلال ٣٧ يوما ، ويتم تحليل ردود هذه الجهات المشار إليها ، ثم القيام بزيارات فحص ميدانية للتحقق من البيانات المقدمة، وتكلفة الإنتاج وأسعار البيع وذلك بهدف التأكد من وجود إغراق من عدمه .

وبالنسبة للشركات الشاكية يتم التأكد من مظاهر الضرر التى وقعت عليها متمثلة فى مؤشرات المبيعات والمخزون وأسعار البيع ، وبعد ذلك يتم إعداد تقرير بنتائج التحقيق وارساله لجميع الأطراف للإدلاء بأية ملاحظات على نتائج التحقيق أو أى دفوع قانونية ، ثم يصدر التقرير النهائى بنتيجة التحقيق فى القضية ، فإذا ثبت وجود اغراق وضرر على الصناعة المصرية يتم فرض رسوم اغراق تصدر باسم كل شركة على حدة ، وهذه الرسوم تستمر لمدة خمس سنوات طبقا لما تضمنه النظام الدولى لمكافحة الإغراق ، وهذا يعنى أن هناك اجراءات قانونية يتعين الالتزام بها لتحقق المنافسة العادلة للصناعة من ممارسات الإغراق، وبالتالى هناك دور على الصناعة المصرية يتعين أن تقوم به حتى يمكن لجهاز حماية الدعم والإغراق أن يحقق لها المنافسة العادلة ومواجهة ممارسات الإغراق ، وبالتالى إذا لم تقم الصناعة بشكوى مكتملة الأركان فالجهاز وفقا للالتزامات الدولية لن يستطيع اتخاذ اى إجراء ضد الاغراق الواقع .

ويعرض المهندس عبد الرحمن فوزى رؤيته المستقبلية لهذا الموضوع قائلا: لاشك أنه فى بعض الأحيان تكون تكلفة المنتج المحلى مرتفعة وبالتالى يكون سعره مرتفع، وهذا يرجع إلى أن الكيانات الصناعية تكون مفككة ، ولذلك من وجهة نظرى يجب إعادة النظر فى موضوع الكيانات الصغيرة ودمجها بشكل يجعلها تستطيع منافسة الشركات العالمية الكبيرة وتقليل التكلفة ، ورغم ذلك فإن الاتفاق الدولى لم يمنع المنشآت الصغيرة عندما يقع عليها ضرر أن تتقدم بطلب للحماية من ممارسات الإغراق .

وقد نظم الاتفاق الدولى الحماية من الممارسات الضارة فى أشكال متعددة منها الضرر الواقع أو التهديد بالضرر واعاقة إقامة الصناعات الجديدة ، فمن الممكن لهذه الصناعات أن تتقدم بشكوى من ممارسات الإغراق ، إذا كانت هذه الممارسات سوف تعوق تدفقها إلى السوق المحلى .

والمطلوب هنا دور لتنظيمات رجال الأعمال فى إنشاء قواعد البيانات التى تتابع مثل هذه الممارسات وأيضا أن تنشئ هذه التنظيمات فى هياكلها الداخلية أقساما تتولى تقديم الشكاوى بالتعاون مع الصناعة الشاكية لمساعدتها وارشادها وتوجيهها .

انجازات

والجهاز أقام خلال السنوات الثلاثة السابقة أكثر من ١٠ مؤتمرات وورش عمل دعى إليها أصحاب الصناعات والتنظيمات للتعرف على الآليات الخاصة بمكافحة الإغراق والدعم وكيفية تقديم الشكوى ، كما أقام الجهاز بالتعاون مع اتحاد الصناعات دورات تدريبية للشركات المهتمة بهذا الموضوع عن كيفية تقديم الشكوى واستيفاء أركانها .

وقام الجهاز بطبع نموذج لتقديم الشكوى محدد عليها اسئلة للاجابة عليها ، وقد تم اصدار كتيبات عن النظام المصرى لمكافحة الاغراق والدعم يضم شرحا مبسطا لأحكام القانون واللائحة التنفيذية ومراحل التحقيق ، لتمكين أصحاب الصناعة الوطنية من استخدام حقوقهم المشروعة فى هذا المجال ، وكذا طبع نسخ غير سرية عن كافة التحقيقات التى تمت فى موضوع الإغراق ويتم توزيعها على كافة التنظيمات الصناعية والتجارية واتحاد الصناعات .

وعن دور اتحاد الغرف التجارية فى مواجهة سيل البضائع المستوردة ذات الفائدة، أو عديمة الفائدة أو تلك البضائع التى أجريت لها قضايا إغراق .. التقينا مع محمد الأتربى رئيس قسم التجارة الخارجية بالاتحاد العام للغرف التجارية .

الذى أكد أن الاتحاد تصله نشرات من جهاز مكافحة الدعم والإغراق تتضمن السلع المغرقة ، ونقوم بدورنا بتوزيع هذه النشرات على المستوردين والغرف التجارية والتجار .

وقد قام اتحاد الغرف التجارية بعقد اجتماع مجلس إدارة مؤخرا نوقش فيه موضوع إعادة جدولة هيكل الواردات ، وقد أعددنا بيانا لكل المستوردين من أعضاء الغرف التجارية بمراعاة عدم استيراد منتج له مثيل جيد من المنتجات المصرية ، ومع ذلك فإنى أؤكد- **الكلام على لسان محمد الأتربي-** أن هذا الموضوع لن يتحقق إلا من خلال ضمير التجار وانتمائهم الوطنى ولن تنفع أى قوانين لمواجهة هذا الموضوع وخاصة بعد توقيع مصر على اتفاقية التجارة الحرة ، فإن تخفيض الجمارك تدريجيا أصبح ضروريا .

ومن هنا فإن ترشيد الاستيراد هو دور التجار ومنظمات رجال الأعمال لمراعاة الصالح العام وصالح الدولة .

فى ظل حالة الكساد التى يمر بها السوق المصرية وارتفاع سعر الدولار ، ومن هنا بات علينا تنظيم الاستيراد للمحافظة على مخزون الدولار وعدم هدره .

وقد قام اتحاد الغرف التجارية بعمل إجراءات مادية لتعزيز موقف الجنيه المصري، وهذه الإجراءات إذا لم يساندها المستوردون فى مصر فلا عائد منها .. وهذه الإجراءات هى تقرير سعر مركزى للدولار على أساس٤١٥قرشا للدولار مع هامش ترجيحى ٣٪ صعودا وهبوطا ،بمعنى قابلية أن يكون سعر الدولار من٤ جنيهات وإلى ٤٢٧,٤٥ قرشا ، على ألا تزيد قيمة الدولار عن هذا الرقم للتداول داخل البنوك وشركات الصرافة مع اتباع إجراءات صارمة لمن يخرج عن هذا السقف.

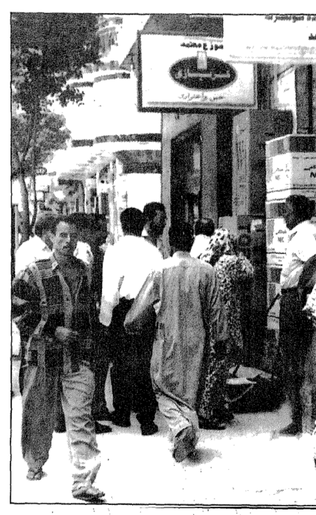
وأصبح الآن على المستوردين ترشيد طلباتهم من الدولار ، حيث إن هذه الإجراءات وحدها لاتكفى ، فتشجيع الصناعة الوطنية أمر غاية فى الأهمية ، أما الإقبال على المنتجات الأجنبية يعد مشكلة كبيرة، لأنه يسبب أضرارا مباشرة على الصناعة الوطنية والعمالة والجنيه المصرى .

ولهذا فإننى اعتبر أن الإقبال على المنتجات المصرية مسئولية المواطن العادى ، ومسئولية الإعلام أيضا لتوعية المستهلكين بأهمية قيامهم بهذا الدور .

أما الصناعة الوطنية ، فلها دور أيضا وهو التجديد فى أذواق السلع والاهتمام بالجودة ، وعلى الدولة أيضا تشجيع استيراد المواد الخام الأولية لتشجيع الصناعة .

ويقترح محمد الأتربى حلا لمشكلة الإغراق وهو وضع مواصفات قياسية مصرية يجب أن تخضع لها السلع الواردة إلى مصر ، لأن الدولة الآن لاتستطيع رفع الجمارك ، ولاتستطيع عمل قائمة بالسلع المحظورة فكل هذه الإجراءات لا تتناسب مع النظم الاقتصادية العالمية ، ولذلك فإن وضع المواصفات القياسية يعتبر أفضل أسلوب فى الوقت الحالى لأن السلع المستوردة الرخيصة الموجودة بالأسواق غالبا ماتكون غير جيدة ، ولذلك تضيع فيها عملتنا الصعبة .

من المسئول عن ارتفاع الأسعار
ضريبة المبيعات
ارتفاع سعر الدولار
أم هما معا ؟



نشطت السوق المصرية-الشهر قبل الماضي-نشاطاً طفيفا نتيجة عدة أسباب ، منها انتهاء الدراسة وبداية موسم الإجازات ، وتحول مصاريف الدراسة نحو الشراء ، مع عودة العاملين بالخارج ، بالإضافة إلى الإعلان عن بدء تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات ، مما جعل الجمهور يقبل على شراء كل مستلزماته خوفا من زيادة الأسعار .. وبالفعل .. مع بداية شهر يوليو ، زادت أسعار كل شيء :السلع والخدمات ، والفواتير ، فهل كان تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات ، هو السبب وراء زيادة الأسعار ، وزيادة حالة الركود في السوق المصرية ؟! وهل تستمر الأسعار في زيادة؟ أم أن هناك احتمالا لعودتها إلى ماكانت عليه قبل الزيادة؟

■ تحقيق: **انتصار سليمان**

عن السؤال الأول يجيب محمود العربي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة، مؤكدا أن ضريبة المبيعات كان لها أثر قوى على حالة السوق حاليا، من زيادة أسعار ، وكساد، وقد حاول التجار بشتى الطرق تأجيل تطبيقها حتى تتحسن حالة السوق، ولكنهم لم يفلحوا !.

وزيادة الأسعار أمر طبيعي لتطبيق أى ضريبة ، فمهمة التاجر جمع وتحصيل الضريبة من المستهلك ، وتوريدها للمصلحة، وبالتالى-لابد أن يزيد من سعر سلعته حتى لايدفع الضريبة من جيبه الخاص .

وقد تقدم الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بمذكرة لرئيس الوزراء بشأن اقتراح تعديل النظام الضريبي عامة ، وضريبة المبيعات خاصة ، جاء فيها:أن تقوم الحكومة بدراسة إصلاح النظام الضريبي المعمول به حاليا ، حيث يمكن استبدال كافة أنواع الضرائب النوعية المفروضة بنظام ضريبي آخر يقوم على أساس"ضريبة وحيدة" يخضع لها جميع العاملين ، على أن يكون لكل مواطن وعاء ضريبي واحد يصب فيه جميع أنواع الدخل الذى يحصل عليه من مصادر مختلفة .

وبالنسبة لضريبة المبيعات ، يجب إعادة النظر فيها ، حيث تمثل إحدى عناصر التكلفة غير العادلة ، حيث إنها تفرض على الآلات والمعدات المستوردة للمصانع بغرض الإنتاج ، وتمثل ١٠٪ من قيمة الآلات والمعدات المستوردة ، بعد إضافة الضريبة الجمركية ورسوم الخدمات المفروضة عليها ، مما يتعارض مع سياسة الدولة لتشجيع إقامة المشروعات الصناعية، والتى تمثلت فى تخفيض الضريبة الجمركية على المعدات والآلات الواردة للمصانع ، وفقا لقوانين الشركات المساهمة٥٪ أى أن ضريبة المبيعات ، وهى ضريبة تابعة للضريبة الجمركية أعلى منها ، ومن ناحية أخرى يتم تحصيل ضريبة المبيعات على الواردات من مستلزمات الإنتاج من خامات ومكونات ، حيث يتم حساب الضريبة عليها بالكامل دون النظر إلى ماسيتم استهلاكه أثناء الإنتاج ، كما أنه يتم حجز قيمة هذه الضريبة لمدة قد تصل إلى عام ، وهو مايمثل العبءالكبير على المنتج ، ونقترح أن يتم ترحيل سداد هذه الضريبة عند تحقيق بيع منتجات المصانع بالفعل .

استغلال التجار

وبشدة ينفى محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب العامة على المبيعات -أن يكون السبب وراء ارتفاع الأسعار فى الفترة السابقة ، هو تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات ، نظراً لأن هذه الضريبة مفروضة على المستهلك من لحظة تطبيق المرحلة الأولى ١٩٩١ يجمعها منهم المنتج الصناعى والمستورد ، ويدخل فيها تاجر الجملة والتجزئة، ولكن تم تأجيل تاجر الجملة والتجزئة، حتى تستطيع المصلحة أن تجهز نفسها لاستقبال الأعداد الكبيرة من التجار ، وحتى يتوفر لديها العاملون والتكنولوجيا الكافية للتعامل مع هذا العدد من المحصلين ، وقام التجار وقتها برفع الأسعار لجمع الضريبة من المستهلكين ، ومع مرور الوقت أصبح فرق الأسعار حقا مكتسبا للتاجر ، رفض إعادته ، ومع تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة ، استغل بعض التجار الظروف ، وقاموا بزيادة الأسعار ، واتهموا الضريبة ، لذا نجد السلعة الواحدة -كالبسكر مثلا- يختلف سعرها من مكان لآخر ، فالسعر الرسمى ١٤٠قرشا ، قد يصل إلى جنيهين فى بعض الأماكن ، ويدعى التاجر أن السعر زاد بسبب ضريبة المبيعات .

وقد قامت مصلحة الضرائب على المبيعات ، بحملة إعلامية مكثفة لتوعية التاجر والمستهلك ،

كيف نحمى وارداتنا من السلع مجهولة المصدر

منذ فترة انتشر فى السوق المصرية " أحزمة - بنطلونات رجالى مستوردة " مجهولة المصدر ، قيل إنها تسبب العقم ومرض السرطان .. والعياذ بالله ، وقد تؤدى إلى الوفاة مما جعل وزارة الصحة تطالب " الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات " بضمها إلى قائمة السلع المحظور استيرادها ،" وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأحزمة بها إشعاع خطير أم لا "؟!

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : كيف وصلت هذه السلعة .. ومن قبلها قلم الليزر ، والنظارة القاتلة ، وغيرها من السلع المحظور استيرادها للسوق المصرية وجميعها تتداولها أيدى المستهلكين !!

والسؤال الأهم : كيف نحمى أنفسنا مستقبلا من دخول مثل هذه السلع مجهولة المصدر ؟

وما هو دور الجهات الرقابية للتصدى لهذه السلع التى تشكل خطرا على صحة المواطن المصرى ؟!

والتأكيد للجميع أن تطبيق الضريبة لايعنى ارتفاع الأسعار ، وإذا اكتشف المستهلك وجود تاجر يزيد من سعر بضاعته، فعليه أن يبلغ مكتب التموين الموجود بالمنطقة، ومقاطعة بضاعته، حتى يرجع عن هذا العمل.

ويشير محمود محمد على رئيس المصلحة إلى أن ضريبة المبيعات تقع على التاجر الذى يبلغ حجم مبيعاته السنوية ١٥٠ ألف جنيه .

وتفرض على سلع معينة ، مثل الأجهزة الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر ولوازمه، والمصنوعات الجلدية والخشبية ، ومواد البناء ، والسيارات ، والدراجات البخارية والعادية، وقطع غيارها ، وتجارة الذهب والحلى والاكسسوارات ، ولعب الأطفال ، والسجاد، والموكيت وقائمة طويلة منشورة وموزعة على التجار.

كما أن هناك سلعاً معفاة من الضرائب مثل صناعة الألبان ومنتجات المطاحن، وورق الصحف والكتب، والأدوية، وأجهزة المعاقين، وهناك سلع أخرى تحصل ضريبتها مرة واحدة عند بيعها من المصنع مثل الشاى ، والسكر والمياه الغازية والمياه الكحولية، والزيوت النباتية.

ومع ذلك قام البعض بزيادة أسعار هذه السلع واتهام الضريبة بأنها السبب، لذا يجب أن يكون المستهلك واعيا بحقوقه، وواجباته وعليه أن يتصدى لكل تاجر فاسد.

وتؤكد الدلائل أن ضريبة المبيعات ليست المتهم الوحيد فى قضية ارتفاع الأسعار، حيث شاركها فى ذلك تضارب قيمة سعر الدولار بين سعره فى البنوك ، وسعره فى شركات الصرافة ، وسعره فى السوق السوداء ، ثم قرار الحكومة برفع سعر الدولار ليصل إلى ٤١٥ قرشا أمام الجنيه، مما رفع بالتالى قيمة السلع المستوردة والسلع التى تدخل فيها خامات مستوردة.

ارتفاع سعر الدولار

يقول عبد الستار عشرة مستشار اتحاد الغرف التجارية :

-لانستطيع أن ننكر أن ارتفاع سعر الدولار شريك أساسى فى زيادة الأسعار، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة المبيعات ، فمعظم المنتجات إن لم تكن مستوردة فهى تدخل فيها خامات مستوردة من٣٠:٥٠٪ من خاماتها ، وقد تسبب تضارب موقف سعر الدولار بين سعره فى البنوك ، وسعره فى السوق السوداء ، إلى ارتفاع فاتورة الواردات إلى ٢,١ مليار جنيه ، مقابل ١,٧مليار جنيه قبل زيادة أسعار الدولار الأخيرة ، هذه الزيادة تحملها المستهلك البسيط، وكان من المفروض أن المستورد لايزيد سعر سلعه الآن غير أن التاجر يحصل على اعتماد ائتمانى من البنك مؤداه أن يسدد ديونه بالدولار . . وبالأجل، وعندئذ يرى التاجر أنه من غير المعقول أن يشترى سلعة سوف يسدد ثمنها ١٥٠ دولاراً ، بينما سيبيعها بسعر اليوم ١٠٠ دولارفقط ، لذاقام التجار برفع الأسعار ليواجهوا هذا الفرق فى الأسعار الناتج عن رفع قيمة الدولار .

كذلك ضريبة المبيعات معروف أنها عبء على المستهلك وليس على التاجر ، فالتاجر هو مجرد محصل من المستهلك ، وعليه بعد ذلك أن يورد إلى مصلحة الضرائب على المبيعات ، وبالتالى كان لابد أن يرفع التاجر السعر ليحصل على قيمة الضرائب.

ويختتم عبد الستار عشرة كلامه معنا قائلا:

-إن رفع الأسعار انعكاس مباشر وطبيعى لارتفاع سعر الدولار ، وتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات ، وإن أى حديث ينفى ذلك ماهو إلا تصريحات مسئولين ليس بها أى شيء من الصحة ، حيث كان رفع الأسعار أمرامتوقعا ، ومازالت هناك تكهنات بزيادة الأسعار مرة أخرى ، بعد قرار الحكومة برفع قيمة الدولار ليصبح٤١٥ قرشا مع هامش ربح يصل ٣٠٪ ، ورغم أن هناك سلعا كثيرة معفاة من ضريبة المبيعات ، إلا أن ارتفاع سعر الدولارسوف يؤثر عليها ، حيث سيضطر المستورد إلى زيادة الأسعار وهذا أمر لامفر منه.

■ رئيس شعبة المستوردين :

المستوردون .. غير المهربين

■ هيئة الرقابة على الصادرات والواردات :

إجراءات كثيرة تخضع لها السلع المستوردة قبل خروجها من الجمرك

■ التمثيل التجارى :

جودة السلعة قبل استيرادها رهن بتقارير الممثلين التجاريين فى سفاراتنا بالخارج

من المعروف أن أية سلعة يتم استيرادها تمر بعدد من الإجراءات هذه الإجراءات يحدثنا عنها مصدر مسئول فى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية فيقول :

بمجرد وصول الرسالة للميناء ، يتم تفريغها ، وعمل شهادة الإجراءات الجمركية لها ، حيث يتم تحديد الصنف بمعرفة الجمارك ، كما يتم عرضها على الجهات الرقابية ، طبقا لقرارات الوزارة الصادرة بهذا الشأن ، حيث يتوفر للهيئة عدد من المعامل لأنواع من السلع ، وليس كل السلع ، فإذا وصلت سلعة ليس لها جهة عرض رقابية ، فإن التعامل يتم معها عن طريق الجمارك بعد سداد الرسوم.

أما السلع التى يتم عرضها على الجهات الرقابية التابعة للهيئة فبمجرد قيام الجمارك بالتأشير بالفحص ، فهذا معناه أنه لا يحق للجمارك الإفراج عن الشحنة إلا بعد موافقة الجهة الرقابية المنوط بها ، فحص السلعة ، وبعد تأشيرة العرض يقوم المستورد أو مندوبه بالتوجه إلى فرع الجهة الرقابية للميناء لتقديم طلب خاص بفحص الرسالة ، مع تقديم صور مستندات الملكية وعندئذ تشكل لجنة من الجهة الرقابية بالميناء لسحب العينات اللازمة ، وإجراء الفحوص عليها طبقا للمواصفات القياسية المصرية والعالمية .

فإذا كانت المواصفات مطابقة تم التأشير عليها بالإفراج ، وإذا كانت غير مطابقة فإنه يتم سحب عينة أخرى للفحص ، والتأكد، فإذا ظهرت نتيجة العينة مطابقة تم الإفراج عنها ، وإن لم تكن مطابقة للشروط لأى سبب **فإنه يعاد تصديرها أو إعدامها ، إلا إذا تظلم المستورد وطالب بإعادة الفحص طبقا للائحة ٢٧٥ لسنة ٩١ وهكذا يتم تشكيل لجنة فحص جديدة مكونة من :**

– فاحصين لم يسبق لهما التعامل مع الرسالة

– مندوب المستورد

– مندوب الغرفة التجارية

ويتم سحب عينة مضاعفة وفحصها فى وجود اللجنة .

هذا هو الطريق الشرعى والرسمى لدخول أية سلعة للسوق المصرية .

أما عن الطرق الغير شرعية فهى كثيرة ، وصعب ملاحقتها ، كما لا يتم الكشف عنها إلا بعد وصولها للسوق المصرية ، وملاحقتها أمر ليس من شأن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فحدود الهيئة هى سور الجمرك وما بعد ذلك فهو من شأن جهات أخرى.

ماقبل الاستيراد

ويشير مصطفى النجار مستشار التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى أن السوق المصرية بالفعل مفتوحة أمام واردات العالم نظرا لتطبيق اتفاقيات التحرير الاقتصادى ، التى انضمت لها مصر منذ سنوات ، ويتم وضع شروط وحدود معينة لتطبيق الرقابة على الواردات لحماية المواطن المصرى سواء كان **" المنتج " أو " المستهلك "** وذلك من خلال الجهات الرقابية بالمطارات والموانيء ، وما يتبعها من أجهزة ومعامل تحاليل بوزارات الزراعة ، والصحة ، والتموين ، بالإضافة إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية وأجهزة أخرى كثيرة تلتقى كلها وراء هدف واحد هو أمن وصحة المواطن ، هذا بشأن ما يتم استيراده وذلك من خلال تقارير المتابعة على السلع قبل استيرادها ، من قبل عيون مصر اليقظة فى أسواق العالم ، للممثلين التجاريين فى السفارات المصرية بكل دول العالم والذين يتحرون عن المواد الغذائية بالذات ، والتأكد من جودتها فإذا ما شابها أية شائبة ، صدر بشأنها توجيه بحظر الاستيراد .

ويوضح مصطفى النجار مستطردا : أما ما يصل للسوق المصرية من سلع مجهولة المصدر ، وغير صالحة للاستعمال الآدمى ، فهى سلع متسربة تصل بالطرق الغير شرعية فالشحنات الكبيرة التى تصل ويتم تفريغها تخضع لتحاليل دقيقة ، ولكن قد تصل هذه الشحنات فاسدة نتيجة تعرضها لعوامل كيميائية أو تغيرات الطبيعة طوال الطريق . وهنا يتم ردها فورا ، وقد أصدرت وزارة التموين قرارات بشأن ضرورة وجود بيانات كل سلعة عليها خاصة بالمنشأة واسم المستورد وهى البيانات التى تعتمد عليها الجهات الرقابية فى تحليلها لهذه السلعة ، ومع ذلك يتم من وقت لآخر تسريب بعض السلع مجهولة المصدر ولا نعرف كيف تصل إلى السوق المصرية !!

دعوى الغش التجاري

ويقول د. رشاد السعدنى المستشار الاقتصادى بوزارة التموين والتجارة الداخلية : إن حماية المستهلك من المنتجات المغشوشة والمجهولة المصدر – سواء المحلية أو المستوردة – من المنظور الرقابى والتشريعى ، يقع على عاتق وزارة التموين والوزارات والجهات الرقابية المعنية بالأمر ، هذا بالنسبة للواردات التى تدخل مصر بالطرق الشرعية .

أما المنتجات الغير صالحة للاستعمال أو المجهولة المصدر " المستوردة " فهى دائما تدخل بطرق غير شرعية وغير قانونية ، لذا فإن مقاومة مثل هذه المنتجات من وجهة نظرى – تقع على عاتق المستهلك نفسه ذلك المواطن الذى يقوم بشراء المنتج رغم شكه فيه ولكن التاجر يغريه دائما بالسعر المنخفض !

فالمستهلك الذى يتعامل مع محل معروف له سجل تجارى ويشترى أى منتج ويحصل على فاتورة بهذا السعر ، يستطيع أن يسترد ثمن المنتج لو اكتشف أنه مجهول المصدر ، أو به شيء مخالف للصنع ومن حقه إبلاغ وزارة التموين ، ورفع دعوى غش تجاريإذا كانت المخالفة بها ضرر على صحته ، ولكن إذا تعامل المستهلك مع الباعة الجائلين ومندوبى المبيعات واشترى منتجا مجهول المصدر ، مخالفا لمواصفات

التصنيع ، فلن يستطيع إرجاعه للتاجر ، كما أنه لايملك ما يثبت بأن هذا المنتج من هذا التاجر ، وبالتالى فهو المتسبب فى ضياع حقه وماله .

المستهلك . . والجهات الرقابية

ويطالب د. رشاد السعدنى بضرورة الاهتمام بالمنظور الارشادى للمستهلك من حيث تثقيفه وتوعيته لحقوقه .

ومن المهم أن تكون هناك صلة بين المستهلك والجهات الرقابية بالوزارات المختلفة ، حتى نستطيع محاصرة التجار الجشعين ، ومحاصرة المنتجات الغير صالحة للاستعمال ، والمجهولة المصر سواء أكانت محلية أو مستوردة .

الحل الوحيد

ويقول عبد المعطى عطوان مدير غرفة صناعة المواد الكيماوية:

-إن قضية الواردات مجهولة المصدر ، قضية كبيرة تحتاج إلى تكاتف جميع الجهات والأفراد لأنها قضية هامة وتهدد السوق المصرية بحرق الأسعار .

بالإضافة إلى الأضرار الصحية التى يمكن أن تنجم عنها،"إذا كان هناك مخالفة فى الصناعة" . ومن المتوقع أن تزيد هذه الظاهرة فى الفترة القادمة ، نظرا لانفتاح السوق ،وإزالة الرسوم الجمركية من واردات بعض الدول ، فالمنتج مجهول المصدر عادة مايكون سعره أقل من المنتج العادى ، وبالتالى فهو يغرى أى تاجر جشع بشرائه ، وطرحه فى الأسواق ،بصرف النظر عن خطره ، كما أن من يقوم بهذه الأعمال عادة يكون قادراً على التهرب من الجهات الرقابية ، فوسائل التلاعب كثيرة ، ولا نستطيع ملاحقتها حتى لو اشترطنا عدم دخول أى منتج أجنبى داخل البلاد ، إلا بوجود علامة تجارية أصلية ، غير قابلة للمحو ، أو التلاعب فى بياناتها .

ويرى عبد المعطى عطوان أن الحل الوحيد لهذه القضية هو زيادة الولاء والانتماء للمنتج المصرى ، فلا نتزاحم على المنتج الأجنبى حتى لو كان بأبخس الأسعار ، فالدول الأجنبية بصفة عامة ، لاتحرص على الرقابة على صادراتها بنفس حرصها على رقابة المنتجات الموجودة لديها بالأسواق ، تاركة أمر الرقابة على الصادرات للجهة المستوردة ، وبالتالى يمكن لأية دولة أن تصدر لنا منتجا غير صالح للاستعمال الآدمى لمجرد أن هناك من يشترى

والمطلوب . . تشديد الرقابة على التجار الجشعين . . فنحن فى عصر التربح السريع ، وبالتالى يجب ألا يترك السوق عرضة لهؤلاء الجشعين يتلاعبون بصحة الناس وأمنهم وأموالهم . . على هذا النحو من غياب الضمير .. وانعدام الأمان .. والغش المقصود ، والكسب غير المشروع !!.

غلق منافذ التهريب

وينهى الحديث مصطفى زكى رئيس الشعبة العامة للمستوردين ، حيث يقول:بداية ، لابد أن نفرق بين المستوردين والمهربين ، فالمستورد يقوم بفتح اعتماد مستندى بالبنوك ، وتخضع بضاعته المستوردة لجهات رقابية عديدة مثل وزارة الكهرباء "للفحص الإشعاعي" ووزارة الزراعة"للفحص البيطري" ووزارة الصحة"للفحص الصحي" .. إلخ

وذلك للتأكد من مطابقة المواصفات القياسية المصرية والعالمية للسلعة .

وقد صدرت عدة قرارات بهذا الشأن ، مثل قرار وزارة التموين رقم ١١٣ الخاص بضرورة وجود اسم المنشأ على السلعة المستوردة ، والقرار الجمهوريرقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٠٠ الخاص بتجميع كل الجهات الرقابية على الصادرات والواردات تحت إشراف جهة واحدة هى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

هذا بالنسبة للاستيراد .

أما التهريب فهو قضية أخرى ، فالمهربون لهم طرق كثيرة لانستطيع ملاحقتها ، ولكننا نستطيع أن نقيد بعض الطرق المعروفة منها ، مثل محاولة غلق منافذ التهريب فى المناطق الحرة الخاصة ، التى تعتبر أكبر منفذ للتهريب ، حيث إن المستورد يقوم باستيراد بضاعة"على أن يتم تصنيعها وإعادة تصديرها للخارج" ، ولكن مايحدث . . عكس ذلك تماما ، فهو يستورد هذه البضاعة ويبيعها ثم يقوم بتصدير-أى شيء آخر- حتى لو كان صناديق فارغة ، وقد يقوم هذا النوع من المستوردين باستيراد سلع محظور استيرادها ، بهذه الطريقة .

وقد فرضت هيئة الاستثمار بعض الإجراءات للتحكم فى هذا المنفذ الخطير ، كما يجب تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية ، والتأكد من سداد الرسوم الجمركية ، وضريبة المبيعات ، قبل خروج أية سلعة من الجمرك .

هذا داخل الجمرك .

أما بعد وصول السلعة للسوق المصرية فلا تنتهى إجراءات الرقابة عليها كما يقول مصطفى زكى ، فوزارة الصحة تقوم بالتفتيش المستمر على السلع فى المحلات لأخذ عينة منها وتحليلها ، فإذا ماظهر بها خلل .. فمن حقها سحب هذه السلع من السوق ، وإعدامها ، كذلك تقوم وزارة التموين بالكشف عن الغش التجارى والرقابة على السلع ، وذلك بالتأكد من تطبيق القانون ١١٣ وتحليل عينات من السلع الغذائية الموجودة فى المحلات ، والسوبر ماركت ، ووزارة الصناعة كذلك تتأكد من السلع الصناعية ، وخلوها من الأضرار الصناعية أى أن لاخوف من السلع الموجودة فى السوق ، سواء المستوردة أو المحلية ، فهى تخضع لجهات رقابية عديدة تضمن جودتها .





فى الثانى والعشرين من يونيو الماضى انطوت صفحة أول عام دراسى فى القرن الحادى والعشرين الذى كنا نتطلع إليه بلهفة ليحقق لنا كل آمالنا فى تطوير التعليم وتحديثه وتنقيته من كل ما لحق به من شوائب وسلبيات حالت دون تحقيق آمالنا كاملة فى أن يواكب التعليم مسيرة التغيير التى سادت العالم ويتفاعل مع منجزاتها فى شتى المجالات العلمية ، ولكن للأسف ومع كل ما حفل به العام الماضى من جهد وإنجاز براق فى بعض الجوانب العملية التعليمية إلا أن النتيجة النهائية لمحصلة التقييم التى توصلنا إليها من خلال الرصد والمناقشة وتحرى الآراء والحوار الصريح أكدت على أن التعليم لازال يتعثر فى خطواته نحو إتمام التطوير المنشود ولازال الكثير من مشاكله تحتاج إلى الحسم والعلاج السريع .. ومنها على سبيل المثال استكمال بناء المدارس الجديدة لتقليل كثافة الفصول ، وإتمام التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية ، والاهتمام بكيفية الأداء التعليمى لنخرج من دائرة الحفظ والتلقين إلى دائرة الفهم والتحليل ، وأخيرا العمل على أن تلبى مخرجات التعليم من العمالة ما يحتاج إليه المجتمع فى كل المجالات لا أن تضيف فى كل عام آلاف العاطلين وغير المطلوبين والمؤهلين لسوق العمل .وفى هذا التحقيق نفتح الحوار والنقاش الحر فى كيفية تطوير وتحديث التعليم فى مصر وإحداث طفرة فى المناهج واستخدام المنهج العلمى والمشاركة فى صنع ثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة واكتشاف الموهوبين ولنبدأ برصد بعض الملامح المميزة للعام الجديد علها تكون منطلقا نحو مزيد من الحوار البناء .

■ **أحمد عبد الرحمن**

فى إيجاز شديد نتناول حصر ملامح ومميزات العام الجديد الذى أطلق عليه مقدما عام التميز الذى سوف يتميز حقا بالجهد والعمل لتحقيق التطوير المنشود .

● فقد تم تنفيذ عدة مجموعات يتراوح العدد فى كل منها ما بين ٣٠٠ طالب وطالبة إلى ٥٠٠ طالب وطالبة .

● تم الاتفاق بين وزارتى التربية والتعليم والاتصالات على تنفيذ مشروع للتدريب المتطور على استخدام الحاسب الآلى والانترنت داخل ١٠٠ مدرسة تجريبية رسمية وقومية وخاصة ، وتقرر أن يتم تعميم هذا المشروع خلال السنوات الخمس القادمة على جميع المدارس التجريبية والقومية والخاصة .

● كما تم الاتفاق بين وزارتى التربية والتعليم والبترول على تنفيذ بروتوكول للتعاون بين الوزارتين فى الخدمات التدريبية يهدف البروتوكول إلى إعداد الكوادر الفنية المتخصصة والمؤهلة علميا وعمليا من طلاب المدارس الثانوية الصناعية المتقدمة لخدمة قطاع البترول وتوفير فرص العمل لهؤلاء الطلاب فور تخرجهم ، كما تم الاتفاق على إدخال وفتح تخصصات بترولية فى فصول المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات.

● تم تخصيص مليار و٦٠٠ مليون جنيه لإنشاء ١٥٠٠ مدرسة جديدة فى المناطق الأكثر احتياجا طبقا للتوزيع الجغرافى ، وإقامة مدارس ثانوية جديدة بدلا من التى تحتاج إلى إصلاحات جذرية يستلزم معها ضرورة الإحلال

سيتم إدخال ٤ مهن جديدة فى تخصصات التشييد والبناء والميكنة الزراعية ، وقد اعتمدت الحكومة الألمانية لتنفيذ ذلك ٢,٨مليون مارك وأصبح بذلك إجمالى المهن المطبقة بمشروع - مبارك كول - ١٣ مهنة يتدرب عليها ٦٥٠٠ طالب



وطالبة داخل ٦٥٠ مصنعا و٢٥٠ شركة مقاولات فى ٣٢ مدينة صناعية و٣٥ مدرسة ، هذا مع العلم بأن نسبة التشغيل لخريجى المشروع حتى الآن تصل إلى ٩٠٪.

• سيتم دعم التعاون المشترك لتطوير وتحسين التعليم الأساسى وتدريب المعلمين والقيادات الوسطى والاهتمام بالتوسع الرأسى لتكنولوجيا التعليم بالمدارس والتدريب عليها ، وسيقوم الاتحاد الأوروبى بتزويد المدارس بأجهزة الكمبيوتر ، وقد تم حتى الآن تدريب ٢٠ ألفا من خلال التدريب وجها لوجه ، وتدريب ٤٠ ألفا من مديرى هؤلاء المدارس ويستمر التعاون بين الاتحاد الأوروبى ومصر لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين وتدريبهم خارجيا وداخليا على استخدام تكنولوجيا التعليم .

تقرر سفر الفوج الثالث من المعلمين يوم ٢ سبتمبر الحالى للتدريب بالخارج لمدة تتراوح بين ٣إلى٤ أشهر ، تعداد الفوج ٥٠٨ معلمين منهم ١٥٠ معلما فى تخصصات الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية ، وسيتم التدريب فى جامعات بالتيمور وسانت جونز بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بالجامعات الفرنسية والإنجليزية وذلك للارتقاء بمستواهم المهنى والاطلاع على أحدث سبل التدريس.

ناقش المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى سبل تقويم نظم التعليم الفنى باعتباره أحد المصادر الأساسية لتوفير كوادر العمالة الفنية وتزويدها بالمهارات الملائمة للتطورات التكنولوجية فى مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وبما يلبى متطلبات سوق العمل وقد أعد المجلس تقريرا بتوصيات محددة لتطوير التعليم الفنى لعرضه على المؤتمر القومى للتعليم الثانوى ونكتفى بهذا القدر من ملامح ومميزات العام الجديد ونرجوا أن تكون دافعة حقا لمسيرة تطوير التعليم فى العام الجديد .

وفى مجال التعليم العالى أعد المجلس الأعلى للجامعات خطة للاستعداد للعام الجامعى الجديد من حيث استكمال المنشآت والمعامل والورش ، وتجهيز المدن الجامعية والمستشفيات الجامعية ، وعمليات التحويل ونقل القيد وإعلان الجداول الدراسية وقد خصص مجلس الوزراء دعما إضافيا قدره ٣.٨٥ مليون جنيه لتعيين ٧٥٠ معيدا وتخصيص ٣ مليون جنيه لتعيين ٣٥٠٠ من مساعدى الباحثين بالجامعات والمعاهد العليا.

شكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة لوضع خطة لتطوير الدراسات العليا مدتها ٥ سنوات على أن تستفيد هذه اللجنة بتوصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى وغيره من المؤتمرات .

بلغت موازنة التعليم العالى هذا العام ٤.٤ مليار جنيه مما ساعد على توفير الإمكانات اللازمة لدعم العملية التعليمية فى الجامعات والمعاهد العليا ، كما بلغت موازنة البعثات ، فى هذا العام ٣٠٠ مليون جنيه وسيتم مع بداية هذا العام توفير أجهزة كمبيوتر للطلاب بأسعار مخفضة تصل إلى نصف الثمن الذى تباع به مع تيسيرات فى السداد على ٣ سنوات.

وافق المجلس الأعلى للجامعات على تقرير بإنشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد ، وتقرر تشكيل لجنة لصياغته فى شكله النهائى قبل عرضه على مجلس الوزراء .

بدأت جامعة الأزهر تجربة عملية رائدة بتطبيق نظام التعليم عن بعد أخذا بأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة المتطورة ، وهذا النظام يستفاد منه فى نقل الخبرات والمشاركة فى مناقشة رسائل الدكتوراه والماجستير وحلقات السيمنا التى تعقد بالجامعة .

هذا وتفتتح السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية فى نهاية هذا العام المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ، وهو المؤتمر الأخير لاستكمال منظومة تطوير المناهج والمقررات الدراسية من خلال رؤية قومية تشارك فى وضعها كافة القوى الوطنية فى المجتمع ، وقد كان المؤتمر القومى الأخير فى فبراير من العام الماضى لتطوير مناهج التعليم الجامعى مؤتمرا ناجحا يمثل وقفة مع الذات ليس لمراجعة مسيرة التعليم العالى وإنما أيضا لدفع هذه المسيرة للأمام وقد حقق نجاحا كبيرا مما صدر عنه من توصيات .

مناقشات وآراء حرة

وعن واقع التعليم وضرورة الإسراع بتطويره **تقول الدكتورة إقبال السمالوطى بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية** : باعتبارنا دولة نامية فإننا ندعم الأخذ بمبدأ التعليم للعمل لأنه ليست لدينا القدرة على إهدار أى مورد من الموارد التى صرفت فى جميع المراحل التعليمية السابقة ، ولكن الوضع الحالى عندنا هو أن الذين يدخلون التعليم فى التخصصات المختلفة لا تمثل قدراتهم هذه التخصصات لأن الفيصل فى الالتحاق بها عند القبول هو المجموع كما يلاحظ تدهور العملية التعليمية على كافة المستويات سواء على الجانب النظرى أوالعلمى ، هذا إلى جانب الكثافة الكبيرة فى المدرجات وفى نقص التجهيزات ، ومن هنا نلاحظ أن الخريج لا يمثل احتياج متطلبات السوق حتى لو كان فى نفس التخصص لعدم توفر المهارات التى تؤهله للسوق ، ومن هنا يتطلب الأمر مواجهة هذه الأسباب لدعم قدرات الخريج واكتشاف مهاراته منذ الطفولة ، ولابد أن تكون هناك خريطة لسوق العمل فى الحاضر وعلى المدى الاستراتيجى لكى نستطيع أن نوجه الخريج نحو سوق العمل الملائم له .

وتضيف سيادتها ضرورة اهتمام وسائل الإعلام باحترام العمل اليدوى والحرف وتغيير النظرة المتدنية لها ، كما يجب أن تكون مجانية التعليم مقصورة على المتميزين أما الذين يرسبون فيجب أن يتحملوا نتيجة رسوبهم ويسددوا مصروفات دراستهم الباهظة لكى يمكن تطوير العملية التعليمية .

ويبقى أن أشير إلى ضرورة مشاركة المجتمع من خلال رجال الأعمال لرفع مستوى إنشاء مبنى أو تطوير وتجهيز كلية أو جامعة ، لأنه يلاحظ حتى الآن أن الاهتمام قاصر على الشكل وليس الجوهر فى العملية التعليمية مما يستدعى إعادة النظر فيه .

وتضيف الدكتورة أميرة عبد العزيز مقدم شرطة بإدارة شرطة الرعاية اللاحقة لأسر المسجونين ، بضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى وإعطائه الأهمية الواجبة على المستوى المجتمعى والإعلامى ، كذلك الاهتمام بالعجلة التعليمية من كافة النواحى النظرية والتكنولوجية وتغيير المناهج التى تقوم على الحفظ والتلقين ، أما الدروس الخصوصية فيجب محاربتها بشتى الطرق لأنها عملية قاتلة لكل أسرة بما تستنزفه من دخل يفوق طاقتها ، وأخيرا أشير إلى أن التدريب الحالى الذى تقوم به المؤسسات الحكومية نمطى ولا يواكب الأساليب العلمية الحديثة التى تعتمد على التدريب المستمر والمكثف والأخذ بالتكنولوجيا والاهتمام باللغات ، لأن التطوير لا يقوم على الجزئية بل يعتمد على الشمولية والحداثة والمتابعة الجادة

وتقول الدكتورة زينب صفر أستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى : فى تصورى أن التعليم لا يخرج المهارات المطلوبة لسوق العمل ، فالمستقبل للتكنولوجيا والاتجاه العالمى للتكنولوجيا يأخذ شكلا كبيرا فى الخارج ، أما فى مصر فهو يخطو خطوات ضعيفة والمطلوب أن يعاد النظر فى المناهج الدراسية القائمة حاليا على الحفظ والحشو ليحل محلها الفهم والإبداع وأن يتعلم الطفل كيف يعلم نفسه ، وأن نتوسع فى استخدام الحاسب الآلى وتعميمه فى كل المراحل الدراسية والمناهج وكافة المجالات بشكل مكثف ، مع الاتجاه لتقوية اللغات والتدريب على أجهزة الحاسب الآلى .

وفيما يتعلق بالمنظومة التعليمية ككل شدد الدكتور أحمد حجى عميد كلية تربية حلوان على أهمية وجود رؤية وظهير فكرى وراء عملية التطوير توجه العمل داخل المنظومة ، فمصر من الدول التى تفتقد إلى هذا النوع من الرؤى ، ففى سنة ١٩٩٠ حدث تطوير لنظام الثانوية العامة ثم تغير هذا النظام مع تغير المسئول عن التعليم ، ولابد أن يرتبط التعليم بالتنمية لا بالمسئول لما له من خطورة على الواقع الاقتصادى المصرى من ركود وتضخم ، وأكد سيادته على أهمية تمهيد التعليم النظرى أو العام بإعطائه جرعة من التعليم قبل المهنى داخل المدرسة الثانوية لنتجه نحو ما اتجه إليه الغرب والدول الشرقية من تعليم شامل يجمع بين العام والمهنى يؤهل الطالب لدخول الجامعة وأيضا سوق العمل ونحن فى مصر نفتقد إلى هذا النوع من التعليم .

أما الدكتورة آمال صادق نائب رئيس جامعة حلوان سابقا وعضو المجلس القومى للتعليم فتطالب بتوجيه الجهد لتحسين نوعية التعليم من المبنى المدرسى إلى المنهج أى الأجهزة اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية والبرامج المتطورة – إذا كانت هناك نية للتطوير – وأن يتاح الكمبيوتر بجميع المدارس وفى كل المحافظات والقرى والنجوع وأخيرا تشير سيادتها إلى مشكلة الدروس الخصوصية قائلة :لقد تم عمل دراسة على حى عين شمس – وهو من الأحياء المتوسطة – وأوضحت أن متوسط ما تنفقه الأسرة حوالى ٦٠٠ جنيه شهريا على الطالب سواء كان فى الثانوى العام أو غيره من مستويات التعليم والأدهى من ذلك أن الدروس الخصوصية تسربت إلى الجامعة والكليات العملية والنظرية وأصبحت مشكلة وسبة فى جبين المعيدين والمدرسين ممن فقدوا الضمير والأمانة العلمية

ويضيف السيد إبراهيم البابلى ناظر ثانوى قائلا : لقد أصبح التركيز المبالغ فيه على درجات الامتحان سببا فى أن يفقد الطالب الشعور بمعنى النجاح والتفوق وقيمة الإنجاز حيث لم يحقق بما حصل عليه من درجات تطلعاته وطموحاته وأدى ذلك إلى انتشار ظاهرة الغش وتسرب أسئلة الامتحانات واستفحال خطر وبشاعة الدروس الخصوصية والمفروض البحث عن وسيلة جديدة لتقييم الطلاب .

ونكتفى بهذا القدر من الآراء ولنا عودة لاستكمالها فى القريب إن شاء الله .



التكنولوجيا الحديثة والجديد فى الأمن الصناعى

الوقاية من مخاطر المبيدات

المبيدات تشمل مبيدات الحشرات والديدان والقوارض والأعشاب والفطريات والقواقع والبكتريا وغير ذلك . . وترجع خطورتها وأهميتها إلى أنها لاتقتصر على العاملين فى إنتاجها أو رشها بل هى تصيبنا جميعا لأنها تلوث البيئة من التربة والهواء والماء والأسماك والحيوانات بلحومها وألبانها والفاكهة فتصلنا كلها ملوثة بمواد تسبب إصابات الجلد والصدر والجهاز العصبى والسرطان.

أما عن احتياطات السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة والجمهور الذين قد يتعرضون لمخاطر المبيدات نتيجة للاستعمال العشوائى لها ونتيجة لعدم الوعى الشائع فى البلاد المتخلفة والتى تفتقر أيضا إلى الاهتمام بحقوق الإنسان والاهتمام بصحة الملايين من البؤساء العاملين فى مجال الزراعة ورش المبيدات . . كما ينقص هذه الدول وجود تشريعات تحرم ماثبت خطورته البالغة من مبيدات ، كما ينقصها أيضا وجود أبحاث تلاحق كل جديد مما يتم تصنيعه لإثبات مدى خطورته ومنع استعماله إلا بعد الانتهاء من هذه الأبحاث ، وهذا كله يتم فى الدول المتقدمة فقط . . كما تستلزم احتياطات الوقاية عدم نقل المبيدات فى عربات بها أى مواد غذائية ، وأن تكون أوعية المبيدات جيدة الإغلاق وغير سهلة التحطم ومسجل عليها بطاقات تعريف باسمها التجارى والعلمى واسم الشركة المنتجة واسم المورد والمعبأ وكذلك التعليمات الصحيحة لاستعمال المبيدات وطرق الاستخدام الآمن وملابس الوقاية ، وأن يسجل بهذه البطاقات أيضا أعراض التسمم بالمبيد وطرق الإسعافات الأولية اللازمة .

أما عن احتياطات التخزين للمبيدات فإنه يجب ألا يدخل أى شخص إلى مخازنها إلا المسئولين فقط ، وأن يتم إبعاد المبيدات تماما عن الأطفال ، وإذا كانت إعادة التعبئة تتم داخل المخازن ، فإنه يجب أن تكون جيدة الإضاءة ، وجيدة التهوية وجيدة النظافة ، وأن يكون بها تسهيلات للاغتسال والاستحمام وألا يتم بها تناول مأكولات أو مشروبات . . ويجب عند تصميم المخزن الخاص بالمبيدات أن نتذكر أن بعضها قد يتفاعل مع كيماويات أخرى أو مع الهواء مثل أملاح السيانيد.

أما عن استخدام المبيدات فيجب أن يتم توعية وتدريب العاملين فى هذا المجال على كيفية الاستخدام الآمن وخطورة كل مادة وطرق امتصاصها فى الجسم وأعراض التسمم وكيفية إسعافه ، وكذلك الملابس الواقية وكيفية صيانتها وكيفية تجنب تلوث المحاصيل الأخرى والأطعمة وموارد المياه بالمبيدات .

أما عن خلط المبيدات لإعدادها للاستعمال فهى أخطر مرحلة ولذلك يلزم قصرها على بعض الرجال المختارين بعناية وأن نمدهم بتسهيلات لمنع التلوث المفاجئ وكذلك نمدهم بملابس الوقاية . . هذا إلى جانب وقاية هؤلاء العاملين بإبعادهم إبعادا مكانيا وإبعادا زمنيا عن مصدر الخطر ، أما الإبعاد المكانى فهو البعد بقدر الإمكان عن مصدر انبعاث المبيد وأما الإبعاد الزمانى فهو تحديد ساعات العمل خصوصا فى المبيدات التى لا يتخلص منها الجسم بسرعة وإنما يمتصها بسرعة أكبر ويتراكم بذلك تأثيرها ، كما يجب تغيير طريقة رش المبيدات فى الحقول مابين طريقة الرش الجوى بالطائرات والرش الأرضى لأن الرش الهوائى ذو خطورة عالية على الطيارين والملاحظين للرش فى الحقول ممن يرفعون الأعلام لتحديد أماكن الرش للطيارين ، فهؤلاء يجب عدم دخولهم لتلك المناطق أثناء وبعد الرش وأن تستبدل بهم أعلام أو بالونات ثابتة . . كما قد يتعرض الطيارون لإصابة العين أو تراكم المبيد على أحذيتهم وملابسهم خصوصا إذا أعادوا الرش فى نفس المكان السابق ، كما يجب عدم دخول الفلاحين إلى الحقول المرشوشة أو جمع المحصول إلا بعد مرور وقت كاف لتقليل تأثيرات المبيدات . . وعموما يجب عدم تعرض الأطفال والحوامل للمبيدات سواء فى مصانع إنتاجها أو أماكن رشها وإبعاد السكان المجاورين عند القيام برش البساتين والحقول..

ويجب تزويد العمال فى صناعة المبيدات أو خلطها بوسائل الغسيل والاستحمام وغسيل ملابس العمل واستبدالها عند الخروج من العمل بملابس نظيفة وألا تترك مسألة النظافة الصحية هذه للعمال ليقوموا بها فى منازلهم ، بل إنه نظرا لتأثير المبيدات على البيئة العامة إلى جانب تأثيراتها على بيئة العمل فإنه يجب إمداد الفلاحين فى الحقول بوسائل للاغتسال والاستحمام وعدم تركهم يستحمون فى الترع والأنهار حتى لا تتلوث المياه والأسماك والماشية وبالتالى ألبانها ولحومها وكلها تتلوث أصلا برش المبيدات ..

ويجب أن يتم توفير الرعاية الطبية والإسعافات الأولية مثل مادة **"الأتروبين"** التى تستخدم كمضاد للتسمم بالمبيدات العضوية الفسفورية ، وأن يتم تعريف الأطباء المجاورين لأماكن رش المبيدات بطبيعة هذه المواد الكيماوية وآثارها ومضاداتها إن كانت موجودة ، وأن يتم تزويد هؤلاء الأطباء بوسائل التشخيص للتسمم بالمبيدات مثل التحليل البسيط باستخدام أوراق الاختبار لتحديد مستويات **"الكولين استرين"** ويجب إجراء الفحص الطبى والتحاليل للعمال المعرضين فى صناعة وتعبئة المبيدات للتلوث والذين يجب عند اختيارهم مسبقا لمثل هذه الأعمال أن يتم اختيار الأكثر ذكاءً والأكثر اهتماما بالصحة العامة والنظافة الشخصية والأكثر احساسا بالمسئولية . .

وخلاصة القول هى أن التوعية والتثقيف على جميع المستويات هى أهم ركيزة للحصول على أكبر عائد اقتصادى وإنسانى .

د. صلاح عدس



صرف المتجمد المترتب على عدم دستورية المادة ١١ من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ لايسرى عليه مبدأ التقادم



• لايسرى التقادم إذا وجد مانع ولو كان أدبيا

بقلم :
عبد الحليم القاضى

حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى فيما تضمنه من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق فى الحالة المنصوص عليها فى البند الخامس من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وقد نشرت مجلة العمل فى عددها رقم ٤٥٧ الصادر فى يونيه ٢٠٠١ نص هذا الحكم الذى صدر يوم السبت ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٠ الموافق ١١ جمادى الآخر عام ١٤٢١هـ فى القضية رقم (١) لسنة ١٨ قضائية دستورية .

وقد أشرنا إلى التعليمات التى صدرت عن صندوق التأمين على العاملين فى الحكومة ، وتقضى بأن يتم الصرف آليا فى حالات الأحياء اعتبارا من معاشات نوفمبر ٢٠٠٠ أى اعتبارا من الشهر التالى لصدور الحكم ، **أما عن الفترة السابقة فيراعى الآتى:**

١-ضرورة تقديم طلب من صاحب المعاش لصرف المتجمدات

٢-مراعاة أن يكون صرف المتجمد عن خمس سنوات فقط السابقة على تاريخ تقديم الطلب .

وكان تعليقنا على هذه التعليمات مايلى:

١-اقتصار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا على الأحياء فقط الذين لم ينتفعوا بالزيادات التى قررها الحكم .

وتساءلنا:ماذا عن أسر المتوفين الذين لو كانوا أحياء لاستفادوا من حكم المحكمة، ولماذا يحرمون من الحصول على الزيادات المشار إليها؟.

٢-إن التعليمات اشترطت أن يقدم صاحب المعاش طلبا لصرف المتجمد ، واقترحنا صرف المتجمد دون طلب من صاحب المعاش ، وهناك سابقة فى هذا الشأن إذ صرف الصندوق الزيادة من أول نوفمبر عام ٢٠٠٠ دون تقديم طلب..

٣-إن التعليمات قررت صرف المتجمد عن الخمس سنوات السابقة على طلب صرف المتجمد هادفة من وراء ذلك تضييق مجال تطبيق الحكم ، وطالبنا بأنه لامجال لتطبيق مبدأ التقادم فى هذا الشأن ، وينبغى صرف المتجمد من تاريخ حكم البند (٢) من المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

ثم أصدر صندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والقطاع الخاص التعليمات رقم (٣) بشأن قواعد تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البند(٢) من الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، **وقد جاء بها مايلى:**

تقضى المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى بأن"تزاد المعاشات التى تستحق اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ فى إحدى الحالات الآتية:

١-بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة(١٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

٢-الحالة المنصوص عليها فى البند(٥) من المادة (١٨) المشار إليها متى كانت سن المؤمن عليه فى تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر.

٣- استحقاق معاش العجز الجزئى الناتج عن إصابة عمل غير منهى للخدمة متى توافرت إحدى حالات الاستحقاق المنصوص عليها فى البندين السابقين.

وتحدد الزيادات وفقا للآتى:

١٠٪ بدون حد أقصى أو أدنى

١٠٪ بحد أقصى مقداره ٦ جنيهات شهريا وبحد أدنى ٣ جنيهات شهريا

٩جنيهات . . إلخ

هذا وقد توقف العمل بالمادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧لسنة ١٩٨٧ المشار إليه اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ وذلك بصدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ الذى وحد الزيادات السابقة فى زيادة واحدة بواقع ٢٥٪ من المعاش الأساسى بحد أدنى عشرين جنيها وحد أقصى خمسة وثلاثين جنيها .

وحيث إنه بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٩ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١ لسنة ١٨ق دستورية بعدم دستورية نص البند(٢) من الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنته من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه خمسين سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق فى الحالة المنصوص عليها فى البند (٥) من المادة(١٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، وقد تم نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢١.

وحيث ورد للصندوق بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ كتاب وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٦٨٨ المؤرخ فى ٢٠٠١/٢/١٥ مرفقا به صورة من المذكرة رقم ٣٨ المؤرخة فى ٢٠٠١/٢/١٤ المعتمدة من الدكتورة الوزيرة بشأن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص البند(٢) من الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى .

لذلك وفى ضوء ماتقدم يتعين فى تنفيذ الحكم مراعاة الآتى:

١-أن تنفيذ الحكم يقتضى زيادة المعاشات المبكرة المستحقة وفقا للبند(٥) من المادة١٨ من قانون التأمين الاجتماعى بقيمة الزيادات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وذلك دون التقيد ببلوغ المؤمن عليه سن الخمسين فى تاريخ طلب صرف المعاش، وذلك اعتبارا من أول الشهر

التالى لتاريخ نشر الحكم أى اعتبارا من ٢٠٠٠/١٠/١ .

٢- يتم تنفيذ الحكم بالنسبة لأصحاب المعاشات المبكرة المستحقة خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ وحتى ١٩٩٢/٦/٣٠ الذين كانت سنهم أقل من الخمسين فى تاريخ طلب صرف المعاش وهو المجال الزمنى للعمل بحكم المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المشار إليها قبل إلغائها بالمادة السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢.

٣- تم تعديل المعاشات المبكرة التى استحقت خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ وحتى ١٩٩٢/٦/٣٠ على الحاسب الآلى بإضافة هذه الزيادات وآثارها على الزيادات الدورية التالية وذلك اعتبارا من صرف دورى معاشات شهر ديسمبر ٢٠٠٠.

٤-يقوم المكتب المختص بصرف الزيادات المستحقة عن شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ٢٠٠٠ باستخدام الكشوف المعدة لذلك بواسطة قطاع الحاسب الآلى.

٥-بالنسبة لصرف متجمد الزيادات عن الأشهر السابقة على ٢٠٠٠/١٠/١ فإنه يراعى الآتى:-

أ-ضرورة تقديم طلب من صاحب المعاش المبكر الذى استحق خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ وحتى ١٩٩٢/٦/٣٠ أو المستحقين عنه لصرف هذه المتجمدات.

ب-يتلقى مكتب الهيئة المختص الطلبات ويقوم بقيدها بسجل الوارد العام مع إثبات رقم وتاريخ الورود عليها وتسليم مقدم الطلب إيصالا مبينا به رقم وتاريخ الورود .

ج- تحدد قيمة المتجمد المستحق الصرف بمراعاة تطبيق أحكام التقادم الخمسى المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى والتى تنص على أنه"يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المبانى والأراضى الزراعية ومقابل الحكر وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات"

وعلى ذلك فإنه يتم صرف الزيادات عن الأشهر السابقة على ٢٠٠٠/١٠/١ التى لم يمض على تاريخ استحقاقها خمس سنوات فى تاريخ تقديم طلب الصرف

د-يقوم المختصون بالمكتب باستخراج وصرف المتجمد المستحق لكل صاحب معاش أو المستحقين عنه وفقا للقواعد سالفة الذكر آليا باستخدام الوظيفة رقم ٩ من الوظيفة رقم ٤٦ بنظام المزايا التأمينية .

وتعليقنا على هذه التعليمات مايلى:

(أولا): بالنسبة لضرورة تقديم طلب من صاحب المعاش المبكر أو المستحقين عنه لصرف متجمد الزيادات عن الأشهر السابقة على ٢٠٠٠/١٠/١ فالمعروف أنه لاعلم للكافة بهذه التعليمات ، **ويقتضى الأمر القيام بحملة إعلامية قوية عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحف اليومية لتنبيه من له مصلحة فى سرعة تقديم الطلب ، أو الاستغناء عن تقديم الطلب خصوصا أنه تم صرف الزيادة بدون تقديم طلب اعتبارا من شهر نوفمبر ٢٠٠٠.**

(ثانيا): بالنسبة لتطبيق مبدأ التقادم بخمس سنوات المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى نقول إنه لامجال للأخذ بمبدأ التقادم إذ إن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تعتبر مانعا قانونيا يحول بين صاحب المعاش والمستحقين عنه وبين رفع الدعوى للمطالبة بكامل التعويض ومن شأنه وقف التقادم ، وإذ حكمت المحكمة الدستورية العليا فى عام ٢٠٠٠ بعدم الدستورية ، فلا يبدأ سريان التقادم إلا اعتبارا من تاريخ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، ولما كان ذلك ، وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى تنص على أنه"**لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا**" مفاده -وعلى ماورد بالأعمال التحضير للقانون المدنى- أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم كلما استحال على صاحب الحق ماديا أو قانونيا أن يطالب بحقه ، فهو يقف بالنسبة لكل صاحب حق حال بينه وبين المطالبة بحقه قوة قاهرة .

هذا ماحكمت به محكمة النقض(الدائرة المدنية) فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٢٣٩٣ لسنة ٦١ ق ، وكذلك حكم محكمة النقض الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية فى الطعن المعتبر فى جدول المحكمة برقم ٣٦٨٧ لسنة ٥٨ ق.

لماذا هذا الموقف ؟!

إن موقف وزارة التأمينات فى هذا الشأن موقف عجيب ، إذ إنها بهذا الأسلوب تجبر أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم باللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم ، فكيف تقف الوزارة موقف المتعنت فى أداء الحقوق التأمينية التى من أجلها أنشئت لحماية المؤمن عليهم وأسرهم ، وهى لاتهدف للربح ، فإذا كانت تخشى على أموال التأمينات الاجتماعية فعليها أن تطالب القطاع العام بالديون المستحقة عليه والتى تصل إلى نصف مليار جنيه وعليها أيضا أن تطالب أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص بالديون المستحقة عليهم والتى تجاوز مليارى جنيه ، وأخيرا تطالب دور الصحف بالديون المستحقة عليها وتجاوز ثلاثمائة مليون جنيه ، هذا بخلاف الأموال التى تضيع عليها بسبب إفلاس بعض أصحاب الأعمال دون الدخول فى التفليسة ، وعدم متابعة أصحاب الأعمال الذين تضيع عناوينهم ولا تستطيع متابعتهم .

ثم نأتى إلى نقطة هامة وهى أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ حلت محلها المادة السابقة من القانون رقم ٣٠ لسنة١٩٩٢ التى تنص على أن "تزاد المعاشات التى تستحق اعتبارا من١٩٩٢/٧/١ فى إحدى الحالات الآتية:

١-...........................

٢- الحالة المنصوص عليها فى البند ٥ من المادة ١٨ المشار إليها متى كانت سن المؤمن عليه فى تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر.

٣-...........................

وتحدد الزيادة بنسبة٢٥٪ من المعاش بحد أدنى مقداره عشرون جنيها شهريا وبحد أقصى مقداره خمسة وثلاثون جنيها شهريا!.

وجاء فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة مايلى:-

ويلغى نص المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة١٩٧٥ المشار إليه، وكذا أحكام الزيادات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٦١ لسنة ١٩٨١ زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى و١١٦ لسنة١٩٨٢ بتقرير إعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين و٩٨ لسنة١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار إليها بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه".

معنى ذلك أن تعديل المادة ١١ بالقانون رقم٣٠ لسنة١٩٩٢ قد حل محل نص المادة ١١ التى حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريتها .

وإن هذا الحكم يمتد إلى هذا التعديل وبالتالى يعتبر أى تعديل غير دستورى والقول بغير ذلك بأن يكون تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للمعاشات المبكرة المستحقة خلال الفترة من١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ وهو المجال الزمنى للعمل بحكم المادة المشار إليها قبل إلغائها بالمادة السابقة من القانون رقم ٣٠ لسنة١٩٩٢ يتعارض مع حكم المحكمة الدستورية العليا إذ يخص من خرجوا إلى المعاش فى الفترة من١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ بمزايا يحرم منها من تقاعد مبكرا بعد سريان القانون رقم٣٠ لسنة١٩٩٢ وهذا يخالف المواد ١٧، ٣٤، ٤٠ من الدستور.

وتخلص من ذلك أنه إذا كانت المادة ١١ من القانون رقم١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ألغيت بحكم المحكمة فإنه بالتالى واستنادا على حيثيات حكم المحكمة الدستورية العليا فإن تعديلها بالقانون رقم٣٠ سنة١٩٩٢ غير دستورى.

التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى

● مشكلة تسوية حقوق المؤمن عليه التأمينية عند خضوعه لأكثر من قانون

يغطى نظام التأمين الاجتماعى فى مصر ٤قوانين أساسية هى القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته والخاص بالتأمين على العاملين لدى الغير سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص ، والقانون رقم١٠٨ لسنة١٩٧٦ وتعديلاته والخاص بالتأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، والقانون رقم٥٠ لسنة١٩٧٨ وتعديلاته والخاص بالتأمين على العاملين بالخارج، والقانون رقم١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعى على العمالة غير المنظمة التى لم تشملها القوانين السابقة .. هذا بالإضافة للقانون رقم٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته بإصدار قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة وقانون المعاشات القضائية .

ولكل من هذه القوانين نظامه الخاص به سواء فى نسب الاشتراكات أو المزايا التى يحققها هذا القانون وكيفية الانتفاع بها ولن تجد مشكلة عند تسوية الحقوق التأمينية للمؤمن عليه طالما أنه كان خاضعا لإحدى هذه القوانين من البداية للنهاية .. لكن المشكلة تظهر وبوضوح عندما يكون المؤمن عليه عند انتهاء خدمته وبلوغه سن المعاش قد خضع لأكثر من قانون للتأمين الاجتماعى

■ **عبده مصطفى**

مثلا إذا كان خاضعا فى بداية عمله للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ثم خضع للقانون١٠٨ كصاحب عمل أو القانون ٥٠ الخاص بالعاملين بالخارج ينظم كيفية حساب الحقوق التأمينية فى هذه الحالات قرار رئيس الجمهورية رقم٦٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن القواعد التى تتبع فى حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعى ، وتسرى أحكامه على حالات انتقال المؤمن عليه من مجال تطبيق أحد قوانين التأمين الاجتماعى إلى مجال تطبيق قانون آخر من هذه القوانين **وتتم تسوية التعويضات والمعاشات على النحو التالي:**

-إذا لم يكن المؤمن عليه قد اكتسب حقا فى المعاش وقت انتقاله للخضوع للقانون الآخر فتحدد حقوقه التأمينية على أساس سبب الاستحقاق وفقا للقانون الأخير ، **ويراعى فى تسويتها** الآتي:

-إذا كان مجموع مدد الاشتراك وفقا لجميع القوانين التى خضع لها لاتعطيه الحق فى المعاش يحسب له تعويض دفعة واحدة عن كل مدة من مدد الاشتراك على حدة وفقا لأحكام القانون الخاص بها ويصرف له مجموع التعويضات مضافا إليه المبلغ الإضافى المستحق عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء كل مدة حتى تاريخ استحقاق صرف التعويضات وفقا للقانون الأخير.

-إذا كان مجموع مدد الاشتراك يعطيه الحق فى معاش وكان سبب الاستحقاق لغير العجز أو الوفاة فيحسب المعاش عن مجموع مدد اشتراكه باعتبارها وحدة واحدة وبمراعاة نسب الحساب المنصوص عليها فى القانون الخاص بكل مدة وعلى أساس متوسط أجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك .

-إذا توافرت شروط استحقاق معاش العجز أو الوفاة فيحسب المعاش وفقا لأحكام آخر قانون معامل به عن مجموع مدد الاشتراك باعتبارها وحدة واحدة ، وبمراعاة نسب الحساب المنصوص عليها فى القانون الخاص بكل مدة وعلى أساس أجر تسوية المعاش عن المدة الأخيرة أو متوسط أجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك أيهم أصلح له .

-إذا كان المؤمن عليه قد اكتسب حقا فى المعاش عن مدة أو مدد اشتراك سابقة على اشتراكه بالقانون الأخير، ولم يطلب صرف هذا المعاش حتى تاريخ استحقاق الصرف وفقا للقانون الأخير، **يسوى معاشه كما يلي:**

-إذا كان سبب الاستحقاق وفقا للقانون الأخير لغير العجز أو الوفاة يحسب المعاش على أساس متوسط المتوسطات .

-إذا كان سبب الاستحقاق وفقا للقانون الأخير العجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس دخل تسوية المعاش عن المدة الأخيرة أو متوسط المتوسطات أيهما أصلح له

خلاصة القول أن يراعى عند تطبيق أحكام هذا القرار:

-اعتبار مدة الاشتراك فى القوانين المشترك عنها وحدة واحدة إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

-تطبيق أحكام آخر قانون معامل به المؤمن عليه أى تعامل الحالة معاملة القانون الأخير فإذا كان المؤمن عليه له مدة اشتراك فى القانون٧٩ لسنة ٧٥ ثم انتقل للخضوع للقانون١٠٨ كصاحب عمل وبلغ السن أو استحق الصرف فى ظل القانون الأخير طبق عليه القانون الأخير مما يترتب عليه الآتي:-

-يحرم من الانتفاع بمزايا التأمين الصحي

-يحرم من الانتفاع بنظام الاستبدال والقروض.

مشكلة أخرى خطيرة ظهرت من التطبيق الفعلى لهذا القرار وهى حالة المؤمن عليه الذى كان خاضعا للقانون٧٩ لسنة ٧٥ وانتقل للخضوع للقانون ١٠٨ كصاحب عمل وكان مستحقا معاشا وفقا للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ ، وبلغ سن الستين ولم يتقدم بطلب لصرف المعاش وفقا لهذا القانون ، واستمر فى الاشتراك وفقا لقانون أصحاب الأعمال حتى بلغ الخامسة والستين ، تاريخ استحقاق معاش الشيخوخة وفقا لقانون أصحاب الأعمال ، فى هذه الحالة يحدث الآتي:-

يتم حساب معاشه وفقا للقانون ١٠٨ سنة ١٩٧٦ كصاحب عمل عن مجموع المدتين باعتبار الحالة مستحقة وفقا للقانون الأخير .

-يفقد المؤمن عليه فى هذه الحالة حق الحصول على معاش المدة المشترك عنها وفقا للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ منذ بلوغه سن الستين وحتى سن ٦٥ سنة(معاشه ٥سنوات كاملة) وبما يطرأ عليه من زيادات .

-تقل قيمة المعاش عند تسويته بهذه الطريقة عما لو كان قد تمت تسويته بالطريقة الأولى ويصل المعاش إلى ثلث قيمة المعاش المستحق .

ويقول محمد طوبال خبير

التأمين الاجتماعي: إنه اعتبار من ١٩٨٤/٤/١ بدأ الاتجاه لتوحيد التشريعات التأمينية وبدأ ذلك بإلغاء تمويل الاحتياطى بين القوانين ٧٩ ، ١٠٨ ، ٥٠ كما ألغيت المادة ٣٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ **والتى كانت تنص على :**

لماذا ألغيت المادة؟

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب تقسيم مدة اشتراكه فى التأمين - عند تقدير معاشه أو تعويضه-الى مدد منفصلة وذلك إذا تفاوتت فيها الأجور التى أديت عنها الاشتراكات ، ويشترط لانتفاع المؤمن عليه بذلك ألا تقل المدة المطلوب حسابها منفصلة عن ثلاث سنوات وأن تجاوز نسبة التفاوت فى الأجر فى نهاية كل مدة ١٥٪ من الأجر ولايجوز للمؤمن عليه طلب تقسيم مدة اشتراكه فى التأمين إلى أكثر من ثلاث فترات .

ويحسب المعاش أو التعويض عن كل فترة من الفترات المشار إليها فى الفقرة السابقة على أساس الأجر المنصوص عليه (المتوسط للأجر الشهري) ويربط المعاش النهائى أو يحدد التعويض بقدر مجموع المعاشات أو التعويضات المستحقة عن مجموع الفترات مع مراعاة الحد الأقصى الرقمى **منسوبا إلى ناتج الآتي:-**

- يضرب كل متوسط فى مدته ويجمع الناتج

- يقسم الناتج السابق على مجموع المدد

ويجوز للمستحقين عن المؤمن عليه الإفادة من أحكام هذه المادة .

كما صدرت المادة ٣٨ من القانون مبلغ الاحتياطى للمعاش الذى يمول ، وقد تم إلغاء هذه المواد واستحدثت المادة ٣٩ **والتى تقرر مايلي:-**

المادة البديلة

يفترض عدم انتهاء خدمة المؤمن عليه فى حالة انتقاله من أحد القطاعات التابعة لأحد صندوقى التأمينات إلى قطاع يتبع الصندوق الآخر ، ولو كان صاحب حق فى معاش عن المدة الأولى وتسوى حقوقه التأمينية عند انتهاء خدمته كما لوكانت مدة اشتراكه جميعها فى صندوق واحد .

ويلتزم الصندوق الذى يتبعه فى تاريخ انتهاء خدمته بمستحقاته عن جميع مدة اشتراكه فى التأمين ويتحمل كل صندوق بنصيبه فى المعاش أو التعويض أو المكافأة بنسبة المدة التى قضاها المؤمن عليه فيه إلى مدة الاشتراك الكلية ويؤدى الصندوق الأول القيمة الرأسمالية لنصيبه فى المعاش إلى الصندوق الآخر مقدره وفقا للجدول المحدد بالقرار الوزارى .

وتدخل ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين المدد التى أدى المؤمن عليه عنها اشتراكا وفقا لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو وفقا لقانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ .

وتحدد قواعد ضم المدد المشار إليها وكيفية حسابها فى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات وهو ما أدى إلى صدور القرار الجمهورى رقم٦٢ لسنة ١٩٨٦ .

حل المشكلة

ويرى محمد طوبال أن حل هذه المشكلة يكمن فى إعادة الحق للمؤمن عليه فى حساب مدد اشتراكه فى هذه القوانين كمدد منفصلة إذا كان ذلك أفضل له وإعطائه الحق فى التمتع بمزايا التأمين الصحى إذا كانت له مدة اشتراك فى القانون ٧٩ تعطيه الحق فى المعاش .

حتى وإن كان القانون الأخير المعامل به هو القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن أصحاب الأعمال أو القانون رقم٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن التأمين على العاملين فى الخارج .

تسويات ودية لحل المنازعات وشكاوى العمال الجماعية

"بقية"

الجمعية العمومية لاتحاد العاملين المساهمين لاعتماد ميزانيته وصرف مستحقاتهم من أرباح الأسهم المملوكة .

ببحث الموضوع ومتابعته مع إدارة الشركة تم حل المشكلة وأزيلت أسباب الشكوى .

- شكوى العاملين بشركة الدلتا الصناعية"ايديال" وعددهم (٧٠) عاملا والتى يتضررون فيها من خفض حافز الإنتاج الشهرى مما أدى إلى تجمعهم داخل مقر مصنع مدينة نصر .

ببحث الموضوع ومتابعته أمكن تسويته وديا واستجابت إدارة الشركة لمطالب العاملين ، وتم احتواء الموقف وتم توعية العاملين باتباع القنوات الشرعية والالتزام بالقوانين واللوائح المقررة والوضع الحالى بالشركة مستقر وبذلك أزيلت أسباب الشكوى .

- شكوى العاملين بشركة قنالكترون وعددهم(٢٤٥) عاملا والتى يتضررون فيها من عدم صرف مستحقاتهم .

ببحث الموضوع ومتابعته مع كافة الجهات المعنية ومن خلال العديد من الاجتماعات التى عقدت بمقر ديوان عام الوزارة . . تم تسوية موقف كافة العاملين بالشركة وصرف مستحقاتهم المالية الخاصة بخروجهم على المعاش المبكر وتسوية أوضاعهم مع الشركة وبذلك تحققت مطالب العاملين بالشركة والوضع حاليا مستقر.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد استلزم الوصول إلى تسويات ودية فى المشاكل المشار إليها بعاليه ، وإجراء التفاوض المباشر بين السيد الوزير والمنظمات النقابية وأصحاب الأعمال

عقود واتفاقيات العمل الجماعية

تقوم الوزارة ببحث ودراسة وقيد عدد من عقود واتفاقيات العمل الجماعية المبرمة بين أصحاب الأعمال والمنظمات النقابية المعينة للتأكد من مطابقتها لأحكام تشريعات العمل وأنها تحقق شروط وظروف عمل أفضل للعاملين ومزايا عينية ونقدية أكثر سخاء لهم مما تقرر بتشريعات العمل لإصباغ الصفة القانونية والإلزامية على تلك العقود والاتفاقيات وذلك وفقا لأحكام المادة ٨٣ من قانون١٣٧ لسنة ١٩٨١ وفى هذا الإطار قامت الوزارة بمراجعة واعتماد عدد من الاتفاقيات الجماعية استفاد منها حوالى (٢٥٠٠٠) عامل عدد خمسة وعشرون ألف عامل على مستوى الجمهورية .

هذا بالإضافة إلى الاتفاقية الجماعية بشأن تقرير علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص بنسبة ١٠٪ من أجورهم فى ٢٠٠١/٦/٣٠ اعتبارا من ٢٠٠١/٧/١ استفاد منها حوالى سبعة ملايين عامل بكافة القطاعات

الشكاوي الفردية

تقوم الوزارة من خلال ممارستها لهذا النشاط مركزيا وعلى مستوى مديريات القوى العاملة المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية ببحث الشكاوى الفردية بين أصحاب الأعمال والعمال والعمل على تسويتها وديا وإزالة أسبابها بما يحقق مصالح الطرفين وتوفير مناخ ملائم للعمل الإنتاجي.

وفى هذا الإطار قامت الوزارة ببحث ودراسة حوالي(٩٩١٦) شكوى فردية خلال الستة أشهر الماضية وقد تمكنت الوزارة من تسوية حوالي٨٠٪ منها وديا وأحيلت باقى الشكاوى إلى القضاء للفصل فيها .

إعانات عاجلة

واستكمالا للجهود المبذولة لمواجهة مشكلات العمل والعمال فى تلك المرحلة تقوم الوزارة بصرف إعانات عاجلة للعاملين فى المنشآت التى تتوقف لظروف اقتصادية طارئة من خلال مبالغ تقوم الوزارة بتحويلها للنقابات العامة المعينة إلى جانب بحث حالات العاملين فى ضوء لائحة الصندوق الخاص بمواجهة حالات التوقف الطارئ لبعض المنشآت وعدم صرف أجور العاملين بها .

الملامح الأساسية للمشتغلين فى القطاع الخاص

القطاع الخاص هو عصب الاقتصاد الوطنى ، ويمثل الاستثمار فيه ، الحجم الأكبر من رأس المال المستثمر لجميع قطاعات الدولة، وبالتالى يصبح القطاع الخاص هو القطاع القادر على استيعاب العدد الأكبر من جملة المشتغلين.

وتشير نتائج التعداد العام الأخير للسكان الذى أجرى عام ١٩٩٦ إلى أن النسبة الغالبة من المشتغلين يعملون بالقطاع الخاص ، حيث يصل عددهم عشرة ملايين و٣٣٧ ألفا من جملة المشتغلين المصريين ، البالغ عددهم ١٥ مليونا و٦١٢ ألفا، يمثلون مايقرب من ثلثى إجمالى عدد المشتغلين(٦٦,٢٪) ، منهم ملايين و٨٥ ألف مشتغل فى الحضر، و٦ ملايين و٢٥٢ ألفا فى الريف.

بقلم :

رفعت نصر عبد الغنى دويدار

خبير تخطيط القوى العاملة

ووكيل وزارة القوى العاملة سابقا

المشتغلون داخل وخارج المنشآت

من بين المشتغلين فى القطاع الخاص هناك من يعمل منهم داخل منشآت ، وآخرون يباشرون أعمالهم خارج المنشآت حسب طبيعة وموقع مايزاولونه من أعمال ، وتصل أعداد الذين يعملون داخل منشآتهم ثلاثة ملايين و٥٦٢ ألفا ، يمثلون حوالى ثلث جملة المشتغلين بالقطاع الخاص (٣٤,٥٪) .

أما المشتغلون بالقطاع الخاص خارج المنشآت ، فتصل أعدادهم إلى ستة ملايين و٧٧٤ ألفا ، ويقترب هذا العدد من ثلثى عدد المشتغلين بالقطاع الخاص (٦٥,٥٪) .

ويضم المشتغلون بالقطاع الخاص خارج المنشآت ، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم(١) المزارعون وعمال الزراعة والعاملين بالصيد(٦٥,١٪) من جملة المشتغلين بالقطاع الخاص خارج المنشآت) ، إلى جانب عمال التشييد والبناء ، وسائقى المركبات الآلية ، والمهن العادية، والحرفيين ، فضلا عن أصحاب المهن الأخرى(١٣,٥٪، ٤,٢٪ ، ٦,٩٪، ٤,٧٪ ، ٥,٦٪ على التوالى من مجموع العاملين بالقطاع الخاص خارج المنشآت)

جدول (١)

المشتغلون بالقطاع الخاص داخل وخارج المنشآت (١٥ سنة فأكثر) ، ١٩٩٦ (العدد بالألف)

القطاع الخاص داخل /خارج المنشآت	عدد المشتغلين	النسبة المئوية الي إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع الخاص	النسبة المئوية الي إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع الخاص خارج المنشآت
داخل المنشآت	٣ ٥٦٢	٣٤,٥	
خارج المنشآت	٦ ٧٧٥	٦٥,٥	
جملة المشتغلين بالقطاع الخاص	١٠ ٣٣٧	١٠٠,٠	
القطاع الخاص خارج المنشآت			
ـ المزارعون وعمال مزارع والعاملون بالصيد	٤٤٠٤	٤٢٠٦	٦٥,١
ـ عمال التشييد والبناء	٩١٦	٨,٩	١٣,٥
ـ حرفيون	٢٨٧	٢,٨	٤,٢
ـ سائقو المركبات الآلية ومن إليهم	٤٧٠	٤,٥	٦,٩
ـ المهن العادية وتشمل:	٣١٩	٣,١	٤,٧
الباعة الجائلون علي أختلاف أنواعهم			
ـ مهن أخري	٣٧٩	٣,٦	٥,٦
		٦٥,٥	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٦، جدول (٢٨)

المشتغلون بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي:

تشير بيانات الجدول رقم(٢) إلى أن عدد المشتغلين بالزراعة والصيد يصل ، على مستوى الجمهورية ، إلى أربعة ملايين و٦٩٩ ألف مشتغل يمثلون النسبة الأكبر (٤٥,٥٪) ، يليهم -ولكن بفارق كبير- المشتغلون بالصناعات التحويلية (١٤,٦٪) ثم المشتغلون بنشاط تجارة الجملة والتجزئة ، والتشييد والبناء بنسبة ١٢,٨٪ ، ١٠,٧٪ على التوالى ، ثم يأتى المشتغلون بالنقل والتخزين والاتصالات ، والوساطة المالية والعقارات وخدمات رجال الأعمال (٥,٥٪، ٤,٨٪) ثم المشتغلون بخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية(٣,١٪) ويأتى في ذيل القائمة، المشتغلون بأنشطة التعدين واستغلال المحاجر، الكهرباء، والغاز والمياه، والفنادق والمطاعم بنسبة ٣,٠٪ ، ٠,١٪ ، ١,٨٪ على التوالى .

وتختلف الصورة كثيرا عند مقارنة المشتغلين على مستوى كل من الحضر والريف.

ففى الحضر يتصدر المشتغلون فى الصناعات التحويلية (٢٢,٦٪) والمشتغلون بتجارة الجملة والتجزئة (٢٢,٩٪) ، بمجموع يصل داخل النشاطين إلى مليون و٨٥٩ ألفا يمثلون ٤٥,٥٪ من مجموع المشتغلين بالقطاع الخاص الحضرى ، ثم يأتى المشتغلون بالتشييد والبناء (١٥,٧٪) ، ثم المشتغلون بأنشطة النقل والتخزين والاتصالات(٨,٢٪) ، والوساطة المالية والعقارات وخدمات رجال الأعمال(٧,٢٪) والمشتغلون بخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية (٥,٨٪) والمشتغلون بالفنادق والمطاعم(٣,٥٪).

وإذا انتقلنا إلى تركيبة المشتغلين حسب النشاط الاقتصادى فى الريف فإننا نجد أن نشاط الزراعة والصيد يستوعب ثلثى المشتغلين فى القطاع الخاص الريفى أى ٦٧,٠٪ (أربعة ملايين و١٩٠ ألفا) وبعد المشتغلين بالزراعة يأتى المشتغلون بالصناعات التحويلية ، والتشييد والبناء ، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات ، والوساطة المالية والعقارات وخدمات رجال الأعمال بنسبة ٩,٤٪ ، ٧,٥٪ ، ٦,٢٪ ، ٣,٧٪ ، ٣,٢٪ على التوالى:

ويأتى فى ذيل قائمة المشتغلين بالقطاع الخاص الريفى المشتغلون بأنشطة خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية ، والمطاعم والفنادق ، والتعدين، والكهرباء والغاز والمياه بنسب ١,٥٪ ، ٠,٧٪ ، ٠,٢٪، ٠,١٪ ، ٠٪ .

جدول رقم (٢)

توزيع المشتغلين في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي ١٥ سنة فأكثر ، ١٩٩٦ (العدد بالألف)

أقسام النشاط الاقتصادي		الزراعة والصيد	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والاتصالات	الوساطة المالية والعقارات وخدمات رجال الأعمال	خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	أنشطة غير كاملة التوصيف	الجملة
حضر	عدد	٥٠٩	١٦	٩٢٣	٧	٦٤٢	٩٣٦	١٤٤	٣٣٦	٢٩٤	٢٣٥	٤٣	٤٠٨٥
	٪	١٢.٥	٠.٤	٢٢.٦	٠.١	١٥.٧	٢٢.٩	٣.٥	٨.٢	٧.٢	٥.٨	١.١	١٠٠.٠
ريف	عدد	٤١٩٠	١٠	٥٩٠	٥	٤٦٩	٣٨٨	٤٧	٢٢٩	١٩٨	٩١	٣٥	٦٢٥٢
	٪	٦٧.٠	٠.٢	٩.٤	٠.١	٧.٥	٦.٢	٠.٧	٣.٧	٣.٢	١.٥	٠.٥	١٠٠.٠
إجمالي الجمهورية	عدد	٤٦٩٩	٢٦	١٥١٣	١٢	١١١١	١٣٢٤	١٩١	٥٦٥	٤٩٢	٣٢٦	٧٨	١٠٣٣٧
	٪	٤٥.٥	٠.٣	١٤.٦	٠.١	١٠.٧	١٢.٨	١.٨	٥.٥	٤.٨	٣.١	٠.٨	١٠٠.٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٩٦ جدول ٣٤

المشتغلون بالقطاع الخاص حسب المهنة

يشير الجدول رقم (٣) الخاص بتوزيع المشتغلين بالقطاع الخاص حسب أقسام المهنة إلى أن المشتغلين بمهنة الزراعة والصيد يمثلون النسبة الغاية ٤٤.٤٪ (٤ مليون و٥٩٢ ألفا) من مجموع المشتغلين بالقطاع الخاص على مستوى الجمهورية، ويأتى الحرفيون فى المرتبة الثانية، بعد عمال الزراعة والصيد، ويأتى الحرفيون فى المرتبة الثانية، بعد عمال الزراعة والصيد ، ويمثلون خمس عدد المشتغلين بالقطاع (٢٠.٢٪) ويلى ذلك من حيث الأهمية العددية والنسبية على الترتيب عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات (٦.٧٪) ، والعاملون فى الخدمات ومحلات البيع (٦.٣٪) ثم الفنيون ومساعد والاخصائيين (٥.٦٪) ، ورجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين(٤.٥٪)،والأخصائيون أصحاب المهن العلمية(٤.٠٪) ، والقائمون بالأعمال الكتابية (٣.٨٪) ، وعمال المهن العادية(٣.٧٪) .

وإذا ما انتقلنا إلى المقارنة على مستوى الحضر والريف، فمن المشاهد كما يشير إلى ذلك الجدول رقم(٣) أن الخريجين يتصدرون المشتغلين فى القطاع الخاص الحضرى بنسبة ٣١.٠٪(مليونا و٢٦٨ ألفا، ويتوزع باقى المشتغلين بعد ذلك على بقية الأقسام المهنية على الترتيب التالى: المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد (١١.٧٪) ، العاملون فى الخدمات ومحلات البيع(١١.٤٪) ، عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات(٩.٦٪) ، رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون (٨.٥٪) الاخصائيون أصحاب المهن العلمية(٨.٣٪) ، الفنيون ومساعدو الاخصائيين(٧.٣٪)، عمال المهن العادية(٥.٨٪) ، ثم القائمون بالأعمال الكتابية(٥.١٪).

أما على مستوى الريف ، فنجد أن المزارعين وعمال الزراعة والعاملين بالصيد يمثلون مايقرب من ثلثى المشتغلين فى القطاع الخاص الريفى (٦٥.٨٪) بمجموع أربعة ملايين و١١٣ ألفا ، يليهم الحرفيون ومن إليهم (١٣.٢٪) ، ولا تتعدى نسبة جملة باقى المشتغلين فى الأقسام المهنية الأخرى ٢١.٠٪ من مجموع المشتغلين على الترتيب الآتى: عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات(٤.٧٪) ، الفنيون ومساعدو الاخصائيين(٤.٤٪) ، العاملون فى الخدمات ومحلات البيع (٣.٠٪) ، القائمون بالأعمال الكتابية(٢.٩٪) ، عمال المهن العادية(٢.٢٪) ، رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون (١.٩٪) ، ثم الاخصائيون أصحاب المهن العلمية(١.٣٪).

مشاركة المرأة في القطاع الخاص:

تميل المرأة إلى تفضيل العمل بالقطاع الحكومى، حيث لايحتاج العمل به إلى المجهود العضلى أو الشاق ، إلى جانب ساعات العمل فى الحكومة التى تمكنها من التوفيق بين حقها فى العمل وواجباتها نحو أسرتها ، ولذلك نجد أن ٥٨.١٪ من جملة المشتغلات يعملن بالقطاع الحكومى،

جدول رقم(٣)

المشتغلون المصريون فى القطاع الخاص ١٥ سنة فأكثر حسب الأقسام الرئيسية للمهن ، ١٩٩٦ (العدد بالألف)

الأقسام الرئيسية للمهنة		رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	الاخصائيون أصحاب المهن العلمية	الفنيون ومساعدو الاخصائيين	القائمون بالأعمال الكتابية	العاملون في الخدمات ومحلات البيع	المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد	الحرفيون ومن إليهم	عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات	عمال المهن العادية	الافراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهنة	الجملة
حضر	عدد	٣٤٧	٣٣٨	٣٠٠	٢٠٩	٤٦٥	٤٧٩	١٢٦٨	٣٩٣	٢٣٩	٤٧	٤٠٨٥
	٪	٨.٥	٨.٣	٧.٣	٥.١	١١.٤	١١.٧	٣١.٠	٩.٦	٥.٩	١.٢	١٠٠.٠
ريف	عدد	١١٦	٨٠	٢٧٨	١٨٣	١٩٠	٤١١٣	٨٢٣	٢٩٤	١٣٩	٣٥	٦٢٥٢
	٪	١.٩	١.٣	٤.٤	٢.٩	٣.٠	٦٥.٨	١٣.٢	٤.٧	٢.٢	.٦	١٠٠.٠
إجمالي الجمهورية	عدد	٤٦٣	٤١٨	٥٧٨	٣٩٢	٦٥٥	٤٥٩٩٢	٢٠٩١	٦٨٧	٣٧٨	٨٢	١٠٣٣٧
	٪	٤.٥	٤.٠	٥.٦	٣.٨	٦.٣	٤٤.٤	٢٠.٢	٦.٧	٣.٧	٠.٨	١٠٠.٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للتعداد العام للسكان ، ١٩٩٦ ، جدول (٣٤)

"البقية ص ٥٩"



إجازة بالعافية للصيف والاقتصاد

حرارة الصيف لم تعد كافية وحدها ، لإنعاش الأسواق ، وتحقيق العافية التى يتمناها الاقتصاد المصرى ، رغم معدل انفاق الأسر المصرية المتزايد فى الصيف والإجازة طلبا للإستجمام والعافية كذلك .

كانت الصين أول دولة فى العالم تستخدم الإجازات الاجتماعية لتنشيط الاقتصاد ، وقد حدث ذلك فى عام ٢٠٠٠ م حينما بدأت الأسواق فى الصين تعانى من بعض التباطؤ ، حيث قامت الحكومة بمنح العمال والموظفين إجازات إجبارية وجماعية ، لأن الدراسات التى توفرت للحكومة أثبتت أن الفرد ينفق خلال الإجازات ثلاثة أضعاف إنفاقه فى الأيام العادية.. وفى مصر يراهن الجميع على إجازات الصيف لتنشيط الأسواق التى يضربها الركود ، ومع بداية فصل الصيف يتنافس الجميع على الجنيهات (القليلة نسبياً) الموجودة فى حوزة الأسرة المصرية ، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال سيل الإعلانات فى الصحف اليومية وأجهزة الإعلام ، وكلها تعد الأسرة بقضاء إجازة سعيدة بمبالغ قليلة .

■ تحقيق: **حسام الدين السيد**

يشمل التنافس شركات السفر والسياحة الخارجية والتى تقدم رحلات بحرية إلى العديد من دول العالم ، وتتفاوت تكلفة الرحلة للفرد الواحد حسب خط سير الرحلة والبرنامج المصاحب لها ، فكلفة رحلة باريس – أمستردام تصل إلى حوالى ٣٠٠٠ جنيه (٧٥٧.٨٦ دولارا) ، وتركيا ١٠٠٠ جنيه (٢٥٢.٦٢ دولارا) ، وباريس – بروكسل ٢٨٠٠ جنيه (٧٠٦.٣٤ دولارا) ، ورحلة ميونخ ٤٢٠٠ جنيه (١٠٦١ دولارا) وبيروت ١٦٠٠ جنيه (٤٠٤.١٩ دولارا).

ورغم أن الأسعار التى تعلنها هذه الشركات أسعار تنافسية ، وقد تعادل ما ينفقه الفرد لقضاء أسبوع فى مصيف داخل مصر ، فإن هذه الشركات تحمل الفرد مصروفات أخرى لا يكون معلنا عنها فى برامج هذه الشركات ، حيث تطالب هذه الشركات الفرد بأن يدفع حوالى ٢٠٠ جنيه ثمن تأشيرة السفر ، وحوالى ١٠٠ جنيه للاشتراك فى برنامج المزارات للأماكن المخطط زيارتها ، وأن يدفع مبلغ ٥٠ جنيها عند النزول فى أى ميناء طوال الرحلة ، وقد تصل تكلفة الفرد فى مثل هذه البرامج الخارجية إلى حوالى ٧٠٠٠ جنيه..

وفى مقابل عروض قضاء إجازة الصيف فى خارج مصر هناك العديد من البرامج المقدمة لقضاء الإجازة فى القرى السياحية المنتشرة على جميع الشواطئ المصرية ، وتتراوح تكلفة الإقامة الكاملة للفرد فى هذه الأماكن ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه فى يومين كاملين .

يدخل كذلك فى المنافسة الفنادق التى تقدم عروضا خاصة خلال فترة الصيف تصل فيها تكاليف الفرد خلال ليلتين حوالى ٥٠٠ جنيه ، وإن كانت التكلفة تبدأ من هذا المستوى مع بداية شهر يونيو ، وتأخذ فى الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى فى شهر يوليو وأغسطس ، ثم تأخذ التراجع مرة أخرى مع بداية شهر سبتمبر وبداية الاستعداد للعام الدراسى الجديد .

كما يدخل فى المنافسة المحال التجارية من خلال برنامج السياحة والتسوق السنوى ، ويشترك فى هذا البرنامج حوالى ٦٦٢ محلا تجاريا فى جميع أنحاء مصر تقدم تخفيضات لتشجيع الأفراد على الشراء ، هذا إلى جانب مشاركة ٩٢٥ فندقا و٤٩ شركة سياحية و٢٦٠ مطعما سياحيا بفروعها المختلفة ، وبالتالى فإن ميزانية الأسرة المصرية تصبح مجالا لهذه المنافسة ، والكل يسعى للحصول على نصيب أكبر منها ، ولكن هل لدى الأسرة المصرية ميزانية تكفى

لكل هؤلاء المتنافسين ؟

٣٥ ٪ لا يعرفون المصيف

رغم تزايد اهتمام المصريين فى السنوات الأخيرة بإجازات الصيف والتخطيط لها مسبقا ، فإن البيانات الرسمية تؤكد أن حوالى ٣٥ ٪ من المصريين مازالوا لا يعرفون المصيف أو إجازة الصيف ، وهذه النسبة هى فى الغالب من الأسر البسيطة التى تملك قوت يومها بالكاد ، والتى تعتبر غايتها الأولى هى أن تحصل على حاجتها الأساسية من الطعام ، والملابس ، وإيجار السكن ، واستهلاك الكهرباء والمياه ، وغيرها من الحاجات الضرورية .

وهذه النسبة من المصريين تتناسب إلى حد كبير مع نسبة المصريين الموجودين تحت خط الفقر والتى تصل إلى حوالى ٣٨ ٪ وفقا للبيانات تقرير التنمية البشرية ،وقد تكون إجازة هؤلاء هى قضاء يوم على شاطئ النيل أو فى إحدى الحدائق العامة أو فى حديقة الحيوان ، وفى الغالب لا تنفق الأسرة فى هذا اليوم إلا فى حالة الضرورة ، حيث ترتب الأسرة لهذا اليوم ، وتحمل معها طعامها والمشروبات التى أعدتها فى البيت تجنبا للشراء وتحمل تكاليف أكثر ، وبالتالى فإن هذه النسبة من الأسر المصرية تعتبر خارج نطاق برامج الصيف ، وخارج نطاق منافسة الشركات السياحية والمصايف ، وذلك لأن هذه النسبة من المصريين لا تملك فى جيوبها ما يمكن التنافس عليه .

٤٥ ٪ مصيف عمل وبالتقسيط!

يبلغ عدد العاملين فى مصر حوالى ١٦ مليون فرد ، ومعظم هؤلاء الأفراد يدخلون فى عداد محدودى الدخل أو أصحاب الدخل الثابت ، ولكن بسبب التفاعل بين هؤلاء الأفراد فى أماكن العمل ، فإن التقليد والتطلع بينهم مرتفع ، حيث إن كلا منهم يسعى لقضاء إجازة الصيف كغيره من الزملاء ، حتى وإن لم يتوفر له الميزانية اللازمة لهذه الإجازة .

ومن خلال الصناديق التى يكونها الأفراد فى عملهم ، مثل صناديق الرعاية الاجتماعية أو صناديق التكافل وغيرها ، يتم ترتيب برامج لقضاء إجازات الصيف للعاملين وأسرهم من جانب جهات العمل ، حيث توفر لهم سكن المصيف على الأقل ، وربما تكاليف الإجازة كاملة ، وبسبب التنافس بين هؤلاء الأفراد فى هذا المجال فإن جهات العمل تقوم بعمل قرعة بين العمال للحصول على شقة المصيف التابعة للعمل .

والجديد فى هذا المجال أن الفرد يدفع هذه التكاليف بالتقسيط على عدة شهور بعد انتهاء الإجازة ، ولأن دخله محدود فإن الأقساط التى سيدفعها فيما بعد ستكون خصما من استهلاكه فى الشتاء ، فى مقابل ذلك فإن الأسر التى تقوم بعمل برنامج خاص لإجازة الصيف ،تقوم فى الغالب بالإدخار خلال الشهور السابقة للإجازة أو تدخل فى نظام الإدخار الجماعى فيما يعرف بـ " الجمعيات " لكى تتمكن من تدبير ميزانية هذه الإجازة .

وإنفاق هذه الأسر فى الصيف يساهم فى الانتعاش ، ولكن سبق ذلك أنها ساهمت فى تراجع الإنفاق خلال الفترة السابقة للصيف ، والتى قامت بالإدخار فيها ، وبالتالى فإن إنفاق كلا النوعين من الأسر هو إنفاق من دخل سنوى محدود ، يتم فى جزء من السنة على حساب الإنفاق فى الجزء الآخر من السنة ، ولذلك لا يمكن القول إن محصلته النهائية هى إنعاش الاقتصاد .

٢ ٪ يفضلون الخارج

هذه النسبة من المصريين رغم أنها نسبة صغيرة جداً فإنها من أصحاب الدخول المرتفعة ، والتى لم تعد برامج الإجازات المحلية تستهويهم ، ويفضلون قضاء إجازة الصيف فى الخارج ، وخاصة فى تركيا ، أو قبرص ، أو باريس ، أو أمريكا ، وتشير البيانات إلى أن متوسط إنفاق الأسر من هذه الفئة من المصريين يصل إلى حوالى ١٧ ألف جنيه ، **وهذا يعنى أن النصيب الأكبر من إنفاق المصريين فى إجازات الصيف يصب خارج الاقتصاد المصرى ، وبذلك فإن هذه الفئة لا يمكن المراهنة عليها لإحداث نشاط داخل دولاب الاقتصاد خلال فصل الصيف .**

الفنون جنون !

من أهم الأنشطة التى تنتعش فى صيف مصر رغم ما تعانيه البلاد من تعثر اقتصادى – نشاط دور العرض السينمائى ، حيث تقبل أعداد كبيرة على ارتياد دور السينما ، لمشاهدة الأفلام المصرية والأجنبية ، وخاصة من شباب المدارس والجامعات ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أعداد الشباب الذين يتجمعون أمام دور السينما ، خاصة فى ،مدينتي القاهرة والإسكندرية .

ويصل عدد الذين يرتادون دور العرض السينمائى فى الصيف حوالى ٥ ملايين فرد ينفقون حوالى ٧٠ مليون جنيه ثمنا لمشاهدة الأفلام العربية والأجنبية التى تعرض فى حوالى ١٥٠ دار عرض ، ويتراوح ثمن التذكرة ما بين ٥ جنيهات و٨ جنيهات فى دور العرض التى كانت تابعة للقطاع العام وتم بيعها للقطاع الخاص ،فى حين يتراوح ثمن التذكرة ما بين ١٥ جنيها و٢٠ جنيها فى دور العرض الحديثة التى أقامتها شركات الاستثمار السينمائى .

وفى هذا المجال تشير البيانات أيضا إلى أن الأفلام الأجنبية ، وخاصة الأفلام الأمريكية تحصل على نصيب الأسد من إنفاق الأسرة على السينما فى الصيف ، ففى الأسبوع الثانى فقط من شهر يونيو ٢٠٠١ م حقق ١٥ فيلما أمريكيا حوالى ١,٥ مليون جنيه ، وهو ضعف المبلغ الذى حققته الأفلام المصرية خلال نفس الفترة .

إلى جانب انتعاش السينما فإن قطاع المسرح والفنون الاستعراضية ينتعش فى الصيف بعد طول فترة الشتاء التى تتوقف فيها معظم المسارح عن العمل ، وتشير البيانات وإلى أن المصريين ينفقون حوالى ٥٢ مليون جنيه لمشاهدة المسارح والفرق الاستعراضية خلال فترة الصيف ، يحصل القطاع الحكومى منها على حوالى ٢ مليون جنيه ، والباقى يذهب إلى القطاع الخاص ، ولأن تجارة السينما والمسرح أصبحت مربحة فى مصر ، خاصة فى فصل الصيف ، فإن منتجى الأفلام والمسرحيات يركزون على عرض أفلامهم ومسرحياتهم فى فصل الصيف لتحقيق أرباح أكثر .

إنعاش الأسرة قبل الاقتصاد !

منطق الأمور فى مصر يقتضى إنعاش ميزانية الأسرة أولا قبل المراهنة على هذه الميزانية لإنعاش الاقتصاد ، وذلك لأن المراهنة على ميزانية الأسرة فى الصيف لتحقيق الانتعاش فى الأسواق المصرية هى مراهنة غير منطقية ، خاصة فى ظل تدني مستويات الدخل السنوى للأسرة المصرية عموما ، وفى ظل الأبواب الجديدة التى أصبحت تلتهم معظم ميزانية الأسرة ، مثل : **الدروس الخصوصية ، والهاتف والمحمول والفياجرا .**

وتشير إحدى الدراسات الميدانية بمركز البحوث والدراسات التى أجريت على عينة من الأسر المصرية أن ميزانية الأسرة تتوزع على عدد من البنود ، حيث تنفق الأسرة حوالى ٦١,٤٪ من ميزانيتها على الطعام والشراب ، والدخان والصحة ، والمواصلات ، فى حين تنفق ١٤,٣٪ على المسكن وتجهيزاته ، وحوالى ٩,٧٪ على الكساء ، وتنفق على التعليم حوالى ٩٪ .

ويتعجب المرء : هل يبقى من ميزانية الأسرة المصرية ما يكفى الإنفاق على بند إجازة الصيف ؟! وإذا توفر ما يمكن إنفاقه على هذا البند هل يكون كافيا بدرجة تنعش الأسواق المصرية .. ؟ ربما ! .

مهرجان السياحة والتسوق

بانتهاء المهرجان السابع للسياحة والتسوق الذى عقد فى الفترة من٢٠/٧/٢٠٠١ إلى ٢٠/٨/٢٠٠١ .. أثيرت فى أعقابه علامات استفهام عديدة . . وكلها تبحث عن إجابة . من أول وأهم هذه الأسئلة المثارة: -هل أدى المهرجان ، هدفه الأول ، والمنشود، تجاه خلق انتعاشه حقيقية فى السوق المصرى -بعد مالاحظناه فى السوق من الركود والكساد؟. وهل نجح المهرجان هذا العام-فى ظل تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات- إزاء تقديم سلعة جيدة للجمهور .. وبسعر زهيد؟توجهنا بالسؤال إلى جمهور السوق .. أو -بمعنى أدق- للمتسوقين فى هذا المهرجان .

تحقيق :**نجوى لطفى**

أجابت ليلى مغاوري "ربة منزل" قالت إن المهرجان هذا العام كان للفرجة فقط . . فالأزمة الاقتصادية تضغط على الجميع ، وحتى إذا توافر بعض المال . . فإن الجميع -كما أعتقد- يفضلون انفاقه فى الذهاب إلى المصيف ، هربا من حرارة الجو الخانقة هذا العام .

ولكن الحقيقة تقال وهى أن معظم المارين أمام هذه المحلات لايقفون إلا للفرجة فقط.

السواح عرب

روان الحاجى من السعودية كانت تتجول فى محلات مدينة نصر .

سألناها عن مدى اقبال السائحين العرب على التسوق فى المهرجان ، قالت: إنها لاحظت بأن عدد السائحين العرب فى اضمحلال ، هذا العام ، وذلك يرجع إلى حرارة الجو ، والتى تكاد أن تقترب من درجات الحرارة فى الخليج ، وأن بعضهم فضل قضاء الصيف فى تايوان أو سنغافورة أو أوروبا .

وذلك لعدة أسباب أولها الطقس ، وثانيها ارتفاع الأسعار فى مصر بشكل مبالغ فيه .

سألناها هل اشتريت من المهرجان؟ أجابت إنها تتجول للشراء ، وقد اشترت بالفعل بعض الملابس القطنية لها ولأطفالها .. وأن الأسعار معقولة وإن لم تكن رخيصة .

الحال واقف!

وأثناء تجوالنا فى المهرجان . دخلنا أحد المحلات بمنطقة طلعت حرب وسألنا البائعة صابحة عبد الله عن مدى الإقبال على الشراء من المحل ، خاصة وأنه يحمل شعار المهرجان؟

أجابت بمرارة : كما ترين الحال واقف ، ولا أحد يرغب فى الشراء ، وحركة الشراء قلت ، ولم تزد كما كنا نتوقع ، فالدراسة على الأبواب والجميع يدبر مصاريف المدارس ، خاصة وأن المحلات لم تنزل بأى شىء من مستلزمات المدارس .

وعن السائحين أجابت : حركة السياحة لم تنتعش فى القاهرة ، ولكن أعتقد أن الأحوال قد تكون أفضل فى المصايف والمدن الساحلية .

لاشىء!

ويؤكد "أحمد .ش" رئيس مجلس إدارة سنتر تجارى شهير بأن المهرجان لم يعد على المركز التجارى بأى شىء ، كل ماحدث أن "السنتر" دفع ٣٠٠ جنيه ، وعلقنا شعار المهرجان ، ولم يحدث شىء ، ومطلوب الاهتمام بالسائح ، خاصة فى ضرورة استرداد ضريبة المبيعات عند مغادرة السائح للبلاد

وأكد بأن معظم أصحاب المراكز التجارية يشتركون فى المهرجان كنوع من أنواع المجاملة لوزارتى السياحة والتموين وحتى لانغضب المسئولين ،ولكن فى اعتقادى أن هذا العام من أسوأ الأعوام فى مهرجان السياحة من حيث نسبة المبيعات !!.

التوقيت مناسب!

ويؤكد اللواء مؤمن مخيمر وكيل أول وزارة التموين: أن دور الوزارة اقتصر على تسويق المحلات ، والإشراف على الأسواق عن طريق الغرف التجارية، ومراقبة الأسعار ، والتأكد من التخفيضات المعلن عنها ، وكذلك التأكد من ضريبة المبيعات عند المنافذ ، وكذلك التأكد من عدم وجود بضائع مهربة .

وعن توقيت المهرجان ومدى ملاءمته للتسوق أجاب سيادته بأن توقيت المهرجان مناسب ، لأنه متزامن مع موسم عودة المصريين من الخارج ، وكذلك حضور العديد من السائحين العرب إلى مصر.

سمعة الدولة

ويعلق د.حسن أبو زيد عميد كلية التجارة بجامعة القاهرة على المهرجان قائلا: إن من الضرورى معالجة السلبيات التى ظهرت مع المهرجان ، فقد أحجمت بعض الفنادق عن تقديم الخصومات المقررة ، وخاصة الفنادق الكبيرة ، كما أن هناك ظاهرة مازالت موجودة فى المهرجان ، وهى ظاهرة الخصومات الوهمية والتى تعلن على الفاترينة فقط ، ومفاجأة المشترى بأن السلع بداخل المحل مقسمة بين ماهو خاضع بالفعل للخصم، وهو غالبا من السلع المعيبة ، بين ماهو مرفوع تماما من عملية الخصم .

وأكد أن توقيت المهرجان فى حاجة إلى إعادة نظر ، خاصة وأن المصريين يفضلون فى هذا الوقت بالذات التوجه للمصايف بصرف النظر عن الشراء .

كماطالب سيادته بزيادة الدعاية للمهرجان وربطه بحدث فنى أو أثرى ، لرفع نسبة السائحين المتسوقين داخل المهرجان ، كما يطالب التجار أيضا بألا يستغلوا فرصة المهرجان فى التخلص من المخزون الراكد ، وأن ذلك المكسب الذى يتحقق لهم إنما يتم على حساب سمعة الدولة .

أدوات النجاح

ونختتم التحقيق بفاكس أرسلته لنا وزارة السياحة إجابة على الأسئلة السابق ذكرها

فقد أكدت كلمة د.ممدوح البلتاجى وزير السياحة:

على أن الفكرة والتنظيم الجيد ، والرقابة والمتابعة هى أهم أدواتنا لإنجاح هذا العمل . . وكل عمل . . الفكرة أولا صيغة مستحدثة يشارك فيها الجميع . ويربح من ورائها الجميع .

الخصومات فى أسعار الطيران ، والفنادق ، والمنشآت السياحية ، والمحلات التجارية ، تجذب أعدادا أكبر من المستهلكين .

وهم يتمتعون بالتخفيضات، وفى نفس الوقت يحققون نسبا أكبر من الإشغال ، ومبيعات أكثر فى السلع .. ويربح الجميع ، والتجار يقدمون التمويل مقابل الإعلان والدعاية .

ويسمح للمنظمين من القطاع الخاص بالإنفاق على المجموعة الواسعة من أنشطة المهرجان سواء المطبوعات أو أدوات الدعاية والتسويق الأخرى ، وأجور ومكافآت العاملين .. ولجميع الفعاليات الفنية والثقافية والجميع يربح جوائز مالية وعينية كبيرة تساعد على زيادة الإقبال على

المهرجان ، وتحقق دخلا للمنظمين ورعاة المهرجان من خلال مبيعات الكوبونات ، وحصيلة الإعلانات حيث يكسبها سعداء الحظ والكل يربح.

وتقدم الدولة التيسيرات والإعفاءات من ضرائب ورسوم بعض الأوعية الضريبية عن أحداث وأنشطة ماكانت لتقام أصلا ، لولا تلك الإعفاءات ، وترد ضريبة المبيعات تشجيعا للتصدير ، وتتقاضى مقابلا معقولا لتأجير قاعات مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات وأرض المعارض للمحلات التجارية فى فترة لاتقام فيها عادة تلك المعارض ، فلا تخسر الدولة شيئا ، ولاتنفق جنيها واحدا على أى من أحداث المهرجان ، بما فى ذلك حفل الافتتاح وحفل الختام اللذين يمولهما القطاع الخاص ، ويربح الجميع .

تلك هى الفكرة وهى الأساس والمنطلق.

وبعد ذلك يأتى التنظيم ، ويتمثل بالفعل فى صيغة عصرية للعمل الجماعى تنخرط فيها أجهزة الدولة الرسمية ، مع تنظيمات القطاع الخاص السياحية والصناعية ، والتجارية فى منظومة متعاونة ، ولعل ذلك الفريق الكبير المتناغم هو فى تقديرى أفضل التجارب الناجحة لهذا المهرجان الذى تتزايد وتتراكم فيه الخبرات عاما بعد عام ، وكل النجاح لعمل المجموع ، وكل الفشل نصيب الفردية والتضارب وسماء النجم الواحد دائما مظلمة .

١١٠ شكوي فقط

ويستطرد وزير السياحة

أما الرقابة والمتابعة ، فتلك مسئولية أجهزة الدولة . .وفى جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، على تباينها ، وغرف العمليات المركزية والفردية فى كافة الوزارات والمحافظات المشاركة ، تلقت الشكاوى ومن عدة آلاف منشأة ، ومحل تجاري وردت ١١٠ شكاوى فقط سواء متعلقة ببعض الأسعار التى لم تنخفض بالقدر المعلن ، أو بعض المحلات التى



د. ممدوح البلتاجى

وزير السياحة يؤكد نجاح المهرجان والتجار يؤكدون فشله !!

رفضت إعادة السلعة بعد شرائها ، وقد تم التصرف فيها جميعا بما يرضي"المستهلك".

وفى كشف الحساب لختام المهرجان أكد الوزير: بأنه وردت إحصائيات من وزارة الداخلية"إدارة الهجرة والجوازات والجنسية" عن التدفقات خلال الفترة من آخر يوليو حتى نصف أغسطس سجلت قدوم ثلاثمائة ألف سائح أجنبى ، من بينهم مائة ألف سائح عربي بنسبة زيادة قدرها ٧,٦٪ عن أعدادهم لنفس الفترة من العام الماضى ..والسوق العربى تحديدا هو المستهدف الأول من إقامة شهر السياحة والتسوق ، ثم إن مؤشرات النمو خلال شهر أغسطس تبدو متفائلة ومبشرة والمنحنى كان فى صعود مستمر .

انتهى فاكس وزارة السياحة مؤكدا على نجاح المهرجان . فهل ياترى نحن فى حاجة إلى كم من المهرجانات لإنعاش السوق المصري؟!.

يوم الأحد الدامى

تحدى مشاعر المسلمين والعرب

يوم الأحد الدامى أو يوم الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين إنه يوم الغضب العربى والإسلامى من استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية وشطحات اليهود المتطرفين الذين يسعون دائما وبمساعدة حكومة شارون المتطرفة إلى النيل من مشاعر المسلمين وتدنيس مقدساتهم الإسلامية .واستصرخ المسجد الأقصى مسلمى العالم للدفاع عنه من وحشية متطرفين إرهابيين بسعيهم لوضع حجر أساس للهيكل الثالث المزعوم عند باب المغاربة فى القدس القديمة والتى قادتها جماعة أمناء جبل الهيكل اليهودية المتطرفة فيما اعتبر تحديا لأكثر من مليار مسلم من جانب إسرائيل فى مؤامرة مدبرة على مقدسات الإسلام .

نـزار العطيفى

ليس اليوم ببعيد عن الأمس فهذا الجرم اليهودى المتطرف يأتى فى سلسلة استفزازات إسرائيلية كانت شرارتها الزيارة المشبوهة لزعيم المعارضة الإسرائيلية فى ذلك الوقت شارون إلى المسجد الأقصى لتحدى مشاعر المسلمين والذى أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى لتنطلق قلوب ومشاعر وعزيمة الفلسطينيين لنجدة الأقصى الشريف لإفشال مخطط أمناء جبل الهيكل التى حصلت على قرار من المحكمة الإسرائيلية العليا بوضع حجر الأساس للهيكل اليهودى الثالث المزعوم حسب الموروث الدينى اليهودى فى يوم الحداد على هدم الهيكل الثانى على يد الرومان عام سبعين ميلادية وكانت إجراءات بناء الهيكل الثالث قد بدأت فى عهد حكومة بنيامين نتنياهو التى وافقت عام ١٩٩٦ على شق نفق تحت المسجد الأقصى للبحث عن بقايا الهيكل اليهودى المزعوم الأمر الذى فجر اشتباكات واسعة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلى سرعان ما تجددت يوم الأحدالدامى (٢٩ يوليو الماضى) .

للبيت رب يحميه

ورغم محاولات إسرائيل المتعمدة للحفر حول المسجد الأقصى بدعوى البحث المزعوم عن موروثات يهودية فلم يصل علماء الآثار الإسرائيليون إلى أى دليل أو العثور على حجر يؤكد وجود آثار يهودية أو هيكل مزعوم بل عثروا على المزيد من الآثار الإسلامية كما تم عند حفريات الجهة الجنوبية للمسجد العثور على قصور أموية تعود لعهد الخليفة الوليد بن عبد الملك(وللبيت رب يحميه من دنس اليهود) .

ويدعى اليهود أن ما تبقى من المعبد هو حائط المبكى الذى هو حائط البراق الشريف وأن اليهود يبكون هناك فى ذكرى ما فقدوه ويقول علماؤهم إن المسيح عليه السلام لن يعود للأرض لإنقاذ الشعب اليهودى إلا بعد بناء معبد ثابت جديد فى هذا الموقع .

ويدحض الدكتورالشيخ عكرمة صبرى المفتى العام للقدس والديار الفلسطينية ورئيس الهيئة الإسلاميةالعليا مزاعم اليهود بشأن المسجد الأقصى ويقول إن المسجد الأقصى وقف إسلامى ولا يحق لأحد سواء إسرائيل أو غيرها التدخل فيه وأن المسجد إسلامى بما فى ذلك حائط البراق الذى هو الحائط الغربى للمسجد ولا يجوز لأحد اقتطاع أى جزء منه تحت أى ذريعة .

ويحذر الشيخ عكرمة من اقتراح وزير الأديان الإسرائيلى الذى يطلب من وزيرالأمن الإسرائيلى تخصيص منطقة عازلة فى باحات المسجد الأقصى المبارك لضمان عدم رشق الحجارة باتجاه حائط البراق ويقول إن هدف هذا الاقتراح وضع اليد تدريجيا على المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه على غرار تقسيم الحرم الإبراهيمى فى الخليل كما يحذر من اعتداءات إسرائيل والمتطرفين اليهود المتكررة لتدنيس حرمة المسجد الأقصى المبارك والدخول لساحته والاعتداء على المصلين أو وضع أى هياكل مزعومة وقال إن الاقتراب منه خط أحمر.

ويشدد رئيس الهيئة الإسلامية العليا على أن الأقصى بساحاته وجدرانه وأساساته من تحت الأرض إلى عنان السماء مسجد مبارك لا يملك أحد الاعتداء عليه أو الانتقاص منه ولا يجوز لأحد التنازل عن أى ذرة من ترابه كمقدس إسلامى .

ولم تكن محاولة اليهود المتطرفين يوم الأحد الدامى هى الأولى فى إطار ممارساتهم المتطرفة فسبق لتلك الجماعة أن حاولت اقتحام حرم القدس عدة مرات إلا أنها فشلت بسبب يقظة حراس الأقصى وحذرهم ومساندة المصلين كما سبق أن سعت جماعة (**أمناء جبل الهيكل**) المزعومة إدخال هذا الحجر عام ١٩٦٠ وقتها ارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلى مجزرة الأقصى وتحاول الأن تكرار جرمها فى حارة المغاربة التى تعتبر وقفا إسلاميا .

ممارسات لا إنسانية

وتأتى ممارسة اليهود المتطرفين تجاه المقدسات الإسلامية كجزء من الممارسات الإسرائيلية التعسفية واللا إنسانية واللا قانونية ضد المواطنين والأطفال الفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة قبل عشرة أشهر وقبل ذلك والتى أدت إلى استشهاد ١٥٥ طفلا فى القدس والضفة الغربية وغزة تحت سن ١٨ عاما ووقوع ٧٣٤ حالة إعاقة لأطفال مصابين وتركزت الإصابات (وفق إحصائية فلسطينية) فى الأطراف السفلية بنسبة ٢٥٪ والرأس والرقبة ٢٣٪ ونتيجة استنشاق غاز ١٦٪ وفى الأطراف العلوية ١٥.٥ ٪ وفى الصدر ٨٪ وإصابات متعددة ٥.٥ ٪ وفى البطن والحوض ٥٪ وإصابات أخرى بنسبة ٢.٧ ٪ من إصابات الفلسطينيين

وأشارت الإحصائية الفلسطينية إلى نوعية السلاح الذى استخدمه الجيش الإسرائيلى ضد المتظاهرين الفلسطينيين فكانت النسبة الأكبر نتيجة إصاباتهم بالرصاص الحى بنسبة ٣٧ ٪ والأعيرة المطاطية ٢٨٪ والغاز المسيل للدموع ١٦٪ وإصابات شظايا القذائف ٧٪ وإصابات

أخرى متفاوتة تعكس الفظائع التى يرتكبها عملاء شارون ضد الفلسطينيين إضافة إلى إجراءات الحصار والحظر على العمال مما أدى لارتفاع معدلات البطالة لأكثر من ٥٥٪ فى غزة والأراضى الفلسطينية الأخرى .

وقد عكس يوم الغضب وقفة فلسطينية ضد المستوطنين اليهود المتطرفين حيث نجحت جهود الحركات الشعبية لحشد الفلسطينيين منذ صباح ذلك اليوم للدفاع عن مسجدهم الأقصى ماحدا بالمتطرفين الفرار سريعا من باحة المسجد .

ولكن ذلك اليوم يدق ناقوس الخطر أمام المسلمين والعرب لينهضوا ويفيقوا من السبات الذى طال وينفضوا عن كاهلهم مجرد الفرجة والشجب والاستنكار الذى لم يعد يأتى بثمار مع المحاولات الإسرائيلية ولابد أن تتحرك المنظمات العربية والإسلامية بشكل أكبر لنصرة المقدسات الإسلامية فما حدث يوم ٢٩ يوليو ٢٠٠١ وقبلها فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ لن يكون الأخير فى سلسلة الاستفزازات اليهودية ضد مشاعر المسلمين والعرب ولابد من استنفار عربى إسلامى شامل يتناسب مع هول المخططات الإسرائيلية وأن يتحرك المسلمون فى إطار موحد حاملين رسالة قوية للمتطرفين بأن وراء المقدسات الإسلامية رجال يدافعون عنها بقوة ربهم الذى تعهد بحماية هذه المقدسات

اقتحام بيت الشرق

وتتوالى الانتهاكات الإسرائيلية للمواثيق الدولية وتحديها لمشاعر الفلسطينيين ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية فتعتدى فى تحد آثم على المقر شبه الرسمى للسلطة الفلسطينية فى القدس وتقتحم بيت الشرق وتستولى على ما به من وثائق ومستندات بل وترفع العلم الإسرائيلى مكان العلم الفلسطينى فى عجرفة آثمة واستمرار لسياسة شارون بافتعال الأزمات ويباهى بأن هذا الجرم سيستمر إلى ما لا نهاية بل وتطالعنا وكالات الأنباء فضلا عن مسئولين إسرائيليين بالتخطيط لتحويل بيت المشرق إلى إدارة للضمان الاجتماعى الإسرائيلى .

ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسات الفلسطينية المتعددة فى قرية أبو ديس القريبة من القدس ، ولعل هذه الأحداث المشاركة فى القدس والتى حازت على اهتمام العالم وأدانها الجميع رافضا سياسة إسرائيل الهمجية تشعل فتيل الغيرة العربية والإسلامية على القدس الشريف والمقدسات الإسلامية ويقف الجميع قلبا واحدا فى مواجهة هذه الممارسات اللامسئولة وليس علينا إلا الانتظار والدعاء بأن يوفق الله المسلمين والعرب للدفاع عن مقدساتهم .

المسرح العربى .. والقضية الفلسطينية

تعددت الرؤى الإبداعية فى تجسيد بعض الإبداعات التى تناولت الصراع العربى الإسرائيلى ، وخاصة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، من خلال الشعر والرواية والمسرح.

وعلى مدار السنين الطويلة التى بدأت بنكبة ٤٨ كان الحصاد الفنى لهذه المرحلة وفيرا ، فى بعض المجالات مثل الشعر ، وقليلا فى فن الرواية ، باستثناء رواية"الخرز الملون" للكاتب محمد سلماوى التى تناولت القضية الفلسطينية ، ولكن المسرح كان فى ترتيب الإبداعات بعد الشعر .

من هذه المسرحيات"شيلوك الجديد " للكاتب الراحل أحمد على باكثير وفى هذه المسرحية استطاع الكاتب أن يبلور فى خيوط درامية النظرة الصهيونية للأرض الفلسطينية ، أرض الميعاد كما يطلقون عليها ، وأن يجسد الصراع الحقيقى من خلال إيهام بعض الشخصيات التى كانت تلعب على مشاعر الأسر الصغيرة ، داخل الوطن المسلوب كشخصية "راشيل" الفتاة اليهودية، وشخصية"شيلوك"مدير النشاط الصهيونى فى فلسطين وذكائه فى الحيل واستلاب عقول الآخرين ، وشخصية "كوهين" و"بنيامين" رئيس الدعاية الصهيونية، وشخصيات أخرى ، لعبت دورا فعالا فى تحريك الأحداث .

أما المسرحية التى وقع عليها الاختيار لأهميتها الأدبية والفنية فهى للكاتب المسرحى الراحل محمود دياب وهى "باب الفتوح" وهى تعد من مسرحيات الإسقاط السياسى التى تستلهم التراث التاريخى .

وتدور مسرحية"باب الفتوح" حول موضوعين: الأول وهو الرئيسي، ويتمثل فى أسامة وكتابه"باب الفتوح" وسعيه من أجل أن يلتقى بصلاح الدين ليطلعه على دستور"باب الفتوح" والموضوع الثانى والذى يعد تطبيقا عمليا على الموضوع الأول، ويتمثل فى سعى أبى الفضل وأسرته وأحفاده للعودة إلى القدس، فرحا بالانتصار والعودة إلى بيته القديم، الذى تركه منذ مائة عام عندما طردهم الفرنجة ، إن عودة"أبى الفضل" إلى مدينة القدس، تحمل إلى جانب حلمه ببيته رغبة فى الانتقام من الفرنج الذين ذبحوا الآلاف منذ مائة عام ، ورغبة أبى الفضل فى الانتقام ليست صادرة عن إنسان دموى بقدر ماهى صادرة عن إنسان يدرك بحكمته التى اكتسبها من خلال عذاباته السابقة، أن الفرنجة مراوغون خائنون ، لايحترمون عهدا أو صلحا ، ويتمثل لنا جزء الإسقاط السياسى على الوقت الحاضر أو الواقع المعاصر ، بأن اليهود على مر التاريخ لايتغيرون، ومايؤكد ذلك مايدور على الأرض الفلسطينية من مجازر بشعة ترتكبها الآلة الصهيونية بكل قسوة ضد الشعب الأعزل .

فهناك الأطفال الرضع الذين تحصدهم رصاصات الغدر والخيانة بلا رحمة .

إن مايبثه الإرسال اليومى على شاشات التليفزيون يؤكد أن المحرك الأساسى لهذا الشعب إنما هى القوة الغاشمة التى من خلالها تتوفر لهم السيادة ، والأمن، والأمان ، لكن صمود الشعب الفلسطينى الباسل على كافة جبهاته المتعددة أثبت خطأ النظرية الصهيونية ، بأن الأمن لايتحقق بالآلة الحربية ، ولكن يتحقق بالسلام والعدل وإعطاء كل ذى حق حقه .

فى مسرحية محمود دياب"باب الفتوح" يطرد "أبو الفضل" ويمنع من دخول بيته ، ويضيع فى مدينته"وأسامة" يمنع عن لقاء صلاح الدين ، فى الوقت الذى يهرول فيه التجار ، تجار العبيد والنفائس والغلال لدخول المدينة، إنهم أنماط التجار فى كل عصر ، إنهم وظائف اجتماعية أكثر منها شخصيات حية ، وتمتلئ مدينة القدس المحررة بالتجار ، ثم تظهر مجموعة الشباب المعاصر لتحاول أن تعضد من موقف"أسامة" وليضعوا أنفسهم تحت أمرته ، فيكونون له سندا ، إنهم الأمل الممتد عبر العصور "شباب الانتفاضة"ليصبحوا الأمل المعقود عليهم نصرة القدس وعودتها إلى حضن الوطن، وهى تزهو فى ثوب الانتصار والحرية .

لقد طرحت"باب الفتوح" مجموعة من الأنماط تتمثل فى تاج النفائس، وتاجر العبيد اللذين يساندين العاهرة اليهودية ، ويقفان ضد أبى الفضل فى حصوله على بيته ، ولا تقتصر مواجهة الواقع على التصدى للفئات الانتهازية فى "باب الفتوح" بل تدعونا إلى مواجهة الذات، والقضاء على سلبيتها ، فالسلبية جريمة فى حق الإنسان والمجتمع ، ولابد من المواجهة الصريحة.

ويؤكد د.أحمد العشرى أن "باب الفتوح" مسرحية من مسرحيات الإسقاط السياسى تعبر عن واقعنا العربى الراهن والمأزوم ، وهى إلى جانب كونها مسرح الإسقاط السياسى ، الذى يعتمد على الأبعاد التاريخية ، إلا أنها مزجت بين الإيهام وكسر الإيهام ، بين الواقع الذى نعيشه ونعرفه ، والواقع التاريخى الذى تصنعه المسرحية بين الانفعال بالمواقف والدعوة إلى تأملها بشكل غير مباشر ، برؤية ذكية وجريئة ومستبصرة ، وشجاعة ، ومتفائلة ، ورغم نهاية أبطالها المأساوية ، إلا أننا نستوعب الدرس ، ونعلو فوق الأحزان .

جمال عمر

هل يجوز استئناف الحكم المستعجل الص

نصت المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن الحكم الذى يصدر فى الطلب بوقف تنفيذ قرار فصل العامل يكون نهائيا ، ومؤدى ذلك أنه لايجوز الطعن عليه بالاستئناف سواء من العامل أو صاحب العمل.

وقد اختلف الفقهاء وشراح القانون الاجتماعى فى مسألة استئناف الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل .

وذهب الرأى الأول: إلى أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ سواء بالرفض أو القبول أو بعدم قبول الطلب شكلا -لايقبل الطعن بالاستئناف فى جميع هذه الحالات ، واستند أصحاب هذا الرأى إلى صراحة عبارات النص الواردة بالمادة رقم ٦٦ سالفة الذكر مؤكدين أن هذا الفهم يتفق مع صحيح القانون-ذلك أن الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة جائز استئنافها كأصل عام دون اعتبار لما إذا كان الحكم قد صدر صحيحا أم أنه موصوم بالبطلان ، وأن خروج المشرع على هذا الأصل وحظر استئناف الحكم فى هذه الحالة فإن الحظر ينصرف إلى منعه أيا كان سببه .

وذهب الرأى الثانى: إلى القول بأنه إذا كان الحكم بقبول الطلب أو برفضه أو بعدم اختصاص لا يجوز استئنافه إلا أنه يستثنى من ذلك بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات فى الحكم طبقا لنص المادة (٣٩٦مرافعات).

وأنصار هذا الرأى يقولون بأن الحكم فى طلب وقف التنفيذ يكون نهائيا ، أو غير قابل للاستئناف وفقا لنص المادة ٣٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والتى نقلت أحكامها إلى المادة رقم ٧٥ من قانون العمل القديم(٩١ لسنة ٥٩) وبعده المادة رقم ٦٦ قانون العمل الجديد (١٣٧ لسنة ٨١)والذى قصره القضاء خلافا لظاهر معناه على الأحكام الفاصلة فى موضوع الطلب بقبوله أو رفضه وأجاز من ثم استئنافه إذا كان صادرا بعدم اختصاص المحكمة بنظره أو إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم.

وبالرجوع إلى أحكام محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن نجد أن:

١-الحكم الصادر من محكمة الموضوع التى تحال إليها الدعوى بعد الفصل فيها بإيقاف التنفيذ قابل للطعن فيه بالاستئناف وميعاد الاستئناف عشرة أيام وهذا المعيار مقصور على الأحكام الصادرة فى دعاوى التعويض عن الفصل بغير مبرر التى رفعت وفقا للأوضاع الواردة بهذه المادة أما ماعدا دعاوى التعويض سالفة الذكر فهو باق على أصله ويكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها أربعين يوما وفقا للقواعد العامة فى قانون المرافعات(نقض مدني٤٠٤ سنة ٣٦ ق ٧٢/١٢/٢٣) لسنة ٢٣صـ١٤٥٦-١٢٤ سنة٣٦).

٢-يكون الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ نهائيا فلا يجوز الطعن فيه بأى طريقة من طرق الطعن والنص فى المادة/٦٦ على نهائية الحكم الصادر فى دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل يقتصر فقط على ذلك الحكم ولاينصرف إلى الحكم الصادر فى الدعوى الموضوعية(نقض مدنى ٧١٥ سنة ٤١ق ٧٧/١/٢٢ لسنة ٢٨صـ ٨٢٣) .

٣-وقد حكمت محكمة الاستئناف(الإسماعيلية الابتدائية دائرة الأمور المستعجلة) بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بوقف قرار الفصل المستأنف.

وكان هذا الحكم الصادر فى دعوى تتلخص وقائعها بأن عاملا تقدم بشكواه إلى مكتب العمل المختص متضررا من فصله من الشركة التى يعمل بها بعقد عمل مؤرخ فى ٨١/٢/١ بدون مبرر ولما لم يوفق مكتب العمل فى تسوية النزاع وديا فقد أحال شكواه إلى المحكمة المختصة(أول درجة)التى قيدت تحت رقم ٧٦ لسنة ٨٣ مستعجل - وبجلسة ٨٣/١١/١٢ قضت محكمة أول درجة فى مادة مستعجلة بعدم قبول الدعوى ، ولما لم يرتض العامل هذا الحكم-فأقام استئنافه- الذى قيد تحت رقم ٧٨ لسنة ٨٣ مستأنف مستعجل للأسباب التالية:

أولا: شاب حكم محكمة أول درجة الفساد فى الاستدلال والقصور فى تسبب وذلك لخطأ محكمة أول درجة فى قضائها حيث اعتبرت عقد العمل المؤرخ فى ٨١/٢/١ والمبرم بين المستأنف والمستأنف ضدها بأنه عقد عمل مؤقت ومحدد المدة ودفع المستأنف بأنه باستقراء عقد العمل المذكور نجد أنه مدون به أن العمل يبدأ فى ٨١/٢/٢ وينتهى فى / / ؟ وترك ميعاد إنهاء العملية بدون تحديد ومفتوح -وأضاف أنه من المستقر عليه فى تفسير قوانين العمل الالتزام بقاعدة التفسير الأصلح للعامل-وهذه القاعدة هى التى تتفق وغرض الشارع وماستقر استهدافه من حماية العمال واستقرار أحوالهم.

فإذا جمع العقد بين شرط كان له وجهان-احدهما أكثر فائدة والآخر فيه إجحاف بالعامل-فعندئذ يطبق الشرط الأصلح للعامل-ومن المستقر عليه -قانونا أن العقد يكون غير محدد المدة إذا لم تحدد نهايته فيظل مستمرا أو بمجرد انعقاده تنشأ علاقات مستمرة بين طرفيه فتظل هذه العلاقة حتى ينتهى العقد لأى سبب من الأسباب فيكون العقد غير محدد المدة كما إذا كان مكتوبا ولم ينص فيه على تحديد مدة أو ينص فيه على أنه لمدة غير محددة وبانزال هذه المبادئ القانونية على عقد العمل موضوع الاستئناف نجد أنها منطبقة تماما على عقد العمل موضوع الاستئناف .

"للعامل الذى يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل ويقدم الطلب إلى الجهة الإدارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل العمل خلال مدة لاتتجاوز أسبوعا من تاريخ إخطار صاحب العمل بذلك بكتاب مسجل وتتخذ هذه الجهة الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع وديا فإذا لم يتم التسوية تعين عليها أن تحيل الطلب خلال مدة لاتتجاوز أسبوعا من تاريخ تقديمه إلى قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة التى

بقلم : محمد سليمان إبراهيم مدير مكتب عمل فايد

ـــادر فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل

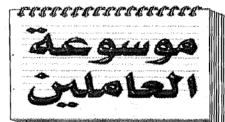
يقع بدائرتها محل العمل أو قاضى المحكمة الجزئية المختص بشئون العمل بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة فى المدن التى أنشئت أو تنشأ بها هذه المحاكم وتكون الاحالة مشفوعة بمذكرة من خمس نسخ تتضمن ملخصا للنزاع وحجج الطرفين وملاحظات الجهة الإدارية المختصة - وعلى قلم كاتب المحكمة أن يقوم فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إحالة الطلب إلى المحكمة بتحديد جلسة لنظر وقف التنفيذ فى ميعاد لايتجاوز أسبوعين من تاريخ تلك الإحالة ويخطر بها العامل وصاحب العمل والجهة الإدارية المختصة ويرفق بالإخطار صورة مذكرة من هذه الجهة- ويكون الإخطار بكتاب مسجل وعلى القاضى أن يفصل فى طلب وقف التنفيذ فى مدة لاتتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نهائيا-فإذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل فى الوقت ذاته أن يؤدى إلى العامل مبلغا يعادل أجره من تاريخ فصله-وعلى القاضى أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة التى يقع فى دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة لنظر شئون العمال فى المدن التى توجد بها هذه المحاكم . . إلخ .

يستخلص من هذا النص أنه تضمن الإجراءات اللازمة لطلب وقف قرار الفصل وليس الشروط اللازمة للحكم فيه بصفة مستعجلة-إذا وضع النص من رعاية العامل خلال فترة انتظاره صدور الحكم فى دعوى التعويض التى أقامها-للمطالبة بما يستحقه من تعويض-وقد تستغرق وقتا طويلا مما يؤدى إلى عدم حصول العامل على التعويض المستحق له إلا بعد مرور فترة طويلة على فصله يتعرض خلالها هو وأسرته للحرمان والحاجة-لذا أجاز المشرع للعامل الذى فصل من جهة عمله أن يلجأ إلى القضاء المستعجل للقضاء له بصفة مستعجلة-بوقف قرار فصله المتضرر منه حسبما جاء بنص المادة سالفة الإشارة إليها حتى لا يضار العامل من طول وقت دعوى التعويض عن الأضرار التى لحقته من جراء فصله وحيث إن نص المادة ٦٦ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المقابل للمادة ٧٥ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ -قد خلا من الشروط اللازمة للحكم فى وقف قرار الفصل-ممأدى إلى احتدام الخلاف بين الفقه-حول طبيعة علاقة العمل التى تربط العامل برب العمل-ما إذا كان عقد العمل محدد أو غير محدد المدة-وقد اتفق الفقه جميعا والقضاء على أن العقد غير محدد المدة-يجوز فيه للعامل طلب وقف قرار الفصل إن كان له مقتضى بصفة مستعجلة-أما إذا كان العقد محدد المدة-فاختلف الفقه ما إذا كان يجوز للعامل طلب وقف قرار فصله-فاتجه بعض الفقهاء أن الإجازة مقتصرة فقط على العقد غير المحدد المدة-استنادا إلى مايقرره النص فى المادة ٦٦ سالفة الذكر -التى تفترض أن العامل قد فصل بغير مبرر وإلى الموضوع الذى اختاره المشرع للمادة ٧٥ بعد المادة ٧٤ الخاصة بإنهاء عقد العمل الغير محدد المدة بلا مبرر على أن غالبية الفقه والرأى الراجح-ترى أن هذا التفسير غير مقبول على أساس أن العلة من تقرير نظام وقف التنفيذ وهى إعانة العامل بتعويض مؤقت إلى أن يصدر حكم موضوعى فى دعوى التعويض يتحقق فى الحالتين أى فى العقد محدد المدة وغير المحدد المدة -وأن عبارة الفصل بغيرمبرر الواردة فى النص مقصود فيها الفصل غير المشروع-فتشمل الإنهاء التعسفى للعقد غير المحدد والإنهاء المبتسر للعقد المحدد المدة-وأن المادة٧٤ كانت آخر المواد التى تعرض فيها المشرع لانتهاء العقد ولادلالة لورودها قبل المادة٧٥-لذلك فإن للعامل الحق فى طلب وقف تنفيذ قرار إنهاء عقده وفقا للمادة ٦٦ المقابلة للمادة٧٥ -سواء كان عقده محدد المدة أو غير محدد المدة(الوسيط فى التشريعات الاجتماعية-مجلة القضاة-للمستشار-أحمد شوقى المليجي-طبعة سنة ١٩٨٠ صـ٢٢٠-٢٢١) ، وحيث إنه لما كان ذلك وكان المدعي(المستأنف) كان يعمل لدى الشركة المدعى عليها بعقد عمل-فإن دعواه مقبولة- ولا يغض من ذلك أن العقد موضوع الدعوى هو عقد محدد المدة-إذا جاء النظر خلوا من هذا الشرط -على النحو السالف شرحه- ولما كان حكم محكمة أول درجة قد خالف هذا النظر-وانتهى إلى عدم قبول الدعوى-استنادا إلى نص المادة ٧٥ -فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين الغاؤه-وهو وماتقضى به هذه المحكمة.

وحيث إنه متى انتهت هذه المحكمة إلى ماتقدم من إلغاء حكم محكمة أول درجة-بعدم قبول الدعوي-والقضاء بقبولها-وكان طلب وقف التنفيذ المبدى من المستأنف قد استوفى شروطه إعمالا لنص المادة ٦٦ السالفة الإشارة إليها -مما يكون طلبه مقبولا شكلا-وفق موضوع طلب بوقف التنفيذ-فإن المحكمة تجيبه إلى طلبه استنادا إلى ماسلف بيانه-وتنص بوقف تنفيذ قرار فصله الحاصل بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٣ مع إلزام المستأنف ضده بصفته أن يؤدى له أجره بواقع ٣٫٥٠جنيه يوميا- من تاريخ فصله الحاصل بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٣ وعلى المستأنف أن يعلن طلباته الموضوعية أمام المحكمة المختصة .

ومن ثم يعتبر هذا العقد غير محدد المدة وتكون محكمة أول درجة قد تنكبت صحيح القانون عندما اعتبرت العقد محدد المدة وقضت بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس .

والرأى الراجح: أن الحكم الذى لايجوز الطعن عليه بالاستئناف وفقا لنص المادة ٦٦ من قانون العمل هو الحكم فى الشق المستعجل الذى يصدر فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل فلا يتعداه إلى الحكم فى الدعوى الموضوعية ، وعلة ذلك هو تقرير نظام وقف التنفيذ هى إعانة العامل بتعويض مؤقت إلى أن يصدر حكم موضوعى فى دعوى التعويض-أما إذا صدر الحكم فى الشق المستعجل وكان الحكم مشوبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب أو الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يجوز الطعن عليه بالاستئناف .



نتناول فى هذا العدد الإجراءات الخاصة بالأجور والوظائف المدرجة فى ميزانية عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ م والقيود والضوابط التى تضمنتها التأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة

إعداد- عبد الوهاب محجوب:

سلطة نقل درجات الوظائف

أعطى القانون وزير المالية أو من يفوض بعد الاتفاق مع السلطة المختصة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للنظم والإدارات سلطة نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الدواوين العامة للوزارات إلى المحافظات وفروع الخدمات بها وبالعكس وكذلك نقل درجات الوظائف والاعتمادات من محافظة إلى أخرى أو فروع الخدمات فيما بينها سواء فى نطاق المحافظة الواحدة أو المحافظات الأخرى .

الاحتفاظ بالدرجات الشاغرة التي تخلو أثناء السنة

أوجبت القواعد الخاصة بتنفيذ الميزانية الجديدة احتفاظ الوحدات الإدارية بموازناتها بأعداد درجات الوظائف الشاغرة والممولة أو التى تخلو أثناء السنة موزعة على المجموعات النوعية المختلفة ، وذلك على سبيل التذكار وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف فى اعتماد إجمالى خاص ، ومستقل ، ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بموافقة من وزير المالية وبعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وذلك لتعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإدارى ، بما يتطلبه من تطور لنظم الخدمة المدنية وتحريك للعمالة الزائدة داخل الجهاز الإدارى وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة .

جواز إلغاء وظائف المعيدين الذين لم يحصلوا على الدكتوراه

أجازت القواعد الخاصة بتنفيذ الميزانية إلغاء وظائف المدرسين المساعدين أو المعيدين الذين لم يحصلوا على الدكتوراه أو الماجستير مقابل تمويل وظائف لهم بالكادر العام ، وذلك بناء على اقتراح الجامعات والمؤسسات العلمية وذلك بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبموافقة وزير المالية .

وجوب مراجعة اللوائح الخاصة أو الكادرات الخاصة قبل صدورها

وشددت القواعد على الهيئات العامة الخدمية التى تعد لوائح خاصة أو كادرات خاصة للعاملين بها على ضرورة أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتلك اللوائح والكادرات والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة باعتمادها .

اعتماد إجمالي عام لمواجهة الاحتياجات الوظيفية

وتضمنت التأشيرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة تخصيص اعتماد إجمالى عام تحت التوزيع بموافقة وزير المالية بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للنظم والإدارة للأغراض التالية:

أ- تكاليف تمويل الوظائف الجديدة التى تنشأ لمواجهة احتياجات التشغيل الحقيقية .

ب- تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التى يقرر مجلس الوزراء شغلها من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة وكذا وظائف المكلفين طبقا للاحتياجات الفعلية .

جـ- تكاليف تمويل وظائف مساعدى المدرسين بالمؤسسات العلمية الحاصلين على درجات الماجيستير والدكتوراه .

حظر تمويل درجات الوظائف العليا

كما يحظر تمويل درجات الوظائف العليا بوحدات الجهاز الإدارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية خلال السنة المالية ولا يرفع هذا الحظر إلا بموافقة رئيس الوزراء .

حالات النقل بالدرجة المالية من وحدة إلى أخرى

وأجازات تأشيرات الميزانية لوزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل العامل من الدرجة الأولى فما دونها بدرجة وظيفته الحالية ومن وحدة إلى أخرى فى الحالات التالية :

أ- إذا لم يكن مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة خالية فى الوحدة التى يعمل بها .

ب- إذا كان زائدا عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها

ج- إذا كان العامل زائدا عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها وفق القرارات الوظيفية التى يقررها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

د- العاملون بوحدات الجهاز الإدارى والهيئات العامة بالمحافظات المختلفة الذين يتقدمون بطلبات لنقلهم إلى جهات عمل قريبة من محال إقامتهم بمحافظات أخرى فى ضوء الضوابط الصادرة عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

و- العاملون الذين تم تدريبهم على المهن الحرفية طبقا لأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وذلك بدرجاتهم الحالية إلى خارج وحداتهم بناء على اقتراحها وذلك لسد احتياجات وحدات أخرى .

العاملون الزائدون بشركات القطاع العام

أجازت القواعد مواجهة تكاليف تمويل الوظائف التى يتقرر تصفيتها أو إعادة تنظيمها إلى أية وحدة أخرى ، وكذلك تكاليف تمويل وظائف درجات المنقولين من شركات القطاع العام بالمحافظات المختلفة إلى وحدات عمل قريبة من محال إقامتهم بمحافظات أخرى من ذات المجموعة الوظيفية أو مجموعة وظيفية مماثلة أو مشابهة شريطة أن تتوافر فى العامل المنقول اشتراطات شغل إحدى الوظائف الواردة بجداول الوظائف المعتمدة للجهة المنقول إليها ، ويشترط فى كافة حالات النقل موافقة كل من الوحدة المنقول منها أو إليها العامل .

النقل من مجموعة الخدمات المعاونة إلى المجموعة الحرفية

ويجوز خلال السنة المالية نقل العاملين بالمجموعة النوعية لوظائف الخدمات المعاونة بدرجاتهم الحالية إلى إحدى الوظائف بالمجموعة النوعية للوظائف الحرفية بجداول ترتيب وظائف الوحدة المعتمدة على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة بالوحدة .

النقل إلى المجموعتين المكتبية والفنية

ويجوز خلال السنة المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبموافقة وزارة المالية نقل تمويل درجات وظائف العاملين بالوحدة الشاغلين لوظائف مكتبية من غير المؤهلين ، وكذلك الشاغلين لوظائف فنية من غير المؤهلين إلى المجموعة المستحدثة لهذا الغرض بجداول وظائف الوحدة تحت مسمى – المجموعة النوعية للوظائف المكتبية لغير المؤهلين أو المجموعة النوعية للوظائف الفنية لغير المؤهلين ، وذلك بمراعاة اشتراطات الالتحاق بوظائفها ووفقا للضوابط المقررة بمعرفة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

وعلى أن يجرى التعديل المترتب على ذلك بالموازنة وعلى أن يصدر قرار بهذا النقل من السلطة المختصة اعتبارا من تاريخ موافقة وزارة المالية .

وقف شغل وظائف المعارين

وأوقفت التعليمات شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازة خاصة بدون مرتب إلا فى أدنى درجات التعيين وبعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ولا يجوز استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازة خاصة بدون مرتب وكذا الوظائف التى تخلو بالوحدة أثناء السنة فى أى غرض آخر إلا بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزير المالية .

عدم جواز تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية

ولا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه .

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تتجاوز ٣٪ من الزيادة الحقيقية فى المحصلة الفعلية فى اعتمادات النفقات العامة التى تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يؤدى ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية .

وقف تعيين العمالة المؤقتة

وأوقفت التعليمات التعاقد أو تجديد التعاقد مع الخبراء الوطنيين أو العمال الموسميين وفى حالة الضرورة القصوى يلزم الحصول على موافقة رئيس الوزراء على أى تعاقد جديدة .

استفسارات القراء

وردت رسالة القارئ محمد أحمد محمد سليم مراجع معمل بالإدارة الصحية بالقوصية – محافظة أسيوط – والذى يشكو فيها تعنت النقابة الفرعية بأسيوط على الاستمارة الخاصة بعضويته بالنقابة حيث إنه لم يتمكن من الترشيح لدورة النقابة العامة للعاملين بالصحة دورة ٢٠٠١/٩٦ ويطالب بضرورة منح أعضاء النقابة الذين يرغبون فى ترشيح أنفسهم فى الدورة الجديدة الشهادات الدالة على صحة عضويتهم .

ونقول لصاحب الرسالة إننا أحلنا شكواك إلى جهة الاختصاص مؤكدين بأن دور النقابات هو مساعدة الأعضاء وعدم وضع العراقيل لأن العمل النقابى أساسه مراعاة مصلحة العامل .

– كما وردت رسالة السيدة أميرة تادرس التى تطلب فيها أحقيتها فى الحصول على المقابل النقدى لرصيد الإجازات الاعتيادية .

بعد وفاة زوجها المدرس السابق بمدرسة الأقصر الفندقية باعتبار أن هذا المقابل النقدى لا يدخل ضمن مفردات الشركة .

وللأخت الشاكية أقول إنه يلزم توجيه شكوى للإدارة المركزية للتفتيش والشكاوى بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لبحث حالتك والرد عليها .

الملامح الأساسية للمشتغلين بالقطاع الخاص

"بقية"

أما المشتغلات فى القطاع الخاص فلا تتعدى نسبتهن ٣٨.٠٪ فقط بمجموع يصل إلى ٧٩٣ ألف مشتغلة ، مقابل تسعة ملايين و٥٤٤ ألفا من الذكور، ويوضح الجدول رقم(٤) توزيع أعداد المشتغلين المصريين فى القطاع الخاص حسب النوع فى كل من الحضر والريف وعلى مستوى الجمهورية.

جدول رقم (٤)

المشتغلون المصريون فى القطاع الخاص ١٥ سنة فأكثر، ١٩٩٦
حسب النوع :الحضر والريف (العدد بالألف)

النوع		ذكور	إناث	جملة
حضر	عدد	٣٦٩٨	٣٨٧	٤٠٨٥
	٪	٩٠.٥	٩.٥	١٠٠.٠
ريف	عدد	٥٨٤٦	٤٠٥	٦٢٥٢
	٪	٩٣.٥	٦.٥	١٠٠.٠
جملة الجمهورية	عدد	٩٥٤٤	٧٩٣	١٠٣٣٧
	٪	٩٢.٣	٧.٧	١٠٠.٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٩٦ ، جدول رقم(٣٤)

وإذا ماتناولنا بيانات الجدول نجد تدنى نسبة مشاركة المرأة بشكل ملفت للنظر، فعلى مستوى الجمهورية لاتتعدى نسبتهن فى القطاع الخاص ٧.٧٪ مقابل ٩.٥٪ فى الحضر، ٦.٥٪ فى الريف .. كما يشير الجدول رقم(٥) إلى مشاركة المرأة داخل كل نشاط اقتصادى على حده، وكذلك داخل كل قسم من الأقسام المهنية.. ففيما يتعلق بمشاركتها فى النشاط الاقتصادى يلاحظ من خلال استعراض بيانات الجدول ارتفاع نسبة مشاركتهن نسبيا فى أنشطة التعليم (٤٧.٩٪ مقابل ٥٢.٤٪ للذكور)والصحة (٤٧.٦٪ مقابل ٥٢.٤٪ للذكور) والوساطة المالية والعقارات وخدمات رجال الأعمال(٣٥.٠٪ مقابل ٦٥.٠٪ للذكور) ، أما فى باقى الأنشطة الاقتصادية الأخرى فنسبة المشاركة منخفضة وتتراوح بين ١٢.٧٪ ، ١.٨٪ .

جدول رقم(٥)

مشاركة المرأة فى القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادى والمهنة ، ١٩٩٦

النشاط	النسبة المئوية لمشاركة المرأة	المهنة	النسبة المئوية لمشاركة المرأة
الزراعة والصيد	٤.٧	رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	٥.٨
التعدين واستغلال المحاجر	٤.٩	أصحاب المهن العلمية	٧.٤
الصناعت التحويلية	١٠.٠	الفنيون ومساعدو الاخصائيين	١٩.٣
الكهرباء والغاز والمياه	٦.٣	القائمون بالأعمال الكتابية	٤٣.٠
التشييد والبناء	١.٢	العاملون بالخدمات ومحلات البيع	١١.٣
تجارة الجملة والتجزئة	٨.١	المزارعون وعمال الزراعة والصيد	٤.٥
المطاعم والفنادق	٤.٣	الحرفيون	٢.٥
النقل والتخزين والاتصالات	١.٨	عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات	٤.٠
الوساطة المالية وخدمات رجال الأعمال	٣٥.٠	عمال المهن العادية	٧.٠
التعليم	٤٧.٩		
الصحة والعمل الاجتماعي	٤٧.٦		
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	١٢.٧		

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٦ ، جدول (٣٤)

أما نسبة مشاركة المرأة داخل أقسام النشاط الاقتصادى فيلاحظ ارتفاع نسبتهن فى مهن"القائمون بالأعمال الكتابية" (٤٣.٠٪ مقابل ٥٧.٠٪ للذكور، يلى ذلك المشتغلات داخل قسم"الفنيون ومساعدو الاخصائيين بنسبة ١٩.٣٪ ثم العاملات بالخدمات ومحلات البيع (١١.٣٪) وتتراوح نسبتهن داخل الأقسام المهنية الأخرى مابين ٧.٤٪ و٢.٥٪ .

رفعت نصر عبد الغنى

معاملة الأشقاء !!

أحمد أبو السعود

فى الأيام القليلة الماضية جاءتنى مكالمة تليفونية من دبى حملت معها صوت الزميل والصديق الأستاذ سعيد الهش الإعلامى الإماراتى المعروف ومسئول الإعلام بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى سابقا يدعونى لزيارة دبى وأخبرنى أن مكتب"طيران الإمارات" وهى الشركة التابعة لإمارة دبى يقوم باستخرج تأشيرة دخول إلى جانب تذكرة الطائرة مقابل مبلغ إضافى يضاف إلى ثمن التذكرة .

ومن هنا قمت بالاتصال تليفونيا بمكتب طيران الإمارات للسؤال عن سعر تذكرة السفر ذهابا وإيابا .. وأخبرت موظفة المكتب بوظيفتى الإعلامية المذكورة فى جواز سفرى -وأنا أعلم أنها تيسر لى الحصول على تأشيرة الدخول- ولكنى فوجئت بأنها تطلب-للحصول على التأشيرة- أن أقدم للمكتب مستندات تفيد بأن لى حسابا جاريا بإحدى البنوك لايقل عن عشرين ألف جنيه بالإضافة إلى خطاب ضمان من جهة عملى . . ثم الانتظار إلى أن توافق سفارة الإمارات على استخراج التأشيرة حتى أتمكن من شراء تذكرة الطائرة .

إننى أما هذا الوضع الغريب-من وجهة نظري- لم استطع نفسيا أن أقوم بتنفيذه . . لعدة أسباب .. منها أننى كنت أنوى تلبية دعوة كريمة من زميل عزيز يمثل رمزا مرموقا من رموز الإعلام ليس فى دبى فقط ولكن فى منطقة الخليج . . ومنها أنني-إذا سافرت- فإنما لأكون ضيفا لعدة أيام ولست باحثا عن عمل أو لاجئا أبحث عن مستقر .

وإننى أرجو أن يتسع صدر المسئولين لمجرد التساؤل .. لماذا يدخل الإخوة العرب بلدهم الثانى مصر بدون تأشيرات دخول وبدون السؤال عن مستندات غريبة مثل تلك التى يطلبونها من خطابات الضمان من البنك ومن جهة العمل . . ؟ ولماذا لا نعامل الآخرين بمثل معاملتهم لنا؟ . . إنها أبسط قواعد العلاقات .. حتى بين الأشقاء



الحروب الصليبية لم تنته

نعم . . نقولها بكل ثقة . . إن الحروب الصليبية لم تنته بهزيمة ريتشارد قلب الأسد وانتصار صلاح الدين الأيوبى وطرد القوات الأوروبية من بيت المقدس وعودة القدس الحبيبة إلى أحضان أمتها العربية والإسلامية .

إن انتصارات صلاح الدين الأيوبى لم تكن نهاية المطاف . فهاهى الصهيونية العالمية التى نجحت فى اغتصاب الجزء الأكبر من فلسطين لتقيم عليها دولة يهودية فى عام١٩٤٨ . . تنجح مرة أخرى فى الانقضاض على القدس بما فيها بيت المقدس فى حرب عام ١٩٦٧ وكأنها تقول لصلاح الدين . . هاقد عدنا مرة أخرى . . وسوف نرى ماذا سيفعل أحفادك . . وخاصة بعد أن تنجح فى وضع حجر الأساس للهيكل الثالث الذى تصر على أن تقيمه على أنقاض المسجد الأقصى.

إن الصهيونية وأبناءها وأحفادها . . لم تكن تتحدث بلسانها . . لأن لسانها أقصر وأضعف من أن يقدر على النطق.

إنها كانت تتحدث -ومازالت- بلسان حاميها الأعظم . . القابع فى البيت الأبيض الذى يقود الحملة الصليبية الجديدة ضد العالم العربى والإسلامى فيقوم بحماية الكيان الصهيونى ومده بكل أسلحة الدمار الشامل ويزوده بكل مايحتاج إليه . . ابتداء من رغيف العيش حتى الطائرة والدبابة والمصانع الحربية . . ويهيىء له كل الفرص ليستقبل القادمين الجدد من يهود العالم ليعيشوا فى تلك المساحة الضيقة التى لن تكون قادرة على استيعابهم وبذلك تتهيأ الفرص لاحتلال المزيد من أراضى العرب تحقيقا لحلم الصهيونية الأعظم الذى كتب على أبواب الكنيست . . وهو إسرائيل . . من الفرات إلى النيل" .

ومن الواضح أن قائد الحملة الصليبية الجديدة لم يكتف بتهيئة كل الظروف لتفوق الكيان الصهيونى وابتلاعه القدس الشريف والمزيد من الأراضى الفلسطينية والعربية . . ولكنه يقوم بإثارة الخلافات بين الأقطار العربية حتى يقوم بعضها بطلب الحماية الأمريكية والغربية خشية عدوان بعض العرب عليها ليضمن بذلك السيطرة على منابع البترول العربية واستنزف الأموال العربية مقابل صفقات السلاح وإقامة القواعد الأمريكية فوق بعض الأراضى العربية وذلك بالإضافة إلى قيام حامى حمى الصهيونية القابع فى البيت الأبيض بفرض الحصار والمقاطعة ضد العراق وليبيا والسودان .. حتى بعد زوال الأسباب المزعومة التى أدت إلى تلك الظروف .. إننا لن نقول إننا لاندرى لماذا يفعل قائد الحملة الصليبية الجديدة ذلك . . لأننا وبالفعل .. ندرى . . ونرى . . ونعلم. . ونلمس بعيوننا وعقولنا .. كيف يقوم القابع فى البيت الأبيض بحماية الكيان الصهيونى وتصرفات نيرون الجديد . . المعروف باسم شارون . . تلك التصرفات العنصرية المجنونة ضد أبناء الشعب الفلسطينى الأعزل واستخدامه لحق الفيتو فى مجلس الأمن ضد أى قرار بحماية أبناء الشعب الفلسطينى من الهجمة الصهيونية الشرسة والعنصرية ، وبلغت به الوقاحة أن يجمد قرار الدول الصناعية الثمانى الكبرى بإيفاد مراقبين دوليين لوضع حد لانتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وذلك باشتراطه موافقة إسرائيل على ذلك .

حقا .. إن الحملة الصليبية لم تنته بعد . . لأن الساحة العربية

شكرا .. لهذه القرارات المهمة !

من أهم مايلفت النظر فى مجال التصدى للبطالة ماتم فى الأيام الأخيرة من قبول طلبات الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة وفوق المتوسطة لشغل مجموعات الوظائف التى أعلن عنها فى جميع المحافظات تنفيذا للقرارات الجريئة التى أصدرتها الحكومة بهدف الحد من ظاهرة البطالة من خلال شغل مئات آلاف من الوظائف فى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال والقطاعين الاستثمارى والخاص وفق البرامج الخمسة للتشغيل التى سبق أن أعلنت عنها الحكومة .. وفى الحقيقة أنه رغم أن تلك القرارات تأخرت كثيرا إلا أنها -وبالحق- جاءت لتكون بردا وسلاما على قلوب آلاف الشباب من الجنسين الذين انتظروا .. وصبروا .. وكان لابد أن يكون الفرج هو النتيجة الحتمية لهذا الصبر الجميل .. فشكرا للحكومة على قراراتها المهمة . .وأجمل التمنيات لشبابنا الذين نرجو أن يكونوا على قدر المسئولية . . وقدر الثقة التى جعلت الحكومة تقبل طلباتهم لشغل الوظائف الجديدة بدون أية رسوم . . ودون أية اختبارات أو امتحانات .

حكمت . . فعدلت . . فأمنت . . فنمت يا . . . !

أثناء قيامى بإجازة قصيرة فى الإسكندرية فى منتصف أغسطس . . أى منذ أسبوعين . . كنت أقوم بالتريض على كورنيش شاطئ "بير مسعود" الجميل وفجأة لاحظت توقف الكثير من الناس والتفاتهم ناحية الشارع النظيف المضاء بأحدث أساليب الإضاءة . . وقد أخذت السيارات تبطئ من سرعتها .. وتساءل الكثيرون عن السبب .

لقد كانت هناك سيارة ماركة "بيجو" تحمل رقم واحد الإسكندرية .. ويجلس إلى جوار سائقها رجل يبتسم فى تواضع



اللواء عبد السلام المحجوب

ويشير بيديه محييا جماهير المصيفين وتسير سيارته بدون أية حراسة من أى نوع وحوله تمضى السيارات الأخرى . . يحييه أصحابها كما يحييه الناس على "الكافتيريات" وعلى استراحات الشاطئ . . وكأنهم يشكرونه على جهوده التى بذلها لتعود الإسكندرية مرة أخرى .. عروسا للبحر الأبيض المتوسط . . إنه محافظ الإسكندرية النشيط . . اللواء عبد السلام المحجوب .

... بعد !

شارون

والإسلامية على يقين بأن الحق لابد أن يعود إلى أصحابه .. ولابد أن يقوم الشعب الفلسطينى الذى يمثل صلاح الدين الجديد باستعادة بيت المقدس من أيدى غاصبيه ومن ورائهم أبناء الأمة العربية والإسلامية الذين يمثلون العمق الاستراتيجى لكل معارك الحق والعدل لصد أى عدوان على أمتنا الصامدة .

هل هذا معقول ؟

شاهدت فى حلقة برنامج "الفن الشعبى" التى أذيعت فى القناة الأولى بالتليفزيون يوم الأربعاء ٢٠٠١/٨/١٥ مطربا يغنى أغنية تتغنى بالنجاح . . ويؤديها بلحن راقص جعله يتمايل يمينا وشمالا مع ايقاعات اللحن .

كل هذا معقول

ولكن من غير المعقول أو المقبول أن يكون المطرب مرتديا الزى الأزهرى المعروف ويضع على رأسه عمامة الشيوخ .. وهو زى رجال الدين الذى يرتديه علماء الأزهر الشريف .

فقط . إننا نضع هذا الأمر .. سواء أمام المسئولين فى الأزهر الشريف . أو فى رقابة التليفزيون

المسابقة الثقافية

-كم عدد الوظائف التى أعلن عنها مؤخرا . والتى انتهى موعد التقدم لها أمس؟

-فى أى سنة تمكن صلاح الدين الأيوبى من هزيمة الصليبيين واستعادة مدينة القدس؟

-ما أهم بنود "العهدة العمرية" التى أعلنها الخليفة عمر بن الخطاب بعد أن تم فتح بيت المقدس على أيدى المسلمين؟

-من الملك الفرنسى الذى أسره المصريون وحبسوه فى بيت بن لقمان بالمنصورة .. وفى أى عام تم هذا النصر؟

الجوائز

ثلاثة اشتراكات لمدة ستة أشهر فى مجلة العمل

قرأت لك

أحمد شوقى

كان من عادة أمير الشعراء أحمد شوقى أن يقضى الصيف فى لبنان، وفى إحدى ليالى لبنان فى العشرينات كان شوقى يحضر حفلة خاصة على الجبل .. وقالوا له إن مطربة جديدة اسمها "روز" سوف تغنى تلك الليلة وذلك احتفاء بأمير الشعراء

وعندما حضر الضيوف وحضرت المطربة ومعها زوجها -وكان ثرثارا مدعيا- بدأ الزوج يقدم زوجته للحاضرين ويحكى كيف أنه خطفها من بيت أهلها رغم أنفهم ليتزوجها . . وكيف أنه يتمتع بالعديد من المواهب . . واستمر الزوج الثرثار "ينفخ" ولم ينقذ الضيوف إلا الزوجة "روز" عندما بدأت تغنى أغنية "مضناك جفاه مرقده" من تأليف أمير الشعراء أحمد شوقى وتلحين محمد عبد الوهاب .

وعندما أراد أحد الضيوف أن يضفى على المكان بهجة ومرحا سأل زوج المطربة عن ذلك المؤلف الذى كتب هذه الأغنية . فما كان من الزوج إلا أن انتفخ وغلظ صوته وقال بإدعاء :

-أنا اللى كتبت القصيدة

وهنا انفجر شوقى فى الضحك قائلا:

-معلوم خيو .. إذا كنت خطفت المدام . . مش راح تخطف القصيدة؟



المنظمات الإقليمية

عرض : محمد حسنى السيد

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . ويسرنى أن أقدم اليوم كتابا هاما يتناول "المنظمات الإقليمية" للأستاذ أيمن السيد عبد الوهاب ومن سلسلة الكتب التى يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام... ويتسم هذا الكتاب بتقديم المعلومة المبسطة والسليمة والموضوعية والمنزهة عن أى غرض بالنسبة لمفهوم المنظمات الإقليمية وأهميتها ووظائفها ، وتعتبر المنظمات الإقليمية إحدى أطر التعاون والتنسيق بين الدول التى ترتبط فيما بينها بروابط جغرافية وحضارية واقتصادية أكثر من غيرها ، وهى تهدف إلى دعم فرص النمو والعمل على حل المنازعات حلا سلميا ، فضلا عن تدعيم الأمن فيما بينها .. وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تعمل على تعميق التعاون فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها .

يقول المؤلف إنه على الرغم من أن المنظمات الإقليمية كانت أسبق فى الوجود من المنظمات الدولية ، إلا أن ظروف نشأتها وامتداد تاريخها إلى نهاية القرن التاسع عشر قد دفعها للمرور بعدد من مراحل التطور التى ارتبطت بتعريفها وقدرتها على تحقيق أهدافها وتحديد الفروق بينها وبين المنظمات العالمية ، وهو ما انعكس بالتبعية على النظرة للمنظمات الإقليمية وحدود تفاعلاتها مع البيئة الدولية .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول يتناول الأول منها تحديد معنى التنظيم الإقليمى ومايرتبط به من مفاهيم وتطور تاريخى ، والفصل الثانى يهتم بتقديم عرض سريع لأهم المنظمات الدولية والإقليمية الموجودة حاليا ، وأخيرا يتناول الفصل الثالث دور مصر فى المنظمات الإقليمية.

ويسرنى أن أعرض فيما يلى أهم نقاط فصول الكتاب الثلاثة .

■ **الفصل الأول وعنوانه :**
مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها

يبدأ الكاتب هذا الفصل حيث يشرح التعريفات المختلفة للإقليم والإقليمية من ناحية اللغة والسلطة والطبيعة القانونية للإقليم ، ثم يشرح مايسمى "بالإقليمية الجديدة" التى ظهرت منذ منتصف الثمانينيات فى القرن العشرين والتى تطلق على علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادى والتجارى الإقليمى ، وتختلف الإقليمية الجديدة عن مفهوم الإقليمية الذى شاع فى ستينيات القرن العشرين بغلبة الطابع الاقتصادى .

ويقول المؤلف إن ميثاق الأمم المتحدة قد اعترف بفكرة الإقليمية ونظر إلى المنظمات التى تحمل هذه السمة باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، وقد أخذت فكرة الإقليمية فى التبلور فى شكل العديد من المنظمات الإقليمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ .

ويبرز المؤلف عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية ترتبط بتعدد المعايير المحددة لها الإقليمية السياسية والإقليمية الجغرافية الإقليمية الحضارية والإقليمية المطلقة ، ثم يضع تعريف محدد للإقليمية بأنها "الهيئات الدائمة التى تضم فى منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافى واللغوى والروحى ، تتعاون جميعا على حل ماقد ينشأ فيها من منازعات حلا سلميا وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية".

ثم ينتقل بنا المؤلف لشرح التعريفات المختلفة للنظام الإقليمى ، ويصل إلى وضع تعريف محدد له وهو مجموعة من الدول الموجودة فى منطقة جغرافية وتوجد بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية وغيرها ".

وبالنسبة لمفهوم المنظمة الإقليمية فهو من المفاهيم النظرية التى لا تتخذ معيارا واحدا فى تعريفها ، وإن كان هناك اتفاق على أن المنظمة الاقليمية هى هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية ، وتتعدد تعريفاتها تبعا لتعدد وجهات النظر نحوها والعناصر الواجب توافرها فيها .

ويمكن تقسيم المنظمات الإقليمية إلى طبيعة الدور الذى تقوم به المنظمة .

أ-المنظمات السياسية العامة: ويستند دورها إلى تفعيل العمل الجماعى من خلال الإطار المؤسس الإقليمى وتدعيم العمل المشترك فى المحيط الدولى إلى جانب حل النزاعات والخلافات بين أعضائها ، ومثال ذلك منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية .

ب-المنظمات ذات الاتجاه الأمنى-العسكرى: ويتركز دورها على مبدأ الأمن الجماعى ، حيث يكون هدفها توفير الحماية لأعضائها كدول وكمجموعة ، ويشترط فى هذه المنظمات تماثل الاتجاهات السياسية مثل منظمة حلف وارسو سابقا -ومنظمة حلف شمال الاطلنطى.

ج- المنظمات الوظيفية: وتهدف إلى التركيز على أحد محاور التعاون مثل البعد الاقتصادى ، ويشترط فى أعضائها أن تنتهج نفس السياسات الاقتصادية مثل الجماعة الأوروبية فى مرحلة ماقبل الاتحاد .

■ **الفصل الثانى وعنوانه :**
نماذج للمنظمات الإقليمية

يقدم الكاتب فى هذا الفصل لمحة سريعة عن عدد من المنظمات الإقليمية المنتشرة فى مناطق العالم مع التركيز على طبيعتها وأهدافها وعضويتها .

١-المنظمات الإقليمية الأفريقية: وأبرزها منظمة الوحدة الأفريقية ، ويؤجل المؤلف الحديث عن هذه المنظمة إلى الفصل الثالث الخاص بمصر والمنظمات الإقليمية ويقتصر حديثه فى الفصل الثانى على عدد من المنظمات الإقليمية التى يبدو أن العامل الجغرافى كان محددا لتصنيفها فنجد تكتلات لدول غرب القارة مثل"المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا" والتى عرفت باسم "تجمع نطاق الفرنك" وتأسس فى فترة الاستعمار ، وكذلك "المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية" والتى يرمز لها بمجموعة"الأيكواس" والتى تأسست عام ١٩٧٥ والتى تهدف إلى زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء البالغ عددها ١٦ دولة تقع جميعها فى إقليم غرب أفريقيا ، وبذلك تعد إحدى أكبر التجمعات الإقليمية فى أفريقيا من حيث عدد الوحدات السياسية أو عدد السكان (حوالى ١/٣ سكان القارة).

ويشرح المؤلف الهياكل التنظيمية لهذه التنظيمات الإقليمية الأفريقية وغيرها من تنظيمات مثل: الاتحاد الاقتصادى الجمركى لأفريقيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى ، والمجموعة التنموية للجنوب الأفريقى"ساداك" :

٢-المنظمات الإقليمية الأسيوية: وأبرزها رابطة جنوب شرق أسيا(الأسيان) ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى ، ومنظمة التعاون الاقتصادى ، ومنظمة تعاون بحر قزوين.

ويشرح المؤلف نشأة كل منظمة من هذه المنظمات وتطورها ومبادئها وعضويتها وأهدافها وهيكلها التنظيمى.

٣-المنظمات الإقليمية الأوروبية: حيث قامت المنظمات الإقليمية فى أوروبا فى أعقاب الحرب العالمية

الثانية كوسيلة لجمع الشمل وتجاوز رواسب الحروب ، وقد عرفت أوروبا نوعين من التنظيمات ، ففي الجزء الشرقي من القارة والذي عرف بأوروبا الشرقية أو الاشتراكية كانت هناك تنظيمات سياسية واقتصادية ، وأيضا عسكرية ، وفي الجزء الغربي من القارة وجدت منظمات أخرى ، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي انهارت بالتبعية التنظيمات التي جمعت الجزء الشرقي من القارة الأوروبية ، أما الجزء الغربي فمازالت منظماته قائمة ، بل إنها تسعى إلى استيعاب دول أوروبا الشرقية داخلها . . ومن أهم هذه المنظمات الاتحاد الأوروبي الذي كان نتاجا للعديد من مراحل التعاون المشترك بين دول أوروبا الغربية .

ويركز الكاتب على دراسة الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه بمقتضى معاهدة "ماستريخت" عام ١٩٩٣ نتيجة لمحاولات عديدة سابقة ، كاتحاد البينيلوكي الذي قام في يناير ١٩٤٨ بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ، واتفاقية بروكسل في مارس ١٩٤٨ أيضا وضمت بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى دول البينيلوكي ، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في ابريل ١٩٤٨ والمجلس الأوروبي في مايو ١٩٤٩، واتحاد المدفوعات الأوروبي عام ١٩٥٠، والجماعة الأوروبية للفحم والحديد عام ١٩٥١ ، والسوق الأوروبية المشتركة في مارس ١٩٥٧، والجماعة الأوروبية للطاقة النووية عام ١٩٥٧ ، والمنظمة الأوروبية للتجارة الحرة عام ١٩٦٠ .

٤-المنظمات الإقليمية الأمريكية

يقول المؤلف إن التجاور الجغرافي كان سببا في تعميق روابط التضامن بين دول القارة الأمريكية ، حيث بدأت هذه الدول بإبرام اتفاقية للدفاع المشترك ، ثم انتقلت إلى مرحلة تبادل المنافع الاقتصادية ودعم علاقات التعاون بين دول أمريكا اللاتينية ، إلا أن هذه المحاولات لم ترق إلى درجة التكامل بين هذه الدول الأمريكية حتى تأسست منظمة الدول الأمريكية ودخل ميثاقها حيز التنفيذ في ١٣ ديسمبر ١٩٥١ ، والذي يعبر عن رغبة هذه الدول في تعميق التعاون والترابط بينها كدول قارة واحدة.

ويسرد الكاتب خطوات تأسيس المنظمة وأهدافها وهيكلها التنظيمي..وإلى جانب هذه المنظمة التي تضم ٣٥ دولة أمريكية ، يشير المؤلف إلى دور وأجهزة وأنشطة منظمات أخرى في القارة الأمريكية مثل:منظمة دول أمريكا اللاتينية التي تأسست في أغسطس ١٩٨٠ وتضم ١١ دولة ، والسوق الأمريكية الشمالية "نافتا" التي قامت في يناير ١٩٩٤.وتضم كندا والولايات المتحدة والمكسيك ، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية التي تضم في عضويتها أربع دول هي الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأورجواي وقامت في مارس ١٩٩١ ، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى التي تأسست في ديسمبر ١٩٦٠ وتضم في عضويتها خمس دول أمريكية هي السلفادور وجواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراجوا والهندوراس.

■ **الفصل الثالث: وعنوانه : مصر والمنظمات الإقليمية**

يخصص المؤلف الفصل الثالث والأخير من كتابه للحديث عن دور مصر في تأسيس وأنشطة ثلاث منظمات إقليمية هي:جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الكوميسا ، ونوضح فيما يلي أهم محاور هذا الفصل .

أولا: جامعة الدول العربية : وقد تأسست في ظل ظروف فرضت عليها أن تحمل بين جنباتها مؤثرات ثلاثة هي :الفكر القومي ، وواقع الدولة الوطنية ذات السيادة ، والمؤثرات الدولية ، وهو ما انعكس على أداء الجامعة على مدى أكثر من نصف قرن ، فنشأة الجامعة ترجع إلى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ بعد صدور إعلان الحكومة البريطانية بأنها تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب بغرض دعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية .

فقامت الحكومة المصرية بتوجيه الدعوة إلى عقد لجنة تحضيرية اجتمعت في الأسكندرية من ٢٠ سبتمبر إلى ٧أكتوبر عام ١٩٤٤ ووضعت المبادئ العامة التي تقوم عليها الجامعة ، وفعلا انعقد المؤتمر العربي العام في ٢٢ مارس ١٩٤٥ بحضور كل من :مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والسعودية واليمن حيث تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية.

وقامت الجامعة على أساس العمل على تحقيق عدة أهداف أساسية هي :

أ-المحافظة على استقلال الدول الأعضاء

ب-حفظ السلم والأمن

ج-التعاون السياسي

د-التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

هـ- النظر في مصالح الوطن العربي

كما تضمن ميثاق جامعة الدول العربية مبادئ أساسية تقوم عليها يمكن إيجازها على النحو التالي:- عدم التدخل في الشئون الداخلية - سيادة الدول الأعضاء-المساواة بين الدول الأعضاء-حل المنازعات بالطرق السلمية .

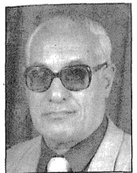
ويغوص بنا المؤلف في عرض التطور التاريخي لجامعة الدول العربية وتطور العضوية فيها التي بدأت بسبع دول وصلت الآن إلى ٢٢ دولة عربية مستقلة ويشرح الهيكل التنظيمي للجامعة بداية من المجلس العام الذي يتكون من مندوبين للدول الأعضاء بالإضافة إلى ممثل لفلسطين ، كما يوضح الكاتب مستوى المندوبين ودورية انعقاد المجلس ودوراته الاستثنائية واختصاصاته والتصويت وكيفية اتخاذ القرارات ويضيف المؤلف أنه بعد ٥٥ عاما من نشأة الجامعة تمت إضافة ملحق إلى ميثاقها في قمة القاهرة غير العادية في أكتوبر ٢٠٠٠ ينص على انعقاد مجلس الجامعة بشكل سنوي على مستوى رؤساء الدول في مارس من كل عام ، ويعد هذا التطور أول تقنين للانعقاد الدوري للقمة العربية التي كانت تعقد خارج إطار الجامعة بناء على دعوة من إحدى الدول العربية.

كما يشرح المؤلف دور الأمانة العامة للجامعة التي تعنى بالمسائل الإدارية واختصاصات الأمين العام الإدارية والمالية والسياسية منذ أول أمين عام للجامعة(عبد الرحمن عزام) حتى الأمين العام الحالي(عمرو موسى) الذي يتبنى خطة لتطوير هيكل الجامعة كاختيار بعض المفوضين لشئون الإعلام ، حقوق الإنسان ، المغتربين، الاقتصاد، الشئون الاجتماعية، وشئون المجتمع المدني(المنظمات الأهلية وغير الحكومية) .

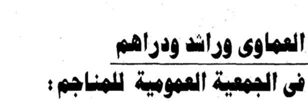
ثانيا: منظمة الوحدة الأفريقية: وقد تأسست في ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ حيث وقعت ٣٢ دولة على ميثاقها ، ووصلت العضوية الآن إلى ٥٣ دولة ، ويستعرض المؤلف الجهود التي بذلت لقيام المنظمة ودور مصر فيها كمحاولة جادة للتغلب على فشل التجمعات الأفريقية السابقة مثل مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازفيل ومجموعة مونروفيا ، كما يعرض الكاتب أهداف المنظمة ومبادئها الأساسية المتمثلة في : المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشئون الداخلية لها واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وحل المنازعات بالطرق السلمية .

كما يناقش المؤلف الهيكل التنظيمي للمنظمة بداية من المؤتمر السنوي لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء ، ومجلس وزراء الخارجية ، والأمانة العامة ، واللجان الفنية المنبثقة عن المنظمة .

أود أن أضيف هنا آخر المستجدات المتعلقة بمنظمة الوحدة الأفريقية بعد صدور هذا الكتاب وتتلخص هذه المستجدات في أن القمة الأفريقية التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في يوليو ٢٠٠١ انتخبت عمارة عيسى وزير خارجية كوت ديفوار السابق أمينا عاما جديدا للمنظمة خلفا لسالم أحمد سالم وذلك لمدة عام واحد كمرحلة انتقالية حيث أصدر الرؤساء الأفارقة بيانا بقيام الاتحاد الأفريقي الذي يحل محل منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد صدق مجلس الشعب المصري على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في يوليو ٢٠٠١ .



يقدمها : **محمد محمد على**



العماوى وراشد ودراهم فى الجمعية العمومية للمناجم :

● الحكومة حريصة على حماية محدودى الدخل وفى مقدمتهم العمال
● الانتخابات العمالية ستجرى فى مواعيدها المحددة
● تمليك ١٧٠٠ وحدة سكنية للعاملين بصحراء البحر الأحمر

أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الحكومة حريصة على مصلحة محدودى الدخل وفى مقدمتهم العمال ، وذلك عند تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر الذى عقد فى الشهر الماضى برئاسة النقابى فؤاد دراهم رئيس النقابة العامة وسكرتارية النقابى بعزق رفاعى أمين عام النقابة وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال وعدد كبير من القيادات العمالية ورؤساء النقابات العامة .

وأضاف الوزير أن نظام الحكم فى مصر قائم على رعاية وتنمية النواحى الاجتماعية ، وأن أى قانون أو تشريع يصدر يكون هدفه حماية الغالبية العظمى من المجتمع

وعن قانون العمل الموحد قال سيادته : إن هذا القانون هو أفضل القوانين التى تحكم علاقات العمل ، وأن مايدعيه البعض من وجود قصور فى مواد مشروع القانون ادعاء خاطئ وأن أى شخص له رأى مخالف نطالبه بأن يقوم بعمل دراسة مقارنة للقانون الحالى رقم ١٣٧ ومشروع القانون الجديد فسيجد أن هناك فرقا كبيرا لصالح طرفى الإنتاج فى مشروع القانون الجديد .

وأشاد الوزير بدور عمال التعدين فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقال إن هذه الفئة من العمال يعملون فى ظروف عمل أشد قسوة وساهموا فى اعمار الوديان والصحارى مشيرا إلى الرعاية الاجتماعية والصحية التى تحققت لهم فى ضوء ما طالب به التنظيم النقابى .

وأكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب فى الكلمة التى ألقاها فى المؤتمر أن الانتخابات على مستوى تشكيلاتها الثلاث ستجرى فى مواعيدها المحددة ، وقال : إن مايدعيه بعض الكتاب والأقلام السوداء من تدخل حكومى فى هذه الانتخابات هو خطأ كبير لأن الانتخابات العمالية تتميز بالديمقراطية والحرية من خلال الاشراف النقابى عليها وأن الحكومة لاتتدخل من قريب أو بعيد فى هذه الانتخابات .

وفى بداية الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تحدث النقابى فؤاد دراهم رئيس المؤتمر ورئيس النقابة العامة فأعلن أن اللواء سعد أبو ريده محافظ البحر الأحمر وافق على تمليك الأرض المقام عليها الوحدات السكنية لعمال المناجم بمدن سفاجا والحمراوين والقصير وأم الحويطات تمهيدا لإنهاء إجراءات تمليكها لـ ١٧٠٠ أسرة.

وقال رئيس النقابة :إن منشآت صناعة التعدين هى كيانات اقتصادية يجب المحافظة عليها .. وطالب بتدخل الحكومة لوقف الاعتداءات التى تتم بإلغاء تراخيص البحث والكشف والاستخراج لشركة النصر للتعدين التى أصبحت بعد عملية الدمج هى الشركة الوحيدة القائمة على استخراج الخامات التعدينية ، وأشار رئيس النقابة إلى الإجراءات التى قامت بها النقابة لحماية الملاحات فى الإسكندرية وحماية المنتجات الوطنية من نترات الصوديوم وعدم استيراده من الخارج .

القرارات والتوصيات

وبعد مناقشات حرة ديمقراطية أصدرت الجمعية العمومية عدة قرارات وتوصيات منها:

-مطالبة الحكومة بسرعة إصدار قانون استغلال المناجم والمحاجر الذى مضى عليه نصف قرن ليتواكب مع الآليات الاقتصادية الجديدة ويحقق عصر الاستفادة من ثرواتها التعدينية .

-مطالبة الحكومة باستكمال إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية الصادرة فى مؤتمر العمل الدولى رقم ٨٢ فى يونيه ١٩٩٥ والخاصة بالصحة والسلامة المهنية لعمال المناجم والمحاجر لإمكانية توافق القوانين والقرارات المصرية مع نصوص هذه الاتفاقية الدولية .

■ **العماوى وراشد والشرقاوى فى الجمعية العمومية لنقابة السياحة :**

السياحة ركيزة أساسية فى دعم الاقتصاد القومى

أعلن النقابى أحد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن السياحة والفنادق ركيزة أساسية تعتمد عليها الشعوب فى تحقيق نهضتها وإبراز حضارتها وأن العاملين فى هذا القطاع لهم دور كبير فى زيادة الدخل القومى ودفع عجلة الاستثمار على المستوى المحلى والدولى.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للنقابة العامة للسياحة والفنادق وشهدها النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال وبرئاسة محمد هلال الشرقاوى رئيس النقابة العامة والجمعية العمومية وسكرتارية النقابى فتحى عفيفى وحضرها عدد كبير من القيادات العمالية .

وأضاف العماوى أن السياحة من القطاعات الجاذبة للعمالة ففى امكانها استيعاب أكبر قدر من العمالة وتوفير فرص العمل أمام كثيرمن الشباب للحد من البطالة .

وفى كلمته أكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب أن نقابة السياحة ولجانها سوف تظل رمزا هادئا مستمرا ومثمرا طالما أن هناك قيادة حكيمة رشيدة تحقق الأمور بحكمة بالغة وتسعى إلى النهوض بحضارتنا بين الحضارات.

وأكد أن العمل النقابى ممارسة وخبرة تتميز بالترابط والتماسك حتى يحقق آمال العمال ليعيشوا حياة يسودها الحب والتآلف والآداء مشيرا إلى ضرورة التلاحم بدلا من التفرغ للنزاعات والمشاكل والعمل ولتحقيق الأساليب المثلى والأداء العملى فى ظل التطورات العلمية والعولمة والاقتصاد العالمى.

وكان النقابى محمد هلال الشرقاوى رئيس النقابة قد بدأ الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية بكلمة أكد فيها أن العمال المصريين هم الذين عرفوا معنى العمل منذ فجر التاريخ وشيدوا بسواعدهم أعظم الحضارات التى مازالت باقية تشهد بعظمة واخلاص العامل المصرى على مر السنين ومازالوا مع ميلاد الألفية الثالثة يعملون دائما بإخلاص وتفان شديدين من أجل زيادة الإنتاج وتجويده والمحافظة على أدواته .

■ **فى الجمعية العمومية لنقابة النقل البرى :**

من حق القواعد العمالية أن تختار ممثليها بإرادتهم الحرة

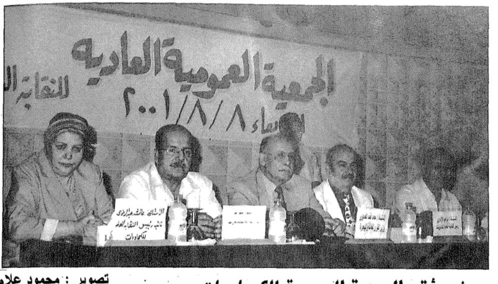
أكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب أن الانتخابات العمالية القادمة للدورة النقابية الجديدة ٢٠٠١-٢٠٠٦ سوف تجرى فى موعدها المحدد طبقا لقانون النقابات العمالية .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها النقابى السيد راشد أمام الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية لنقابة العامة النقل البرى التى عقدت برئاسة النقابى منير شتا رئيس النقابة ورئيس الجمعية العمومية وسكرتارية النقابى صبرى الجريدى سكرتير النقابة وشهدها الأستاذ أحمد خلف الله وكيل وزارة القوى العاملة نيابة عن السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والنقابى الدكتور أحمد عبد الظاهر والنقابى أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام للعمال وعدد من القيادات العمالية.



وأضاف النقابى السيد راشد أن الانتخابات ستتم وفقا للشروط والضوابط التى حددها القانون وفى حرية كاملة ولن يتدخل كائن من كان لصالح مرشح ضد مرشح آخر وأن الكلمة الأخيرة فى هذه الانتخابات هى للقواعد العمالية التى من حقها أن تختار ممثليها بإرادتها الحرة.

وقال :إن الانتخابات العمالية تتميز عن غيرها من الانتخابات الأخرى فى أن نسبة الحضور منها



تصوير : محمود علام

■ فى مؤتمر الجمعية العمومية للكيماويات :

الحكومة على استعداد لتلقى أية مقترحات تمثل إضافة ايجابية لمشروع قانون العمل الموحد

أعلن النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن مشروع قانون العمل الموحد يضع أسسا متوازنة فى مجال علاقات العمل بين طرفى الإنتاج خاصة بالنسبة للقطاع الخاص وأن القانون سيحمى العمال من خلال مظلة قانونية تضمن حق التفاوض الفردى والجماعى .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة للكيماويات برئاسة النقابى إبراهيم الأزهرى رئيس النقابة وسكرتارية عبد القادر العجمى فى الشهر الماضى وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب والنقابية عائشة عبد الهادى نائبة رئيس النقابة وسكرتيرة المرأة والطفل فى الاتحاد وعدد من القيادات النقابية العمالية .

وأضاف سيادته أن القانون استحدث إنشاء لجنة خماسية بدلا من اللجنة الثلاثية يرأسها اثنين من رجال القضاء يكون حكمها ملزما للطرفين .

وأوضح أن الحكومة على استعداد لتلقى أية مقترحات تمثل إضافة ايجابية لمشروع القانون فى حين أن المجلس التشريعى له الرأى النهائى فى اقرار ذلك القانون . . وقال :إن الانتخابات العمالية القادمة للدورة الجديدة ٢٠٠١/٢٠٠٦ يحكمها قانون النقابات العمالية وأن التنظيم النقابى هو الذى يضع القواعد التنظيمية لإجراء العملية الانتخابية وتحديد الجدول الزمنى لها وإعطاء شهادة العضوية .

وقال النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب إن الاتحاد تنظيم مستقل وأنه لن يسمح باختراق التنظيم النقابى الذى يحرص على رعاية ومصالح العمال وتحقيق الاستقرار فى المجتمع .

وأشار رئيس الاتحاد إلى ضرورة الارتباط بالقواعد العمالية وبين جميع العاملين وأن عمال مصر يعيشون عصرهم الذهبى فى ظل القيادة السياسية الحكيمة فى عهد مبارك التى تؤكد على عدم المساس بحقوق العاملين برغم رياح العولمة والخصخصة والإصلاح الاقتصادى .

واستنكر رئيس الاتحاد ماتكتبه بعض الأقلام المغرضة التى تريد النيل من التنظيم النقابى فى مصر ، خاصة مانشر بإحدى الصحف مؤكدا أنه لا اجتماعات سرية وان انتخابات الدورة الجديدة سوف تجرى فى موعدها المحدد وفقا للقانون والتى ستتم أيضا وفقا للشروط والضوابط التى حددها قانون النقابات العمالية فى حرية كاملة

وكان النقابى إبراهيم الأزهرى رئيس المؤتمر قد افتتح الجلسة الافتتاحية بكلمة أكد فيها أن قطاع الأعمال العام يعتبر أفضل من القطاعين الآخرين بالرغم من وجود بعض المشاكل التى تأتى بفعل التسلط الإدارى لبعض رؤساء الشركات أو الأعضاء المنتدبين واصرارهم على التمسك بأساليب عقيمة فى الإدارة .

تفوق نسبة الـ٨٥٪ وأن انتخابات اللجان النقابية تتم داخل مواقع العمل وليست خارجها.

وأوضح رئيس الاتحاد أن الاتحاد العام قد انتهى من إعداد مشروع قانون لتنظيم العمل فى اتحاد المساهمين من العمال فى الشركات التى تحولت أو ستتحول إلى نظام المساهمة .

وقال رئيس الاتحاد إن الرئيس مبارك يؤكد فى جميع المحافل المحلية والاقليمية أنه لا مساس بنسبة الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية والشعبية مؤكدا أن اتحاد العمال يتابع بدقة تطبيق نظام المعاش المبكر الاختيارى الذى تم الاتفاق عليه مع الحكومة ويضع أمام العمال الراغبين فى إقامة مشروعات إنتاجية وعمل دراسات جدوى للاستفادة بها فى استثمار مايحصل عليه من تعويض.

وكان النقابى منير شتا رئيس النقابة العامة ورئيس الجمعية العمومية قد بدأ الجلسة الافتتاحية بكلمة أكد فيها أنه تم الانتهاء من الإجراءات القانونية لتسجيل أرض النقابة العامة المقام عليها مركز التدريب وقدرها ١١ ألف متر ثمنها ٣ ملايين جنيه دفعت منها النقابة ٣٠٠ألف جنيه فقط.

وقال النقابى صبرى الجريدى أمين عام النقابة، إن الدورة الحالية تميزت بالنشاط الحافل لمجلس الإدارة وفق تحرك مدروس ونظام أمثل للحصول على أفضل المزايا وأنه تم لأول مرة تشكيل ١٠٨ لجنة نقابية على مستوى الجمهورية.

أضاف أنه صدر قرار السيد وزير المالية باعتماد الاتفاقية المبرمة بين النقابة العامة ومصلحة الضرائب لخدمة ٦٠٠ألف سائق وأنه تم تحديث وتجديد جميع مقار النقابة العامة ولجانها النقابية وتحديث وسائل تخزين وتبويب المعلومات واستخدام أجهزة الحاسب الآلي.

لاشين LASHEEN

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

محمد صبرى أبو عمر

رئيس مجلس ومدينة الخانكة



العيد القومى للمحافظة

لاشين LASHEEN

الرائدة فى إنتاج

- **الأكياس البلاستيك المنسوجة**
  (مبطنة وملينة)
  أكياس البولى إيثلين
  للخدمة الشاقة
- **الفيلم الزراعى**
  بلاستيك شفاف وأبيض
  للأنفاق الزراعية
- **العبوات العملاقة**
  جامبوباج - سلنج باج حمولة
  ٠,٥ إلى ٢ طن
- **أيرمات**
  بلاستيك الفقاعات
  الهوائية للتغليف
- **مشمعات التغطية**

المصنعة من البلاستيك المعالج ضد العوامل الجوية والوصلات بطريقة اللحام غير المنفذ للماء والغبار ومدعمة بشريط به حلقات للتثبيت

العنوان: ٢٢ ش نهرو خلف الميرلاند - مصر الجديدة
ت: ٢٥٨٧٠٥١ (٧ خطوط) ف ٢٥٨٢٩٨٦ - ٢٥٨٥٥٨٠
المصانع: الجبل الأصفر - العاشر من رمضان



ثلج وثلاجات الجمال

أحمد عصمت الجمال

رئيس مجلس الإدارة

والعاملون بالمصنع والثلاجات



السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

السيد المهندس

محمد صبرى أبو عمر

رئيس مركز ومدينة الخانكة

بالعيد القومى للمحافظة

فى ظل زعامة الرئيس المحبوب

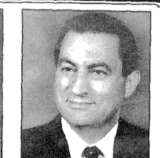
محمد حسنى مبارك

مع تحيات :

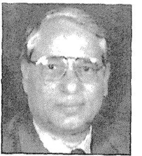
أحمد عصمت الجمال

رئيس مجلس الإدارة

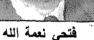
سرياقوس - قليوبية
تليفون: ٣٩٣٦٤٦٥



الرئيس محمد حسنى مبارك







فتحى نعمة الله

الاتحاد المحلى لنقابات عمال محافظة القليوبية



العيد القومى للمحافظة

يتقدم الاتحاد المحلى لعمال القليوبية بأسمى آيات التهانى لعمال مصر الأوفياء .. مجددين العهد لله والوطن على زيادة الإنتاج .. ومتابعة مسيرة النضال .. وتحقيق الرخاء وتوفير احتياجات المواطنين .. وزيادة الدخل القومى .. ودفع عجلة التقدم حتى تتحقق الآمال كلها فى غد مشرق - بإذن الله - فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

أمين الصندوق
نبيل العياط

الأمين العام
طلعت التلاوى

نائب الرئيس
محمد عفيفى

رئيس الاتحاد العام
فتحى نعمة الله



الرئيس محمد حسنى مبارك — أحمد العماوى

اللجنة النقابية للعاملين بشركة المحلات الصناعية للحرير والقطن إسكو

تتقدم بأسمى آيات التهانى إلى شعب القليوبية وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بصادق التهنئة إلى قائد المسيرة الرئيس

محمد حسنى مبارك

وإلى السيد **أحمد أحمد العماوى**
وزير القوى العاملة والهجرة

والسيد **السيد راشد**
رئيس اتحاد عمال مصر

وإلى عمال النسيج عامة ..
وعمال إسكو خاصة

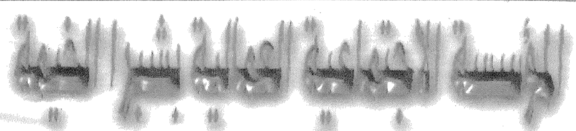
ونعاهد الله على العمل على زيادة الإنتاج من أجل مصر الحضارة .. مصر النهضة

أمين الصندوق
حلمى عبد الغنى أبو العلا

الأمين العام
زاهر سعيد السيد

نائب الرئيس
محمد محمود طنطاوى

رئيس اللجنة
فتحى نعمة الله

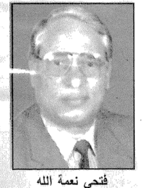




عبد المنعم العزالي



المستشار عدلي حسين



فتحي نعمة الله

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

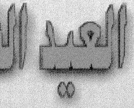
وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

ويتمنون لشعب القليوبية مزيدا من الرخاء والتقدم

بمناسبة



العيد القومى للمحافظة

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بوافر التهنئة للسادة :

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

والى جميع عمال مصر الأوفياء

رئيس مجلس الإدارة	مدير عام المؤسسة
عبد المنعم العزالى	**فتحى نعمة الله**